نصوص ومسائل نحوية وصرفية

الدكتور
مصطفى جطل

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

منشورات جامعة حلب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

نصوص ومسائل نحوية وصرفية

الدكتور
مصطفى جطل

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م

منشورات جامعة حلب
كلية الآداب

نصوص ومسائل نحوية وصرفية

اختارها
الدكتور مصطفى جطل
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

لطلاب السنة الثالثة
قسم اللغة العربية

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

المقدمة

الغرض من اختيار نصوص ومسائل في النحو والصرف تدريب الطالب على التعامل مع اللغة النحوية والصرفية في مظانّها الأصلية ، ليكون قادراً على العودة إليها حينما تعترضه مشكلة نحوية ، أو قضية صرفية ، ولا يجد مبتغاه في الكتب الحديثة التي أعادت أكثر الأفكار القديمة بأساليب تناسب العصر .

ودراسة النصوص والمسائل جزء من مقرر النحو ومسائله في السنة الثالثة من قسم اللغة العربية ، وهو آخر مقرر في النحو والصرف يدرسه الطالب ولعله جاء في مكانه أو زمانه المناسب بعد دراسة للعامل والمعمول ، ومفردات الجملة العربية وإعرابها وروابطها ، وأساليب النحو ومعاني الأدوات ، وبعد اطلاع على تراجم النحويين وتاريخ النحو وأصوله ومناهجه . بعد هذا كله لابدّ من أن يطّلع الطالب على نصوص تحاول أن تكون شاهداً على كل الدراسات النظرية التي سبقتها .

وكان الأجدى أن يعود الطالب إلى المصادر نفسها لا إلى نصوص منتقاة منها ليكون التفاعل أصدق ، والتعامل ألصق ، والفائدة أعم وأشمل . ولكنّ مانريده شيء والواقع شيء آخر .... وما النصوص المختارة إلا مفتاح للطالب ودفع له ، وإغراء ليعود إلى الكتاب نفسه ، يقرأ فيه غير هذه النصوص ، فيجد قضايا أخرى ترفد ثقافته النحوية ، وتوسّع أفقه .

وقراءة النصوص القديمة وفهمها ونقدها بذرة طيبة نريد لها أن تنتج مستقبلاً عند من يرغب في تحقيق المخطوطات لاسيما النحويه . فهذه النصوص تجربة صغيرة يقصد منها الاطلاع على أساليب التأليف وطرقه ، ويراد منها معرفة أسس المناقشات التي كانت تدور بين النحويين حول مسألة من المسائل ، وتهدفُ إلى بيان مناهجهم في الاستنباط

والاحتجاج والتعليل والتأويل ، وهي بعد هذا كله تربط ربطاً وثيقاً بين الأفكار التي كان الطالب قد درسها في النحو وأصوله وتاريخه ورجاله ومدارسه .

ولقد اخترت نصوصاً تخدم الأهداف التي ذكرت ، فالنصوص تشتمل على قضايا نحوية وصرفية ، وخلافية وأصولية ، وهي لنحويين مشهورين أعلام تركوا آثاراً واضحة في النحو والصرف والفلسفة اللغوية وتأصيل الخلاف بين النحويين .

فالنص الأول من الكتاب لسيبويه ، أشهر ماأنتجه الفكر النحوي ، والثاني من كتاب التصريف للمازني وهو الذي خصّ الصرف بكتاب منفرد عن علم النحو والنص الثالث من كتاب المقتضب للمبرد الذي قال عنه ابن جني إنه خاتمة علماء المدرسة البصرية . ثمّ اخترت نصوصاً من كتاب الخصائص لابن جني ، ومسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف .

ودرست بعض النصوص ، فبيّنت أفكارها الأساسية ، ونقدت الفكرة أو الطريقة أو الأسلوب أو الأسس التي اعتمد عليها المؤلف . والقصد من دراسة بعض النصوص أن يطّلع الطالب على طريقة الدراسة ، ويحاول أن يدرس النصوص الأخرى ، وأن يقرأ بوعي وعقل مفتوحين بغية الفهم أولاً والنقد ثانياً .

وترجمت لأصحاب النصوص ترجمة قصيرة تُبرز الخطوط الأساسية في مسيرتهم العلميـة .

ولو لم يكن الكتاب كتاباً جامعياً ، هدفه التعليم ، وهو محدود بساعات وأيام وأشهر لكان للاختيار مسلك آخر ، وشمول أكبر ، جاء هذا الاختيار محكوماً بكلّ ماذكرت .

واخيراً نريد من طلابنا ألا يكتفوا بما في هذا الكتاب من نصوص ، فهو إشارات إلى المصادر الأساسيّة ، وأحبّ لهم أن يعودوا إليها ، ويطّلعوا على هذه النصوص من الكتب نفسها ، وعلى غيرها لتغنى تجربتهم ، وتزداد معرفتهم وتقترب منهم هذه الكتب التي يخافها الكثيرون ، فتصبح قريبة منهم ، تألفهم ويألفونها . والهدف الأساس هو خدمة لغتنا العربية أساس وحدتنا وقوميتنا .

مصطفى جطل

سيبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ولقبه سيبويه ، وهو لقب أعجمي يدلُّ على أصله الفارسي ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمّى البيضاء ، وفيها أو في شيراز تلقّن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينيّة ، فقصد البصرة ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدّثين ، ولزم حلقة حمّاد بن سلمة بن دينار المحدّث المشهور آنذاك ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمّم على التزوّد بأكبر زادٍ من شؤون اللغة والنحو ، وتتلمذ على عيسى ابن عمر والأخفش الكبير ، واختصّ بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأخذ كلّ ماعنده في الدراسات النحوية والصرفية مستملياً ومدوّناً ، واتبع في ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة الاستفسار والسؤال ، وكان يكتب كل إجابة وكل شاهد يرويه عن العرب .

ولم تذكر كتب التراجم أنّه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب غير أنّ مايتردّد في كتابه من مثل قوله : « سمعنا بعض العرب ، وسمعنا من العرب وقال قوم من العرب» يدل دلالة قاطعة على أنّه رحل إلى ينابيع اللغة يستمدُّ منها مادةً وعتاداً فصيحاً .

ولمّا توفّي الخليل خلفه في حلقته ، وكان من تلاميذه الأخفش الأوسط ، وقطرب وسرعان مابدأ نجمه يتألق في البصرة والكوفة ، ورحل إلى بغداد طامحاً إلى الشهرة في حاضرة الدولة ، والتقى هناك الكسائي ، وجرت بينهما مناظرة معروفة حول المسألة الزنبورية .

ويظهر أن الإقامة في بغداد لم تطب لسيبويه فغادرها إلى موطنه غير أن الموت عاجله في شيراز سنة ثمانين ومئة للهجرة .

هذا باب مااعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها(١)

اعلم أنّ فاعلاً منهـا مهموز العين . وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتلّ فَعَلَ منه . ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره . فهمزوا هذه الواو والياء إذْ كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألفات . كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسِقاء حيث كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألف . وذلك قولهم : خائفٌ وبائعٌ .

ويعتلّ مَفْعُولٌ منهما كما اعتلّ فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ ، كما أنّ الاسم على فَعَلَ فاعِلٌ . فتقول : مَزُورٌ ومَصُوغٌ ، وإنما كان الأصلُ مَزْوُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ وفَعَلَ ، وحذفت واو مَفْعُولٍ لأنه لايلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مَبِيعٌ ومَهِيبٌ ، أُسكنت العين وأُذهبت واو مَفْعولٍ ، لأنه لايلتقي ساكنان وجُعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بِيضٍ ، وكان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعةً للضمة ، فصار هذا الوجهَ عندهم ، إذْ كان من كلامهم أن يقلبُوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمّة فراراً من الضمة ، والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مَشُوبٌ ومَشِيبٌ ، وغارٌ مَنُول ومَنِيل ، ومَلومٌ مَليمٌ ، وفي حُور : حِير .

وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مَخْيوط ومَبْيوعٌ ، فشبّهوها بصَيودٍ وغَيورٍ ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهْمَزَ .

ولا نعلمهم أتمُّوا في الواوات ، لأنّ الواوات أثقل عليهن من الياءات ، ومنها يفرُّون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة .

ويَجري مَفْعَلٌ مجرى يَفْعَلُ فيهما ، فتَعتل كما اعتل فعلُهما الذي على مثالها وزيادتُه في موضع زيادتها ، فيجري مجرى يَفعلُ في الاعتلال ، كما قالوا : مَخافةٌ ،

(١) الكتاب ٢/٣٦٣

فأجروها مجرى يخاف ويهاب . فكذلك اعتلّ هذا ، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل ، إلاّ أنهم وضعوا ميماً مكان ياء ، وذلك قولهم : مَقامٌ ومقالٌ ، ومَثابةٌ ومَنارةٌ ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أفْعَل ، وكذلك المعَتُ والمعَاش .

وكذلك مَفْعِل تجرى مجرى يَفْعِل ، وذلك قولك : المَبيض والمَسير .

وكذلك مَفْعُلَةٌ تجرى مجرى يَفعل ، وذلك : المعونة والمَشُورة والمَثُوبة . يدلُك على أنها ليست بمفعولة أنّ المصدر لايكون مَفْعُولَة .

وأما مَفْعُلَة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال مَفْعِلَة ،لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاء تابعةً كما فعلت ذلك في مَفْعُول ، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل ، وإنما جعلناها في فَعُلْتُ يَفْعُلُ تابعةً لما قبلها في القياس ، غير مُتَّبِعتِها الضمةُ كما أنّ فَعِلْت تَفْعَلُ في الواو، وإذا سكنت لم تتبعها الكسرة، وإنّما هذا كقولهم: رَمُوَ الرجل في الفعل ، فيتبعون الواو ماقبلها ولا يفعلون ذلك في فَعَل لو كان اسماً ، فَمَعيشةٌ يصلح أن تكون مَفْعُلَةً ومَفْعِلَةً .

وأما مَفْعَلٌ منهما فهو على يفْعَلُ ، وذلك قولهم : مُقَامٌ ومُبَاعٌ ، إذا أردت منهما مثل مُخْدَع ، وكمُسْعُط يجري من الواو كأفْعُلٌ في الأمر قبل أن يدركه الحذف ، وهو قولك : مزُورٌ ومُقُولٌ ، يجري مجرى مَفْعلة منها ، إلاّ أنك تضم الأوّل ، وذلك قولك : مُبِيعةٌ .

وقد قال قوم في مَفْعَلة فجاءوا بها على الأصل ، وذلك قول بعضهم : « إنّ الفُكاهة لمَقْوَدَةٌ إلى الأذَى » . وهذا ليس بمطّرد ، كما أن أجْوَدْتُ ليس بمطّرد .

وقد جاء في الاسم مشتقّاً للعلامة ، لالمعنى سوَى ذا ، على الأصل ، وذلك نحو : مَكْوَزَةٌ ومَزْيَد . وإنّما جاء هذا كما جاء تَهلَلُ حيث كان اسماً ، وكما قالوا حَيْوَةُ وشبّهوا هذا بمَوْرَقٍ ومَوْهِبٍ ، حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقّاً للعلامة . وليس هذا بمطّرد في مَزْيَد ومَكْوَزَةَ ، كما أن تَهلَلَ وحَيْوَةَ ليس بمطّرد. وليس مَزْيَدٌ ومَكْوَزَةُ بأشدّ من لزومهم اسْتَحْوَذَ وأغْيَلَتْ .

وقالوا : مَحْبَبٌ ، حيث كان اسماً ألزموه الأصل كَموزَق .

ويُتَمُّ أفْعَلُ اسماً ، وذلك قولك : هو أقول الناس وأبْيَعُ الناس ، وأقْوَلُ منك وأبْيَعُ منك . وإنما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرّف نحو : أقالَ وأقامَ ، ويُتَمُّ في قولك : ماأقْوَلَه وأبْيَعَه لأنّ معناه معنى أفْعل منك وأفْعَل الناس ، لأنكَ تفضله على من لم يجاوز أن لَزِمَهُ قائلٌ وبائع . كما فضّلت الأوّل على غيره وعلى الناس . وهو بَعْدُ نحوُ الاسم لايتصرّف تصرّفَه ولا يقوَى قوّته . فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقالَ وأقامَ ، وكذلك أفْعِلْ به ، لأنّ معناه معنى ماأفْعَلَه . وذلك قولك : أقْوِلْ به وأبْيِعْ به .

ويتمّ في أفْعُلٍ ، لأنّهما اسمان ، فرقوا بينهما وبين أفْعلُ من الفعْل ، ولو أردت مثل أصْبُعٍ من قلْت وبعت لأتممت لتفرق بين الاسم والفعل .

فأمّا أفْعُلٌ فنحو : أدْوُرٍ ، وأسْوُقٍ ، وأثْوُبٍ ، وبعضُ العرب يَهمز لوقوع الضمة في الواو لأنّها إذا انضمت خفيت الضمة فيها كما تخفى الكسرة في الياء .

وأما أفْعِلة فنحو : أخْوِنةٍ ، وأسوِرةٍ(١)، وأجْوِزةٍ ، وأحْوِرةٍ(٢)، وأعْيِنةٍ .

ولا تُهمز أفْعُلٌ من بنات الياء ، لأنّ الضمة فيها أخفُّ عليهم ، كما أن الياء وبعدها الواوُ أخفُّ عليهم من الواوِ . وقد بين ذلك ، وسيبيّن إن شاء الله ، وذلك نحو : أعْيُنٍ وأنْيُبٍ .

وأما نظير إصْبَعٍ منهما فإقْوَلٌ وإبْيَعٌ وإن أردت مثال إثْمِدٍ قلت إبْيِعٌ وإقْوِلٌ ، لئلا يكون كإفْعِلٍ منهما فِعْلاً وإفْعَل قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزْم .

---

(١) أسورة بالسين : جمع سوار : حلي المرأة . والأصورة جمع صوار ككتاب وغراب ، وهو القطيع من البقر .

(٢) جمع حوار بضم الحاء وكسرها ، وهو وليد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم ويفصل ، فاذا فصل من أمه فهو فصيل .

وإن أردت منهما مثال أَبْلُم قلت أَبْيُعٌ وأَقْوُلٌ ، لئلا يكونا كأفْعُل منهما في الفعل قبل أن يحذف ساكناً عن الأصل . غير أنّك إن شئت همزت أُفْعُلاً من قُلْتُ كما همزت أدْؤُراً .

ولم نذكر أَفْعِل لأنّه ليس في الكلام أَفْعِل اسْماً ولا صفة، وكان الإتمام لازماً لهذا مع ما ذكرنا ، إذ كان يتمّ في أَجْوَدَ ونحوه .

ويتم تَفْعَلٌ اسماً وتُفْعَلٌ منهما ، ليُفرق بينهما وبين تَفْعَلُ وتُفْعَلُ في الفعل ، كما فعلت ذلك في أفْعَل وذلك قولك تُقْوَلُ وتُبْيَعُ وتَقْوَلُ وتَبْيَعُ .

وكذلك إذا أردت مثال تَنْضُبٍ تَقْوُلُ وتَبْيُعُ لتَفرق بينهما وبين تَفْعُلُ فعلاً ، كما أنّك إذا أردت مثال تُتْفَلٍ وتُرْتَبٍ أتممت ، وإذا أردت مثل تنهية(١) ، وتَوْصِيَة تُتَمّ ذلك ، كما أتممت أفْعِلَة ، ليُفرق بينه اسماً وفعلاً ، وذلك قولك : تَقْوِلَةٌ وتَبْيِعَةٌ ، وإن شئت همزت تَفْعُلٌ من قلتُ وأُفْعُلٌ ، كما همزت أفْعُلٌ .إنّما قلتَ تَقْوِلَةَ وتَبْيِعَةٌ لتفرق بين هذا وبين تَفْعِلُ ، يدلّك على أن هذا يجري مجرى ماأوله الهمزةُ مما ذكرنا قولُ العرب في تَفْعِلَةٍ من دارَ يَدُورُ : تَدْوِرَةٌ ، قال الشاعر (٢) :

بِتْنَا بتَدْوِرةٍ يُضيءُ وُجُوهَنَا دَسَمُ السّليطِ على فَتيلِ ذُبال(٣)

وَالتّتْوِبَة تريد التّوْبَة .

وَإنّما منَعنَا أنْ نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء ، أنّها ليست في الأسماء والصفة إلاّ في يَفْعَل ، ولم تجر هذه الأسماء مجرى ماجاء على مثال الفعل وأوّله ميم ، لأنّ الأفعالَ لاتكون زيادتها التي في أوائلها ميماً ، فمن ثمّ لم يحتاجوا إلى التفر .. .

(١) التنهية : حيث ينتهي الماء من الوادي .
(٢) ابن مقبل . ديوانه ص ٢٥٧ .
(٣) التدورة : مكان مستدير تحيط به جبال . يصف أنه بات مع صاحبه كبيشة في هذا المكان ، ستضيئان بالسليط المصبوب على الذبال . والسليط : الزيت . والذبال : جمع ذبالة ، وهي الفتيلة التي تس... .
والشاهد في « تدورة » إذ صحت واوها ، لما كانت اسماً فرق بينها وبين الفعل .

وأما تُفْعُلٌ مثل التُّتْفُل فإنّه لايكون فعلاً ، فهو بمنزلة ماجاء على مثال الفعل ، ولا يكون فِعْلاً مما أوله الميم . فإذا أردت تُفْعُل منهما فإنّك تقول تُقْوُلُ وتُبْيِعٌ كما فعلت ذلك في مُفْعِل ، لأنّه على مثال الفعل ولا يكون فِعْلاً . وكذلك تِفْعِل نحو التِّحْلِيء . يُجْرَى مجرى افْعَل كما أجري تُفْعُل مجرى افْعُل ، فأجري هذا مجرى ماأوّله الميم . فالتِّفْعِل مثل التِّحْلِيء ، ومثاله منهما تِقْيِلٌ تِبْيِعٌ .

وإنّما تشبّه الأسماءُ بأفْعُلُ وإفْعِلٌ (ليس بينهما إلاّ إسكان متحرك وتحريك مسكن) ، وَيُفَرّق بينه وبينهما إذا كانتا مسكنتين على الأصل قبل أن يدركهما الحذف ، لا على مااستعمل في الكلام ، ولا على الأصل قبل الإسكان . ولكنّهما إذا كانتا بمنزلة أقامَ وأقال ، ليس فيهما إلاّ إسكان متحرك وتحريك ساكن .

هذا باب [illegible]

لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به ، ولكنه أُتمّ لسكون [illegible] بعده كما يتمّ التضعيف إذا أسكن مابعده نحو ارْدُدْ

وذلك فُعَّلٌ وفُعَّالٌ ، نحو : حُوَّلٍ وعُوَّارٍ . وكذلك فَعَّال ، نحو قوّال ومِفْعَالٌ ، نحو : مِشْوارٍ ومِقْوال . وكذلك التَّفْعَال ، نحو التَّقْوال [illegible] التِّفْعال ، نحو التِّقْوال . وكذلك فُعُولٌ ، نحو قُوُول وبُيُوع [illegible] شُيُوخٍ وحُوُولٍ وسُوُوقٍ . وكذلك فَعَالٌ ، نحو : نَوارٍ [illegible] وكذلك فَعِيلٌ ، نحو طَوِيلٍ وقَوِيمٍ وسَوِيقٍ . وكذلك فُعَال [illegible] وفِعالٌ نحو : خِوانٍ وخِيارٍ وعِيانٍ ، ومَفَاعِلُ نحو : مَقَاوِل [illegible] .

وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو [illegible] في ترك الهمز [illegible]

وطاوُوس نحو ماذكرت لك ، وناوُوسٌ ، وسابورٌ ، وكذلك أهْوِناءُ وأبينا وأعْيِياءُ ، وقد قالوا أعيِيّاءُ ، وقد قال بعض العرب أبَيْنَاءُ فأسكن الياء وحرك الباء . كَرِهَ الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فُعُل من الواو فأسكنوا نحو نُوْرٍ وقُوْلٍ ، فليس هذا بالمطّرد .

فأمّا الإقامـــــة والاستقامة فإنّما اعتلّتا كما اعتلّت أفعالهما ، لأنّ لزوم الاستِفْعَال والإفْعَال لاستَفْعَلَ وأفْعَـــــلَ ، كلزوم يَسْتَفْعِلُ ويُفْعِلُ لهما ، ولو كانتا تُفَارِقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لازيادة فيها مصادرَها لتمّت كما تتمّ فُعولٌ منهما ونحوه .

وأمّا مَفْعُولٌ فإنّهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنّه الاسم من فُعِلَ وهو لازمٌ له كلزوم الإفْعَال والاسْتِفْعَال لأفعالهما ، فمن ثمّ أُجرِيَ في الاعتلال مجرى فِعْله ، لأنّه الاسم من فُعِلَ ويُفْعَلُ ، كما أنّ الاسم من فَعَلَ ويَفْعَلُ اعتلّ كما اعتلّ فِعْله .

فأمّا ماذكرنا ممّا أتممناه للسكون فليس بالاسم من فُعِلَ ويُفْعَل ، ولا من فَعَلَ ويَفْعَلُ ، إنما الاسم من هذه الأشياء فاعِلٌ ومَفْعُولٌ . فإن قلت : قالوا طَوِيلٌ ؟ فإنّ طَوِيلاً لم يجيء على يَطُولُ ولا على الفِعْل . ألا ترى أنّكَ لو أردت الاسم على يَفْعل لقلت طائلٌ غَداً ، ولو كان جاء عليه لاعتَلّ فإنما هو كفَعيل يعني به مَفْعول ، وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل ، فهذا أجدرُ أن يلزمه الأصل ، قالوا : مَخْيُوطٌ .

ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل . ولو جاءوا بالاسم على الفِعْل لقالوا طائلٌ كما قالوا قائمٌ . ولم يهمزوا مَقَاوِلَ ومَعَايِشَ ، لأنّهما ليستا بالاسم على الفعل فتَعتلاّ عليه ، وإنما هو جمع مَقَالة ومَعِيشة ، وأصلهما التحريك ، فجمعتَهُما على الأصل كأنّك جمعت مَعْيِشة ومَقْوَلَة ، ولم تجعله بمنزلة مااعتل على فِعْلِه ، ولكنه أُجري مجرى مِفْعَال .

وسألته عن مِفْعَلٍ لأيّ شيء أُتمّ ولم يجر مجرى افعَلْ ؟ فقال : لأنّ مِفْعَلاً إنّما هو من مِفْعَال . ألا ترى أنّهما في الصفة سواء . تقول : مِطْعَن ومِفْسَاد ، فتُريد في المِفْسَاد من المعنى ماأردت في المِطْعَن .

وتقول : المِخْصَف والمِفْتَاح ، فتريد في المِخْصَف من المعنى ماأردت في المِفْتَاح .

وقد يَعتوران الشيء الواحد نحو مِفْتَح ومِفْتَاح ، ومِنْسَج ، ومِنْسَاج ، ومِقْوَل ومِقْوَال . فإنّما أتممت فيما زعم الخليل ها مقصورة من مِفْعَال أبداً ، فمن ثَمّ قالوا مِقْوَل ومِكْيَل . فأمّا قولهم مَصَائب فإنه غَلَطٌ منهم ، وذلك أنّهم توهّموا أنّ مصِيبة فَعِيلة وإنّما هي مُفْعِلَةٌ . وقد قالوا : مَصَاوِبُ .

وسألته عن واو عَجُوز وألف رسالة وياء صَحِيفة ، لأيّ شيء هُمِزَتَ في الجمع ، ولم يَكن بمنزلة مَعَاوِن ومَعَايِش إذا قلت صَحَائِفُ ورَسَائل وعجائز ؟ فقال : لأنّي إذا جمعت مَعَاوِن ونحوها ، فإنّما أجمعُ ماأصله الحركة ، فهو بمنزلة ماحرّكتُ كجَدْوَل . وهذه الحروف لمّا لم يكن أصلها التحريكَ وكانت ميّتةً

لاتدخلُها الحركة على حالٍ ، وقد وقعت بعد ألف ، لم تكن أقوى حالاً ممّا أصله متحرّك . وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك : قالَ وباعَ ، ويَغزُو ويَرْمِي ، فهُمزتْ بعد الألف كما يُهْمَزُ سِقَاءٌ وقَضَاء ، وكما يُهمَز قائلٌ وأصله التحريك ، فهذه الأحرف الميّتة التي ليس أصلُها الحركة أجدرُ أن تغيّر إذا همزت ماأصله الحركة ، فمن ثم خالفت ماحرّك وما أصله الحركة في الجمع كجَدْوَلٍ ومَقَامٍ . فهذه الأسماءُ بمنزلة مااعتلّ على فِعْلِه نحو يقولُ ويَبيعُ ، ويَغزُو ويَرْمِي ، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف .

وقالوا : مُصيبةٌ ومَصَائِبُ ، فهمزوها وشبّهوها حيثُ سكنت بصَحيفةٍ وصَحَائِفَ .

وأما فاعِلٌ من عَوِرْتُ ، فإذا قالوا فاعِلٌ غَداً قالوا : عاوِرٌ غَداً . وكذلك صَيِدْتُ ، لأنّها لما حَيِيَتْ في عَوِرْتُ أجريتْ مجرى واو شَوَيْتُ ، وأجريتْ ياء صَيِدْتُ مجرى ياء حَيِيتُ ، إلاّ أنّه لايدركها الإدغام . وذلك مثل قولك : صَايِدٌ غَـداً .

ولو كانت تَقُولُ اسماً ، ثم أردتَ أن تكسّر للجمع لقلت : تَقَاوِلُ ، وكذلك تَبيعٌ وتَبَايِعُ ، فلا تهمز ، لأنّك إذا جمعت حرفاً والمعتلُّ فيه أصله التحريك فإنّما هو كمَعُونةٍ ومَعيشةٍ ، ولم تُرِدِ اسماً على الفعل فتُجريه مجرى الفعل ، ولكنك جمعت اسماً .

ويَتِمُّ فاعَلٌ كما أتْممتَ ماليس باسم فِعْلٍ ممّا ذكرتُ لك ، تقول قاوَلٌ وبايَعٌ .

فإذا قلت فَوَاعِلُ من عَوِرْتُ وصَيِدْتُ همزت ، لأنّك تقول في شَوَيْتُ شَوَايا ، ولو قلت : شَوَاوٍ كما ترى قلت عَوَاوِرُ ولم تغيّر . فلمّا صارت منه على هذا المثال همزتَ نظيرها كما تهمز نظير مَطَايَا من غير بنات الياء والواو ، نحو صَحَائِفَ . فلم تكن الواو لتُشْرَكَ في فواعِلَ من عَوِرْتُ وقد فُعِلَ بنظيرها مافُعِلَ بمطايا ،

وفيها من الاستثقال نحو ما في شَـواوٍ ، لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ ، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان ، فقد اجتمع فيها الأمران .

وتَجري فَواعِلُ من صَيِدْتُ مجراها كما اتفقا في الهَمز في حال الاعتلال ، لأنها تُهمز هنا كما تُهمز معتلّةً ، ولأنْ نظيرها من حَيِيتُ يَجري مجرى شَوَيْتُ في اتفاقهما كما اتفقا في الاعتلال في قُلْتُ وبِعْتُ .

هذا باب ماجاء في أسماء هذا المعتــل على ثلاثة أحــرف لازيادة فيــه

اعلم أنّ كل اسم منها كان على ماذكرت لك ، إنْ كان يكون مثاله وبناؤه فـعْلا فهو بمنزلة فِعْلِه ، يَعتل كاعتلاله . فإذا أردت فَعَلَ قلت : دارٌ ونابٌ وساقٌ ، فَيعتلُّ كما يعتل في الفعل ، لأنّه ذلك البناء وذلك المثال ، فوافقت الفعلَ كما تُوافق الفعلَ في باب يَغْزُو ويَرمي .

وربّما جاء على الأصل كما يجيء فَعَلٌ من المضاعَف على الأصل إذا كان اسماً ، وذلك قولهم : القَوَد ، والحَوَكة ، والخَوَنة والجَوَرة . فأمّا الأكثر فالإسكان والاعتلال . وإنّما هذا في هذا بمنزلة أجْوَدْتُ واستَحْوَذْتُ .

وكذلك فَعِلٌ وذلك : خِفْتُ ورجُلٌ خافٌ ، ومِلْتُ ورجلٌ مالٌ ، ويومٌ راحٌ . فزعم الخليل أنّ هذا فَعَلٌ حيث قلت فَعِلْتُ كقولهم : فَرِقَ وهو رجلٌ فَرِقٌ ، ونَزِقَ وهو رجلٌ نَزِقٌ . وقد جاء على الأصل كما جاء فَعَلٌ ، قالوا : رجلٌ رَوِعٌ ورجلٌ حَوِلٌ .

وأما فَعُل فلم يجيئوا به على الأصل كراهيةً للضمة في الواو ، ولمّا عرفوا أنّهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز ، كما فعلوا ذلك بأدْؤُرٍ ونحُونٍ .

وأما فُعَلٌ منها فعلى الأصل ليس فيه إلاّ ذلك ، لأنه لايكون فعلاً معتلاً فيَجري مجرى فعله وكان هذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلاً قد يجيء على الأصل على فعله ، نحو : قَوَدٍ ورَوِعٍ . فإنّما شُبّه مااعتلّ من الأسماء هنا به إذْ كان فعلاً . فأمّا ما لم يكن معتلاً مثاله فهو على الأصل . وذلك قولهم : رجلٌ نُوَمٌ ، ورجلٌ سُوَلَةٌ ، ولُوَمَةٌ ، وعُيَبَةٌ .

وكذلك فِعَلٌ ، قالوا : حِوَلٌ ، وصِيَرٌ ، وبِيَعٌ ، ودِيَمٌ .

وكذلك إن أردت نحو إبل قلت قِوِلٌ ، وبِيِعٌ .

فأما فُعُلٌ فإنّ الواو فيه تسكن لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أدْؤُر وقَؤُول ، وذلك قولهم : عَوانٌ وعُونٌ ، ونَوارٌ ونُورٌ ، وقَوُولٌ وقومٌ قُولٌ . وألزموا هذا الإسكان إذْ كانوا يُسكنون غير المعتلّ نحو رُسْلٍ وعَضْدٍ وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالُها يسكّن للاستثقال . ولم يكن لأدْؤُرٍ وقَؤُولٍ مثالٌ من غير المعتل يسكن فيشبّه به . ويجوز تثقيله في الشعر كما يُضعّفون فيه مالا يضعّف في الكلام .

قال الشاعر ، وهو عَدِيُّ بن زيد(١) :

— وفي الأكُفُّ اللامعاتِ سُوُرْ(٢) —

وأما فُعُلٌ من بنات الياء فبمنزلة غير المعتلّ ، لأنّ الياء وبعدها الواو أخفّ عليهم. عليهم ، كما كانت الضمة أخفّ عليهم فيها ، وذلك نحو غَيُورٍ وغُيُرٍ . فإذا قلت فعُلٌ قلت غُيُرٌ ودَجاجٌ بُيُضٌ . ومن قال رُسْلٌ فخفّف قال بِيضٌ وغِيرٌ كما يفـ لنا ن فُعْلٍ من أبْيَضَ ، لأنّها تصير فُعْلاً .

---

(١) ديوانه ص ١٢٧ .

(٢) سور : جمع سوار . وصدر البيت :

* عن مبرقات بالبرين وتبدو *

أبرقت المرأة : تحسنت وتعرضت . والبرين : جمع برة ، وهو الخلخال أو الحلي . والشاهد فيه تحريك الواو من « سور » بالضم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة .

هذا باب تقلب الواو فيه ياء

لا لياء قبلها ساكنة ، ولا لسكونها وبعدها ياء

وذلك قولك : حالتْ حِيالاً . وإنّما قلبوها حيث كانت معتلّةً في الفعل ، فأرادوا أن تعتلَّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها من الاعتلال لم يُقِرّوها ، وكان العمل من وجهٍ واحد أخفَّ عليهم ، وجَسَروا على ذلك للاعتلال .

ومثل ذلك : سَوْطٌ وسِياطٌ ، وثَوْبٌ وثِيابٌ ، ورَوْضةٌ ورِياضٌ . لمّا كانت الواو ميّتةً ساكنة شبهوها بواو يقول ، لأنّها ساكنة مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال . ألا ترى أنّ ذلك دعاهم إلى أنّهم لايستثقلونها في فَعَلاتٍ ، إذْ كان ماأصله التحريك يسكن ، وصارت الكسرة بمنزلة ياءٍ قبلها ، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يَوْجَلُ في يِيْجَلُ .

وأما ماكان قد قُلِبَ في الواحد فإنّه لايثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتّى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ماقُلب في الواحد ، وذلك قولهم : دِيمةٌ ودِيَمٌ ، وقامةٌ وقِيَمٌ ، وتارةٌ وتِيَرٌ ، ودارٌ ودِيارٌ . وهذا أجدر أن يكون إذْ كانت بعدها ألف . فلمّا كانت الياء أخفَّ عليهم والعمل من وجه واحد ، جَسَروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محوّلاً ، واستُثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء .

وإذا قلت فِعَلة فجمعت مافي واحده الواوُ أثبتَّ الواو ، كما قلت فِعَلٌ فأثبتَّ ذلك ، وذلك قولك : حِوَلٌ وعِوَضٌ ، لأنّ الواحد قد ثبت فيه ، وليس بعدها ألف فتكون كالسِّياط . وذلك قولك : كُوزٌ وكِوَزةٌ ، وعُودٌ وعِوَدةٌ ، وزَوْجٌ وزِوَجةٌ . فهذا قبيلٌ آخر .

وقد قالوا ثِوَرةٌ وثِيَرَةٌ ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دِيَمٍ . وهذا ليس بمطّرد . يعني ثِيَرةٌ .

وإذا جمعت قيلٌ قلت أقْوالٌ، لأنّه ليس قبلها مايستثقل معه من كسرة أوياء.

ولو جمعت الخيانة والحياكة كما قلت رِسالةٌ ورَسائِلُ، لقلت حَوائِكُ وخَوائِنُ، لأن الواوَ إذا كانت بعد فتحة أخفُّ عليهم وبعد ألف، فكأنّك قلت عاوَدَ، فتقلبها واواً كما قلبت مِيزاناً ومَوَازِينَ، ولا يكون أسوأ حالاً في الردّ إلى الأصل من ردّ الساكن إلى الأصل حيث قُلب.

ومما أُجري مجرى حالت حِيالاً ونامَ نِياماً: اجْتَزْتُ اجْتِيازاً، وانْقَدْتُ انْقِياداً، قُلبت الواو ياء حيث كانت بين كسرة وألف، ولم يحذفوا كما حذفوا في الإقالة والاستعاذة، لأنّ ماقبل هذا المعتلّ لم يكن ساكناً في الأصل حرِّكَ بحركة مابعده فيُفْعَلَ ذلك بمصدره. ولكنّ ماقبله بمنزلة قافِ قامَ ونونِ نامَ، فنام وقادَ يجري مجراهما. والحرف الذي قبل المعتلّ فيما ذكرت لك ساكنُ الأصل، ومصدره كذلك فأجري مجراه.

فأمّا اسم اخْتَارَ واخْتِير فَمعتلٌ كما اعتلّ اسم قال وقيل، وكذلك اسم انْقَادَ وانْقِيدَ ونحوه.

فأمّا الفِعالُ من جاوَرْتُ فتقول فيه بالأصل، وذلك الجِوار والحِوار. ومثل ذلك عاوَنْتُهُ عِواناً. وإنّما أجريتها على الأصل حيث صَحّتْ في الفعل ولم تعتلّ كما قلت تَجَاوَرَ ثم قلت التّجاوُر، وكما صحّ فَعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ حيث قلت سَوَّغْتُه تَسْوِيغاً وتَقَوَّلَ تَقَوُّلاً.

وأما الفُعُول من نحو قلتُ مصدراً، ومن نحو سَوْط جمعاً، فليس قبل الواو فيه كسرة فتَقْلِبها كما تَقلبها ساكنة، فهم يَدَعونها على الأصل كما يَدَعون أدْوُراً، ويَهمزون كما يَهمزونه. والوجهان مطّردان، وكذلك فَعُولٌ. ولم يُسكنوا فيحذفوا ويصيّرا بمنزلة ما لازيادة فيه نحو فُعْلٍ، وذلك نحو غارتْ غُوُوراً، وسارتْ سُوُوراً، وحَوْلٌ وحُوُولٌ، وخَوْرٌ وخُوُورٌ، وساقٌ وسُوُوقٌ. وكذلك قالوا: القَوُول، والمَؤُونة، والنَوُوم، والنّوُور. وقد همزوا كما همزوا: أدْؤُرٌ، لاجتماع الواو والضم، ولأنّ الضمّ فيها أخفّى.

ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية ، لأنّها بعدها أخفّ عليهم ، لخفّة الياء وشبهها بالألف ، فكأنّها بعد ألف ، ولكنها تُقلَب ياء في فُعَّل ، وذلك قولهم : صُيَّمٌ في صُوَّمٍ ، وقُيَّمٌ في قُوَّم ، وقُيَّلٌ في قُوَّل ، ونُيَّمٌ في نُوَّمٍ . لمّا كانت الياء أخفَّ عليهم وكانت بعد ضمة ، شبّهوها بقولهم : عُتِيٌّ في عُتُوٌّ ، وجُثِيٌّ في جُثُوٌّ ، وعُصِيٌّ في عُصُوٌّ . وقد قالوا أيضاً : صِيَّمٌ ونِيَّمٌ ، كما قالوا عِتِيٌّ وعِصِيٌّ . ولم يَقلبوا في زُوَّارٍ وصُوَّامٍ لأنّهم شبّهوا الواو في صُيَّمٍ بها في عُتُوٌّ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة . وكلّما تباعدتْ من آخر الحرف بَعُدَ شبهُهَا وقويتْ وتُرِكَ ذلك فيها إذْ لم يكن القلبُ الوجهِ في فُعَّلٍ . ولغة القلب مطّردة في فُعَّلٍ .

وقالوا : مَشُوبٌ ومَشِيبٌ ، وحُورٌ وحِيرٌ ، وهذا النحو ، فشبّهوه بفُعَّلٍ وأجروه مجراه .

وأما طَوِيلٌ وطِوَالٌ فهو بمنزلة جاوَرَ وجِوارٌ ، لأنّها حيّة في الواحد على الأصل .

وأما فَعَلانٌ فيجري على الأصل وفَعَلَى، نحو: جَوَلانٍ وحَيَدَانٍ وصَوَرَى وحَيَدَى . جعلوهُ بالزيادة حين لحقتْه بمنزلة مالا زيادة فيه مما لم يجيء عَلَى مثال الفِعْل، نحو الحِوَل والغِيَر واللُّوَمة . ومع هذا أنّهم لم يكونوا ليجيئُوا بهما في المعتلّ الأضعف على الأصل نحو : غَزَوَانٍ ، ونزوانٍ ، ونَقَيَانٍ . ويُتْرَكان في المعتلّ الأقوى .

وكذلك فِعَلاءُ ، نحو السِّيَراء . وفُعَلاءُ بمنزلة ذلك . قالوا : قُوَبَاءُ وخُيَلاءُ ، فتمّتْ كما قالوا : عُرَواء .

وقد قال بعضهم في فَعَلانَ وفَعَلَى كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه ، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء ، وجعلوه معتلّاً كاعتلاله ولا زيادة فيه . وذلك قولهم : دارانٌ من دار يَدُورُ ، وحادانٌ من حادَ يَحيدُ ، وهامانٌ ، ودالانٌ وهذا ليس بالمطرد كما لاتطّرد أشياء كثيرة ذكرناها .

وأما فُعَلَى وفِعَلَى وهذا النحو فلا تدخله العلّة كما لاتدخل فُعَلٌ وفِعَلٌ .

هذا باب ماتقلب فيه الياءُ واواً

وذلك فُعْلَى إذا كانت اسماً . وذلك : الطُّوبَى ، والكُوسَى ، لأنها لاتكون وصفاً بغير ألف ولام ، فأجريت مجرى الأسماء التي لاتكون وصفاً .

وأمّا إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنّها بمنزلة فُعْلٍ منها ، يعني بِيضٌ . وذلك قولهم : امرأةٌ حِيكَى . ويدلك على أنها فُعْلَى أنّه لايكون فِعْلَى صفة .

ومثل ذلك : « قِسْمَةٌ ضِيزَى » فإنّما فرقوا بين الاسم والصِّفة في هذا كما فرقوا بين فَعْلَى اسماً وبين فَعْلَى صفة في بنات الياء التي الياءُ فيهنّ لام . وذلك قولهم : شَرْوَى وتَقْوَى في الأسماء .

وتقول في الصفات : صَدْيَا وخَزْيَا ، فلا تقلب . فكذلك فرقوا بين فُعْلَى صفة وفُعْلَى اسماً فيما الياءُ فيه عَيْن ، وصارت فُعْلَى ههنا نظيرة فَعْلَى هناك ، ولم يجعلوها نظيرة فَعْلَى حيث كانت الياء ثانية ، ولكنّهم جعلوا فُعْلَى اسماً بمنزلتها ، لأنّها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً ، والفتحة لاتقلب الياء ، فكرهوا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلاّ كما قلبوا ياء مُوقِنٍ ، وإلاّ كما قلبوا واو مِيزانٍ وقِيل . وليس شيءٌ من هذا يُقلب وقبله الفتحة . وكما قلبوا ياء يُوقِنُ في الفعل .

فأما فَعْلَى فعلى الأصل في الواو والياء ، وذلك قولهم : فَوْضَى ، وعَيْثَى . وفُعْلَى من قُلْتُ على الأصل كما كانت فَعْلَى من غَزَوْتُ على الأصل ، فإنّما أرادوا أن تحوَّل إذا كانت ثانيةً من علّة ، فكان ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها .

هذا باب ماتقلب الواو فيـــه ياءً
إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة
والياء بعدها متحركـــة

وذلك لأنَّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجُها لكثرة استعمالهم إيّاهما ومَمَرّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العملُ من وجهٍ واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد ، أخفَّ عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنّها أخفُّ عليهم ، لشبهها بالألف . وذلك قولك في فَيْعِلٍ : سَيِّدٌ وصَيِّبٌ ، وإنّما أصلهما سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ .

وكان الخليل يقول : سَيِّدٌ فَيْعِلٌ وَإِنْ لم يكن فَيْعِلٌ في غير المعتل ، لأنّهم قد يخصون المعتلّ بالبناء لايخصُّون به غيره من غير المعتلّ ، ألا تراهم قالوا كَيْنُونَةٌ والقَيْدُود ، لأنّه الطويل في غير السماء ، وإنّما هو من قادَ يَقُودُ . ألا ترى أنك تقول جَمَلٌ مُنْقاد وأقْوَدُ ، فأصلهما فَيْعَلُولة . وليس في غير المعتل فَيْعَلُولٌ مصدراً . وقالوا : قُضاةٌ فجاءوا به على فُعَلَةٍ في الجمع ، ولا يكون في غير المعتلّ للجمع . ولو أرادوا فَيْعَلٌ لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحانٌ وهَيَّبَانٌ .

وقد قال غيره : هو فَيْعَلٌ ، لأنّه ليس في غير المعتل فَيْعِلٌ . وقالوا : غُيِّرت الحركة لأنَّ الحركة قد تقلب إذا غُيِّر الاسم . ألا تراهم قالوا بِصْرِيٌّ وقالوا أُمَوِيٌّ ، وقالوا أُخْتٌ ، وأصله الفتح . وقالوا دُهْرِيٌّ . فكذلك غيَّروا حركة فَيْعَلٍ .

وقول الخليل أعجبُ إليّ ، لأنّه قد جاء في المعتل بناءٌ لم يجيء في غيره ، ولأنّهم قالوا هَيِّبانٌ وتَيِّحانٌ فلم يكسروا . وقد قال بعض العرب(١) :

---

(١) هو رؤبة . ديوانه ١٦٠ .

مابالُ عَيْنِي كالشَّعب العَيِّنِ (١)

فإنّما يُحمل هذا على الاطّراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره . ولا تحمله على الشاذّ الذي لايطرد ، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فَيْعِلاً .

وأما قولهم : مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، فإنّهم يحذفون العينَ كما يحذفونَ الهمزة من هائرٍ ، لاستثقالهم الياءات ؛ كذلك حذفوها في كَيْنُونةٍ وقَيْدُودةٍ وصَيْرُورةٍ ، لمّا كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ ، ألزموهن الحذف إذا كثُر عددهنّ وبلغن الغاية في العدد ، إلاّ حرفاً واحداً . وإنّما أرادوا بهنّ مثال عَيْضَمُوز .

وإذا أردت فَيْعَل من قلتُ قلتَ قَيِّلٌ . فلوكان يغيّر شيء من الحركة باطّراد لغيّروا الحركة ههنا . فهذه تقوية لأنْ يُحمَل سَيِّدٌ على فَيْعِلٍ ، إذْ كانت الكسرة مطردة كثيرة . وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء .

ومما قلبوا الواو فيه ياء دَيّارٌ وقَيّامٌ ، وإنّما كان الحدُّ قَيْوامٌ ودَيْوارٌ . وقالوا قَيُّومٌ ودَيُّورٌ ، وإنّما الأصل قَيْوُومٌ ودَيْوُورٌ ، لأنّهما بنيا على فَيْعالٍ وفَيْعُولٍ .

وأمّا فِعْيَلٌ مثل حِذْيَمٍ فبمنزلة فَيْعَلٍ ، إلاّ أنّك تكسر أوّل حرف فيه.

وأما زَيّلْتُ فَفَعّلْتُ من زَايَلْتُ . وإنّما زايلت بارَحْتُ ، لأنّ مازِلْتُ أفْعَلُ مابرِحْتُ أفعل ، فإنّما هي من زِلْتُ ، وزِلْتُ من الياء . ولوكانت زَيّلْتُ فَيْعَلْتُ لقلت في المصدر زَيّلةٌ ولم تقل تَزْيِيلاً .

وأما تَحَيّزْتُ فتَفَيْعَلْتُ من حُزْتُ ، والتّحَيُّز تَفَيْعُلٌ .

---

(١) الشعيب : المزادة الصغيرة ، أو القربة . والعين : الخلق البالية . شبه عينه لسيلان دمعها بالقربة الخلق في سيلان مائها من بين خرزها ، لبلاها وقدمها .

والشاهد فيه بناء « العين » على فيعل . وهو شاذ في المعتل إذ لم يسمع إلا في هذه الكلمة وكان قياسها « عين » كما قيل سيد وهين ولين ؛ وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح ، كما اختص الصحيح : بفيعل مفتوحة العين .

وأما صَيُّودٌ وطَوِيلٌ وأشباه ذلك فإنّما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياء أنّ الحرف الأول متحرك ، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلاّ بسكون الأوّل . ألا ترى أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحرّكا أو تحرّك الأوّل وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم : وَتِدٌ ووَتَدٌ فَعِلٌ ، ولم يجيزوا وَدّهُ(١) على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدّ لأنّ الحرفين ليسا من موضع تضعيف ، فهم في الواو والياء أجدرُ أنْ لايفعلوا ذلك .

وإنّما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين المتقاربين ، وإنّما السكون والتحرُّك في المتقاربين ، فإذا لم يكن الأول ساكناً لم تصل إلى الإدغام ، لأنه لايسكن حرفان . فكانت الواو والياء أجدرَ أن لايُفعل بهما مايُفعل بمُدّ ومَدّ ، لبُعد مابين الحرفين . فلمّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رَفْعةً واحدة لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما تُرك المشبَّه به .

وفَوْعَلٌ من بِعتُ بَيَّعٌ ، تقلب الواو كما قلبتها وهي عين في فَيْعِلٍ وفَيْعَلٍ من قُلْتُ . وكذلك فِعْيَل من بِعتُ وفَعْوَل ، تقول بِيَّعٌ وبَيَّعٌ . وعلى هذه الطريقة فأجْرِ هذا النحو .

وسألت الخليل عن سُوِيرَ وبُويِعَ مامنعهُم من أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأنّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنّما صارت للضمة حين قلت فُوعِل . ألا ترى أنّك تقول : سايرَ ويُسايرُ ، فلا تكون فيهما الواو . وكذلك تُفُوعِلَ نحو : تُبُويِعَ لأنّ الواو ليست بلازمة ، وإنّما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رُؤْيَةٌ ورُؤْيَا ونُؤْيٌ ، لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ، لأنّ الأصل ليس بالواو ، فهي في سُوِيرَ أجدرُ أن يَدَعوها ، لأنّ الواو تفارقها إذا تركت فُوعِلَ ، وهي في هذه الأشياء لاتفارق إذا تركت الهمزة .

وقال بعضهم : رُيَّا ورُيَّةٌ ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء . ولا يكون في سُوِيرَ وتُبُويِعَ ، لأنّ الواو بدل من الألف ، فأرادوا أن يَمدُّوا

(١) وده بمعنى وتده يتده .

كما مدّوا الألف . وأن لايكون فُوعِلَ وتَفُوعِلَ بمنزلة فُعّلَ وتَفُعُّلَ . ألا تراهم قالوا : قُووِلَ وتَقُووِلَ ، فمدّوا ولم يرفعوا ألسنتهم رَفْعةً واحدة ، لئلاّ يكون كفُعِّلَ وتُفُعِّلَ ، وليكون على حال الألف في المدّ . ولا تُدغمها فتصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المدّ من موضع واحد الأول منهما ساكن . فكما ترك الإدغام في الواوين كذلك ترك في سُوِيرَ وتُبُويِعَ .

ونحو هذه الواو والياء في سُوِيرَ وتُبُويِعَ واو دِيوانٍ ، وذلك لأنّ هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء فَيْعَلٍ وفَيْعَالٍ وفِعْيَلٍ ونحو ذلك ؛ وإنّما هي بدلٌ من الواو وكما أبدلت ياء قِيراطٍ مكان الراء ، ألا تراهم يقولون دُوَيْوِينٌ في التحقير ، ودَواوينُ في الجمع ، فتذهب الياء . فلما كانت كذلك شبّهت هذه الياء بواو رُويةٍ وواو بُوطِر ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء . ولو بنيتَها ، يعني ديوان ، على فِيعالٍ لأدغمتَ ، ولكنّك جعلتها فِعّالٌ ثم أبدلتَ كما قلت تَظَنَّيْتُ . وكذلك قلت قَراريطُ فرددتَ وحذفت الياء . وهي من بِعْتُ على القياس لو قيل بِيّاعٌ بإدغام ، لأنّك لاتنجو من ياءين .

هذا باب مايكسَّر عليـه الواحد

مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحـوه

اعلم أنّك إذا جمعت فَوْعَلاً من قُلْتُ همزتَ كما همزت فَواعِلَ من عَوِرْتُ وصَيِدْتُ.

فإذا جمعت سَيِّداً ، وهو فَيْعِلٌ ، وفَيْعَلاً نحو عَيِّنٍ همزت ، وذلك : عَيِّلٌ وعَيائِلُ ، وخَيِّرٌ وخَيائِرُ ، لمّا اعتلّت ههنا ، فقلبت بعد حرف مَزِيد في موضع ألفِ فاعلٍ ، هُمزت حيث وقعتْ بعد ألف ، وصار انقلابُها ياءً نظيرَ الهمزة في قائلٍ . ولم يصلوا إلى الهمزة في الواحد إذ كانت قبلها ياء ، فكأنهم جمعوا شيئاً مهموزاً . ولم يكن ليعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف ولا يعتلّ بعد الألف . ولو لم يَعتلّ لم يُهمز ، كما قالوا : ضَيْوَنٌ وضَياوِنُ ، وقالوا : عَيِّنٌ وعَيائِنُ .

وإذا جمعتَ فُعَّلٌ من قُلْتُ قلتَ قَوائِلُ ، همزتَ .

وإذا جمعتَ فَعْوَلاً فبناؤه بناء فَوْعَلٍ في اللفظ سواء . ألا ترى أنّ الواوين [illegible] دَمّان ويُؤخَرّان . وذلك قولك إذا أردتَ فَوْعَلاً قَوَّلٌ ، وإذا أردت فَعْوَلاً [illegible]وَّلٌ . وتهمز فَعاوِلُ فتقول قَوائِلُ كما همزتَ فَعاعِلَ . وإنّما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين ، وأنّه ليس بينهما حاجز حصين ، وإنّما هو الألف تخفى حتّى تصير كأنك قلت قَوَوِلُ ، وقرُبتْ من آخر الحرف فهُمِزتْ وشُبِّهَتْ بواو سماء ، كما قالوا صُيَّمٌ ، فأجروها مجرى عُتِيٍّ . وذلك الذي دعاهم إلى أنْ غيّروا شَوَايَا .

وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تَلْتَفِتَنَّ إلى الزائد وإلى غير الزائد . ألا تراهم قالوا أوَّلُ وأوائِلُ ، فهمزوا ماجاء من نفس الحرف . وأما قول الشاعر(١) :

وكَحّلَ العينينِ بالعَواوِرِ(٢)

---

(١) لجندل بن المثنى الطهوي . وانظر الخصائص ١/١٩٥ . واللسان (عور) .

(٢) العوار ، كرمان : قذى العين ، أو رمد شديد ، أو وخز يوجد فيها . يريد أن الدهر جعل في عينيه القذى والرمد بدل الكحـل .

يخاطب امرأته ويذكر مافعل به الكبر . وقبلـه :

غرك أن تقاربـت أباعرى وأن رأيت الدهـر ذا الدوائـر

حنى عظامـي وأراه ثاغري

والشاهد فيه تصحيح واو « العواور » الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة . والواو إذا وقعت في [illegible]ا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال . ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها [illegible]ن قالوا في جمع أول أوائل وأصلها أواول .

فإنّما اضطُرّ فحذف الياء من عَواوِيرَ ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام فيُهمَز .

وكذلك فَوَاعِلُ من قلت قَوَائِلُ ، لأنّها لاتكون أمثلَ حالاً من فَوَاعِلَ من عَوِرْتُ ومن أوائلَ .

واعلم أن بنات الياء نحو بِعْتَ تَبِيعُ في جميع هذا كبنات الواو ، يهمزن كما هُمِزتْ فَوَاعِلُ من صَيِدتُ ، فجعلَتْها بمنزلة عَوِرْتُ ، فوافقتْها كما وافقتْ حَيِيتُ شَوَيْتُ ، لأنّ الياء قد تُستثقل مع الواو كما تستثقل الواوان ، فوافقتْ هذه الواوَ وصارت يجري عليها مايجري على الواو في الهمز وتركه ، كما اتّفقتا في حال الاعتلال وترك الأصل . فلمّا كثرتْ موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل ، وكانت الياءان تستثقلان وتستثقل الياء مع الواو ، أجريت مجراها في الهمز ، لأنّهم قد يكرهون من الياء مثل مايكرهون من الواو .

ويهمز فَعْيَل من قُلتُ وبعتُ . وذلك قَوَائِلُ وبَيَائِعُ ، فهمزت الياء كما همزت الواوَ في فَعَاوِلَ ، فاتّفقا في هذا الباب كما اتفقت الياء والواو بما ذكرت لك ، إذ كان اجتماع الياءات يكره ، والياء مع الواو مكروهتان .

هذا باب مايجري فيه بعض ماذكرنا
إذا كسّر للجمع على الأصل

فمن ذلك : فَيْعالٌ ، نحو دَيّارٍ وقَيّامٍ ، ودَيُّورٍ وقَيُّومٍ ، تقول دَيَاوِيرُ وقَيَاوِيمُ . ومثل ذلك عُوّارٌ تقول عَوَاوِير ، ولا تهمز هذا كما تهمز فَعَاعِل من قلـت .

وخالفت فُعّالٌ فُعّلاً كما يخالفُ فاعُولٌ نحو طاوُوسٍ عاوِراً إذا جمعت فقلت طَوَاوِيسُ . وإنّما خالفت الحروفُ الأوَلُ هذه الحروفَ لأنّ كلّ شيء من الأولِ همِزَ على اعتلال فِعْلِهِ أو واحدِهِ فإنّما شُبِّهَ حيث قرب من آخر الحروف بالياء والواو اللتين تكونان لامين ، إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما ، نحو سِقاء وقَضاء ، فجعلت الياءات والواواتُ هنا كأنّهنّ أواخر الحروف ، كما جُعلت الواوان في صُيَّمٍ كأنهما أواخر الحروف . فإذا فصلتَ بينهـنّ وبين أواخر الحروف بحرفٍ جَرَيْنَ على الأصل ، تقول : الشّقاوة والغَوَاية ، فتخرجهما على الأصل ، إذا كان آخرَ الكلمة مابعدهما وحرفُ الإعراب . فإذا كان هذا النحو هكذا فالمعتلُّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان، أقربُ من البيان، والأصلُ له ألزم.

ومثل هذا قولهم : زُوَّارٌ وصُوَّامٌ ، لمّا بَعُدتْ من آخر الكلمة قويتْ كما قويتِ الواو في أُخُوّةٍ وأُبُوّةٍ ، حيث لم يكونا أواخر الحرفين . فالبيان والأصل في الصُّوّام ينبغي أن يكونَ ألزم وأثبت ، لأنه أقوى المعتلّين .

أبو عثمان المازنيّ

أبو بكر بن محمد بن بقيّة من بني مازن الشيباني ، من أهل البصرة ، فيها ولد ونشأ وترعرع ، وقد أكبّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين والبصريين وحضر حلقات المتكلمين ، ولزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيبويه حتى إذا توفي الأخفش والجرميّ أصبح المازني علم البصرة المفرد في النحو والتصريف وقد جاء إلى بغداد في عهد المعتصم .

ويُجمعُ القدماء على أنّه كان أعظم النحاة في البصرة، وقد عاش يدرّس لطلابه كتاب سيبويه ، وصنف حوله تعليقات وشروحاً منها تفاسير كتاب سيبويه ، وألّف في علل النحو كتاباً ، ثم إنّه خصّ التصريف بكتاب شرحه ابن جنّي بكتاب سمّاه المنصف ، ومن مؤلفاته كتاب مايلحن فيه العامة وكتاب الألف واللام ، وكتاب العروض وكتاب القوافي .

وكان المازني فطناً ذكياً ، ومناظراً ألمعياً ، له آراء طريفة كثيرة يتناقلها النحاة .

اختلف في سنة وفاته والأرجح أنه توفي سنة سبع وأربعين ومئتين .

★ ★ ★

قال أبو عثمان :

وتقلب الواو ياء في « فُعَّلٍ » إذا كان جمعاً . قالوا : « صائم وَصُيَّم ، وقائِلٌ وقُيَّلٌ ، ونائم ونُيَّمٌ » . وإن شئت كسرت أوّلَ هذا . وإثبات الواو في هذا أجود ، وهو الأصل . ولكن الذين قلبوا شبّهوه « بعاتٍ وعِتِيّ ، وعصاً وعُصِيّ » لما كانت العين تلي اللام .

قال أبو الفتح :

اعلم أن أصل هذا الجمع ألاّ يُعتَلّ ، لأنه ليس فيه مايوجب القلب ، ولكنه

لما كان الواحد معتلاً أعنى : « صائماً وقائماً » ، وجاء الجمع وهو أثقل من الواحد ، وقَرُبت العين من الطَّرَف فأشبهتِ اللام في « عُتيّ » جمع « عاتٍ » ـ قلبت ، والأجود « صُوَّمٌ وقُوَّمٌ » .

ويدلُّك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة : قولُهُم : « قِنْية ، وصِبْية وفلان من عِلْية الناس ، وهو ابنُ عَمِّي دِنْيا ، وصِبْيان». وأصل قِنيةٍ من قنوت ، وصبية وصبيانٍ من صَبَوْت ، وعلْيةٍ من عَلَوْت ، ودِنْيا من دَنَوْت . وقياسه : « قِنْوة ، وصِبْوة ، وصِبوانٌ ، وعِلْوةٌ ودِنوا » . ولكن لمّا جاورت الواوُ الكسرة قبْلَها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يُعْتَدّ الساكن حاجزاً لضَعْفه .

ونظير هذا قولُهم : « اقْتُل » ، ضمُّوا الهمزة لضمّة العين ولم يعتدّوا بالقاء حاجزاً ، لسكونها ، فصارت الهمزةُ لذلك كأنها قَبْلَ العين المضمومة ، فضُمّت كراهة الخروج من كسر إلى ضمّ .

وقد دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا : « هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ » جرُّوا الخَرِب وهو صفة للأوّل ، وأنشدوا :

فإيّاكُمْ وحَيّةَ بطـــــنِ وادٍ   هَمُوزِ النّابِ ليس لكم بسيّ

جرّ الهَمُوزَ ، وهو من صفة الحيّةِ لمجاورته لوادٍ .

ومن ذلك استقباحهُم اختلافَ حركاتِ ماقبلَ حرْف الرويّ إذا كان مُقيّداً ـ وهو المسمّى : تَوْجيهاً ـ نحو قول رؤبة :

وقاتِم الأعماقِ خاوي المخترَقْ

ففتح ماقبْلَ القاف ، ثم قال :

ألّفَ شتّى ليس بالراعي الحَمِقْ

فكسر ماقبلها ، ثمّ قال :

سيرًا وقــد أوّنَ تأوينَ العُقُقْ

فضمّ ماقبْلَها .

وإنما صار هذا عندَهم قبيحاً وعَيْباً ، لأنّ الحركة مجاورةٌ للقاف ، فكأنّ اختلافَ الحركات واقعٌ على القاف . فكما أن الإقواء عيْبٌ فكذلك استقبحوا اختلافَ التوجيه . وأنا أبيّن هذا مستقصًى في شرح القوافي لأبي الحسن إن شاء الله .

فلذلك جاز في صُوَّمٍ : صُيَّمٌ ، لمجاورة العين اللامَ . وقال الشاعر :

ومُعَرَّضٍ تَغْلي المراجلُ تحتَــــه عَجّلتُ طَبْخَتَهُ لرَهْطٍ جُيَّعِ

يريد : جُوّعا .

وإنما أجازُوا : « صِيَّمٌ » بكسر أوّله ، لأنه لما شُبِّهَ بعُتِيٍّ في القلب ، كذلك شُبّه أيْضاً بعِتِيّ في كسر أوّله .

فأ ' قول الشاعر :

وبيرْذَوْنَةٍ بَلَّ البَرَاذِينُ ثَغْرَهــــا وقد شَرِبَتْ من آخرِ الصَّيْفِ أيَّلا

فأخبرني أبو علي : أنّ ابن حبيب قال : أرادَ : لَبَن أيَّلٍ وهو يُغْلِمُ ، وقال : ويُروى أُيَّلاً ، يُراد : جَمْعُ لبَنِ آيِلٍ . أي خاثرٍ مثل : « حائلٍ وحُوَّلٍ » ، قال : وهو خطأ . وليس هذا بخطأ ، لأنّ فاعلاً من هذا الباب — أعْني المُعْتلَّ العينِ بالواو — إذا جُمِـعَ على فُعَّلٍ كان القلبُ فيه مطّرداً ، وإن كان التصحيحُ فيه أجودَ . فجائزٌ أن يكون : أيَّلٌ يُراد به : أوَّلٌ ، ثم يُقْلَبُ كما يقال في « صُوَّمٍ : صُيَّمٌ » ، وفي « جُوَّعٍ : جُيَّعٌ » ، وقال الأعشى :

فَبَاتَ عَذُوباً للسَّماء كأنّــــهُ يُوائِمُ رَهْطاً للعَزُوبَةِ صُيَّمــا

فدفْعُ ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم . وهذا رأي أبي علي .

قال أبو عثمان :

فإذا كان هذا الجمعُ مثال « فُعّال » لم تُقْلَبْ فيه الواو ياء ، لأنها تباعدت من الطّرَف ؛ وذلك : « صائمٌ وصُوّامٌ ؛ وقائمٌ وقُوّامٌ ، ونائم ونُوّامٌ » .

قال أبو الفتح :

تصحيحهم لهذا يدلُّك على أن صُيَّما مُشبّهٌ بِعِيّ لما قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما شيء ألا ترى أنّ ألف « فُعّال » لما حجزتْ بين العين واللام بعدت العين ، فلم يَجُزْ قلبُها ، وهذا هو القياس ، لأنه لمّا كان « صُوَّمٌ » مع قُرْب واوه من الطّرَف الوجه فيه التصحيحُ كانَ التصحيحُ — إذا تباعدت الواو من الطرف — لايجوز غيرهُ .

وقد جاء حَرْفٌ شاذّ ، وهو قولُهم : « فلانٌ في صُيّابة قومه » .

يريدون : في صُوَّابة : أي في صميمهم وخالصهم — وهو من صَابَ يصُوب : إذا نزل ، كأنّ عِرْقَه فيهم قد ساخَ وتَمكّنَ ، وقياسُه التصحيحُ . ولكن هذا ممّا هُرِبَ فيه من الواو إلى الياء لِثقَلِ الواو ، وليس ذلك بعلّة قاطعة ، وأنشد ابنُ الأعرابيّ لذي الرُّمة :

ألا طَرَقَتْنا مَيّةُ ابنَةُ مُنْذِرٍ   فما أرّقَ النُّيّامَ إلاّ سَلامُهـا

وقال : أنشدَنيه أبو الغمر هكذا بالياء ، وهو شاذّ ، وحكي أنّ له وجهاً من القياس .

وأقول : إنّك لو جمعتَ مثل : « شاوٍ وجاوٍ على فُعَّلٍ » لصححتَ ولم تُعْلِلْ ، وذلك قولُك : « جُوّى وشُوّى » . ومن قال في « جُوَّعٍ : جُيَّعٌ » ، وفي قُوَّمٍ : قُيَّمٌ » لم يَقُلْ إلا « جُوّى وشُوّى » بالتصحيح .

وإنما لم يجز إعلالُ مثل هذا لأنك قد أعْلَلْتَ اللامَ بأن قلبتها ألفاً ، فلم يجُز إعلالُ العين ، لئلا يجتمع على الكلمة إعلالُ العين واللام جميعاً ، وهذا مرفوضٌ في كلامهم ، لم يجيء منه إلا أحرفٌ شاذّةٌ ، منها « شاءٌ وماءٌ » ، وستَراها إن شاء الله.

قال أبو عثمان :

ويجيء « فَعَلانٌ وفَعَلَى » على الأصل ، نحو : « الجَوَلان ، والحَيَدان » . وفَعَلَى ، نحو : « جَمَزَى ، وحَيَدَى » ، ذ يعلوه بالزيادة إذْ لحقته بمنزلة مالا

زيادةَ فيه ممّا لم يجىء على مثال الفعل ، نحو : « الحيوَل والغيَر ، واللُّوَمَة » ، ومع هذا أنهم لم يكونوا ليَجيئُوا بهما في المعتلّ الأضْعَفِ على الأصْل ، ويُعلُّوهما في في المعتلّ الأقوى .

والأضعف نحو : « النَزَوان » ، والغَلَيان ، والعَدَوان . واللامُ أضعفُ من العين لأنها آخر الكلامِ والعين أقوى منها والفاء أقوى من العينِ .

قال أبو الفتح :

قولُه : فجعلُوه بالزيادة إذ لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه ، نحو : « الحيوَل » .

يقولُ : إنّ مثال « الجَوَلان وصَوَرَى » . وما كان مثلَهما قد امتاز من مُشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنونِ وألفِ التأنيث ، وهذه الزوائد ممّا تختصّ به الأسماءُ دونَ الأفعال ، فجرى لذلك مجرى ماخالف الفعل بالبِنْية فصُحِّحَ لمخالفته الفعلَ ، نحو : « الحيوَلِ والعِوَضِ » فكما صُحِّحَ العِوَضُ لمخالفته الفعلَ بالبناء كذلك صُحِّح « الجَوَلان والحَيَدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألِفِ والنُّونِ وألفِ التأنيث ، فكلٌ واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنىً من المعاني ، فوجب تصحيحُه . وإن اختلفت المعاني فقد اتفقت في التّباعد .

وإنّما صحّت اللام في « النَزَوان والغَلَيان » ، لأنها لو قلِبت ألِفاً — وبعدَها ألف فَعَلان — لالتقى ساكنان فوجبَ حذفُ إحدى الألِفين ، فكان اللفظُ يصير بعدَ الحذف إلى : « نَزَانٍ ، وغَلانٍ » فيلتبسُ ، مثالُ فَعَلانٍ بفَعَالٍ مما لامه نونٌ . فكَرِهَ ذلك لذلك .

ثم إنّ اللام لمّا صحّت لمعنًى من المعاني والعينُ أقوى منها ، كرِهوا إعلالَ العينِ القوية في هذا المثالِ الذي قد صحّتْ فيه اللامُ وهي ضعيفةٌ . فلذلك لم يقولوا في « الجَوَلان : الجالان » .

فهذا تفسير اعتلالِ أبي عثمان في تصحيح هذا الباب .

قال أبو عثمان :

« وفُعَلاءُ » بتلك المنزلة ، نحو : « القُوبَاءُ ، والخُيَلاء » .

قال أبو الفتح : هذا المثالُ أجدرُ بالصحة ، لأنه قد صُحِّح ، نحو : « سُوَلَة ، وعُيَبَة » ، وإن لم يكن فيه ألف التأنيث ، فإذا جاءت فيه ألِفُ التأنيث كان أجْدَرَ بالصِّحة لتباعدُه بهما من شَبَه الفعل ، وإذا كان يُعلُّون : فَعَلاً ، نحو : « دارٍ ، وساقٍ » ، ثم يصحِّحون إذا جاءت في آخره الألفُ والنُّونُ ، نحو : « الجَوَلان » ، فهم بأنْ يصحِّحوا مالو لم يجيء في آخره ألفا التأنيث لكانَ بناؤه يُوجِبُ له التصحيح لبُعدِه عن شَبَه الفعل — أعني : « القُوبَاء ، والخُيَلاء » — أجْدَر .

قال أبو عثمان :

وقد جاءت أحرُفٌ على « فَعَلان » معتلةً شبّهوها بفَعَلٍ ولا زيادة فيه ، وجعلوا هذه الزيادة في آخرِه مِثْل الهاء ، وذلك قولُهم : « داران ، وماهان ، وحادان» وهذا ليس بالقياس،ولا الأصل، وهوشاذٌ يُحْفَظُ حفظاً، ولا يُجعلُ باباً يُقاسُ عليه.

قال أبو الفتح : يقولُ : جعلوا الألِفَ والنونَ في : « داران ، وماهان » بمنزلة هاء التأنيث في : « دارة ، وقارة ، ولابة » . فكما أُعِلَّت هذه الأسماءُ ونحوُها ولم يمنع من القلب هاء التأنيث ، كذلك قُلِبَتْ في : « داران » ونحوِه .

فإنْ قيل : ومِنْ أيْنَ أشْبَهَتِ الألفُ والنونُ هاء التأنيث ؟ قيل : من وُجوهٍ :

منها : أنّك لو رخمت ما في آخره ألف ونونٌ زائدتان ، لحذَفْتَهُما جميعاً ، كما تَحْذِفُ هاء التأنيث . ألا ترَى أنّك تقول في عُثمان : « ياعُثْمُ أقْبِلْ » ، وفي مَرْوَانَ : « يامَرْوُ أقبل » ، كما تقول في طَلْحَةَ : ياطَلْحُ أقْبِلْ » . ومنها : أنك تقول في تحقير « زَعْفَرَانٍ » : زُعَيْفِرَانٌ » فتحقِّر الصَّدْر ثم تأتي بالألف والنونِ بعْدُ ، كما تفعلُ ذلك بالهاء في نحو قولِك : « سِلْسِلَةٌ وسُلَيْسِلَةٌ » . فمن هذا وغيره جرت الألفُ والنونُ مَجْرَى الهاء .

فإنْ قيلَ : وما الدلالةُ على أنّ « داران ، وماهان ، وحادان : فَعَلان » ؟ وهلاّ جعلتها : « فاعالا » نحو : « ساباطٍ وخاتامٍ » ؟ قيل : حَمْلُهُ على « فَعَلان » أولى ، لكثرة « فَعَلان » وقلّة « فاعال » . وعلى كلّ حالٍ فتصحيحُ هذا هو القياس ولكنّه من الشاذّ لما تقدّم قَبْلَ هذا الفعلِ من أنّه قد خرج بهذه الزيادة من شَبَهِ الفِعْلِ كما يخرُج إذا جاء على فُعَلٍ ، وفَعَلٍ » من شبه الفعل بالبناء .

قال أبو عثمان :

وقالَ الخليلُ : القَلْبُ في « فُعُلٍ » جَمْعاً مُطّرِدٌ ، فهذا الذي قلت لك من أنهم يختصون المعتلّ بالبناء لايكون في غيره .

قال أبو الفتح : يريد بفُعَّلٍ بابَ « صُيَّمٍ وقُيَّمٍ » . وقد تقدم ذكره . ويريد بمطّرد : أنّه مُطّرِدٌ في الاستعمال والقياس جميعاً ، وكسرُهُم الصادَ من صُيَّمٍ مما خَصُّوا به المعتلّ ، لأنّه لايجوز في عاذِلٍ : عِذَّلٌ ، ولا في غاسلٍ : غِسَّلٌ ، ولا بد من ضمّ العين .

قال أبو عثمان :

وممّا اختصوا به المعتلّ في المصدر ولا يكون في غيرِه من المصادر : « كَيْنُونة ، وقَيْدُودَة ، وصَيْرُورَة » ، وأصلها « فَيْعَلُولة ، نحو : « كيّنونة ، وقيّدودة ، وصيّرورة » ، ولكنهم ألزموه الحذفَ إذا بلغ الغايةَ في العدد إلاّ حرفاً واحداً .

قال أبو الفتح : اعلم أنّ أصْلَ هذه المصادر : « فَيْعَلُولة » ، لأنها كانت في الأصل : « كَيْوَنُونَة ، وقَيْوَدُودة ، وصَيْوَرُورة » ، بوزن : « عَيْضَمُوزٍ ، وحيْزَبُونٍ » ، فاجتمعت الواو والياء ، وسَبَقَتِ الأولى بالسكون فقلبوا الواوَ ياء ، وادّغموا فيها الياء الأولى ، فصارت في التقدير : « كيّنونة ، وقيّدودة » ، فحذفوا الياء الثانية المُنْقَلبة عن الواو التي هي عينُ الفعلِ ، فصارت قَيْدُودَة وكَيْنُونَة » ، وألزموه الحذفَ ، لأنهم قد قالوا في « ميّت وهيّن : مَيْتٌ ، وهَيْنٌ » فحذفوا عَيْنَ الفِعْلِ مع أنّ الكلمة على أربعةِ أحْرُفٍ ، وخيّروا بين الحَذْفِ والإثبات .

فلمّا كانت « قَيدودة » ، وكينونة » على ستة أحرفٍ طالت ، فألزموها الحذفَ ، ولم يخيّروا بين الحذفِ والإثبات كما فعلوا في مَيِّتٍ ، وهَيِّنٍ » .

ومعنى قوله : ومما اختصوا به المعتلّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر . يريد : أنه لم يأتِ مصدرٌ على « فيعلولة » إلا فيما كان معتلاً . ويريد بالمعتلّ هنا : ما كان معتلّ لعينَ دونَ الفاء واللام .

وإنّما اختصّ المعتلّ ببناء لايكونُ في غيره ، لأنه ضَرْبٌ من الكلام مُباينٌ لغيره من الصحيح ، فكما اختلفت أحكامُه في الاعتلالِ بالانقلاب والحذفِ وغيره ، كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلةٌ لاتكون في غيره من الصحيح .

وكما أنّ الأسْماء الأعْلامَ لمّا جاز في إعرابها مالا يجوز في إعراب غيرها نحو قولهم في جواب مَنْ قال : « رأيْتُ زَيْداً » ، ومررت بعَمْرٍو ، ومَنْ زيداً ؟ ومَنْ عمرٍو ؟ » . كذلك أيضاً جاءت فيها أمثلةٌ لاتكونُ في غيرها ممّا ليس عَلَماً ، نحو : « مَوْهَبٍ ، ومَوْرَقٍ ، وتَهْلَلٍ ، ومَكْوَزَةٍ » وغير ذلك .

ومعنى قوله : إذْ بلغوا الغايةَ في العدد إلاّ حرفاً واحداً . يريد : أن « كيّنونة ، وقيّدودة ، على ستّة أحرف ، وغايةُ العدد سبعةُ أحرفٍ فإنما ينقص حرفاً واحداً . وشبيهٌ بهذه المصادر — ممّا اعتلّت عينُه لوقوعِ الياء الساكنة قَبْلَهَا فألْزِمَ الحذفَ لطوله — قولُهم : « رَيْمان ، وريحٌ رَيْدَانَةٌ » وأصْلُهُما : « رَيْوِحان ، وريْوِدانة » ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قَبْلَها ، فصار في التقدير : « رَيِّحان ، ورَيِّدانة » ، فحذفوا العينَ كما حذفوها في « كيّنونة » ، وألزموها الحذفَ لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في « كينونة » . قال الشاعر :

سلام الإلــــه ورَيْحانُــــــهُ ورحمتُه وسمـــــاءٌ دِرَرْ

وقال ابن ميادة :

أهاجَتْكَ المنــــــزلُ والمحضــــرُ أوْدَتْ به رَيْدانَــــةٌ صَرْصَــــر

ورَيْدانَةٌ : من راد يرودُ ، أي ذهب وجاء ، ورَيْحان : من الرَّوْح .

وذهب الفرّاء إلى أنّ هذه المصادر إنما جاءت بالياء ، لأنّها جاءت على أمثلةِ مصادر بنات الياء في أكثر الأمرِ ، نحو : صار صَيْرُورَةً ، وسار سَيْرُورةً وطار طَيْرُورَةً ، وبان بيْنُونةً » ، ونحو ذلك ، فأجْرِيَتْ « كَيْنُونة ، وقَيْدودة » ، مُجْرَى « سيرورة » فقيلت بالياء حَمْلاً على بنات الياء ، قال : كما قالوا : « شكَوْته شِكاية » ، فقلبوا الواوَ ياء لأنّهُ جاء على مثال مصادر بنات الياء ، نحو : « الرِّماية ، والسِّعاية » . قال : وأصْلُ « فَعلولة » هنا : : « فُعلولة » بضمّ الفاء ، قال : ولكنّهم كَرِهوا أنْ تنقلب الياءُ في « صيرورة ، وطيرورة » ونحوهما واواً ، لانضمام ماقَبْلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجْرَى بنات الياء ، لأنّها داخلةٌ عليها وهذا عند أصحابنا مذهبٌ واهٍ جداً ، لأنّه لاضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العينُ ألا ترى إلى قول الشاعر :

مُظاهِرَةً نِيّاً عَتِيقا وعُوطَطاً ... فقد أحكَما خَلْقاً لَهَا مُتَبايِنا

فقال : « عُوطَطا » ، فقلبَ الياء واواً لانضمام ماقَبْلَها وكانت في الأصل : « عُيْطَطاً » ، فقلبت الياء واواً ، لانضمام ماقبلها وسكُونها ، ولم نَرَهُم فقالوا : « عَيْطَطاً » ، ففتحوا العين لتصحّ الياء .

وأيضاً : فلوكان أصلُ : « طَيرورة : فُعْلولة » بضم الفاء . ثم إنهم كرهوا انقلابَ الياء واواً لوجبَ أنْ يكسروا الفاء ، كما أنّهم لما كرِهوا أنْ تنْقَلِب الياء واواً في جمع أبْيَض لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحَّ العينُ ، فقالوا : « بِيْضٌ » ولم نَرَهُم فتحوها فقالوا : « بَيْض » .

وكذلك جميع ماكان مثلَ هذا . ألا تَراهم قالوا : « مَبِيعٌ ، ومكيلٌ ، وعِصِيٌ ، ودلِيٌّ ، وَمَرْمِيٌّ ، وَمَقْضِيٌّ » ، فأبْدَلوا الضمّة في جميع هذا كسرةً ، لتسلم الياءُ بعدها ، فكذلك كان يجب أنْ يكسر أوّل بينونة ، ونحوها على مذهب الفرّاء ، كما رأيناهم فعلوه في غير هذا مما ذكرته وما لم أذكره مما جرى مجراه . فأن لم يكسروا وفتحوا دلالةٌ على فساد قوله .

فإنْ قال قائلٌ : لوكسروا لوجبَ أن يقولوا : صِيرو ة ، فيخرجوا من الكسر إلى الضمّ ، وليس بينهما إلا حاجزٌ ضعيفٌ ، وهو الساكن فرفضوا الكسرَ لذلك ، وعدلوا إلى الفتح .

قيل : هذا خَطأٌ غيرُ لازم .... ألا تَرَى أنهم قالوا : « شيوخ وبِيوت » ، فاستقبلوا الضمّ بكسر من غير حاجز ، لمّا كانت الكسرة عارضة فمِنْ هُنا لايمتنع أن يقولوا : « صيرورة » ونحوها بالكسر ، لأنّ الأصل الضمُّ ، كما أنّ أصلَ « بِيوت » الضمّ .

وأيضاً : فإنه ادّعى أن في المصادر بناء فُعلولة . وهذا [illegible] في المصادر وإنْ كان قد جاء منه شيء . فما لايُعبأ به ولا يُلتفتُ إليه لقلّته ونَزَارَتِه . فهذا أيضاً مما يَدفَعُ قولَه ويُوهِنهُ ، فمنْ هنا كان مذهبُهُ في هذا مُتَعَسّفاً غير موافق للصواب .

فإنْ قال قائل : فإنّ أصحابك أيضاً قد ذهبوا إلى أنّ أصلَه « فَيْعَلُولة » . وفَيْعَلُولة غيرُ معروفة في المصادر . ولو كانت فَيْعَلُولة ، لوَجَب أنْ يوجد بعضُ ذلك في نثر أو نظم أو سجع ، ولم نَرَهُم نطقوا بذلك .

قيلَ : لايُنْكَر أن يكون في المُعْتَل أبنيةٌ مخصوصة به . ألا تراهم قالوا في جمع « قاضٍ وغازٍ : قُضاةٌ وغُزاةٌ » . فجمعوه على « فُعَلَة » ولم نرَهم فعلوا ذلك في الصحيح ، إنما يجمعونه على « فَعَلَة » بفتح الفاء نحو : « كاتبٍ وكَتَبَة ، وكافرٍ وكَفَرَة » . ولهذا نظائر .

فإن قال : فعَلى هذا لايُنكر أنْ يكونَ في المصادر المعتلّة « فُعلُولة » كما ذهب إليه الفرّاء ، وإن كان هذا غيرَ موجود في الصحيح ؟ .

قيل : قد تقدّم القولُ في فَساد هذا ، وأنه لوكان « فُعْلُولَةً » ، لقالوا : « بُونُونة » ، وصُورُورة » ، كما قالوا : « عُوطَطٌ » ، أوكانوا إذا أرادوا سلامةَ الياء أنْ يكسروا ماقَبْلَها ، فيقولوا : « صِيرورة » ، فلا دلالة له تدلُّ على أنّه في الأصْل « فُعْلُولَة » .

فإن قيل : ولأيّ دلالة تدلّ على أنّ أصل قَيْدُ ... فَيْعَلُولة ؟

قيل : بلى ، وهو أنهم قد حذفوا من نظير « فَيْعَلُولة » . وهو قولهم : مَيِّتٌ وهَيِّنٌ » وأصل هذا « فَيْعِلٌ » ، وفَيْعِلٌ قريبٌ من « فَيْعَلُول » . وأيضاً ، فقد قالوا : « رَيْحانٌ وريح رَيْدانٌ » . وهذا « فَيْعَلان » ، وهو أقرب إلى « فَيْعَلُول » .

على أنّ أبا العبّاس قد أنشد :

قد فارقَتْ قَرينَها القرينَهْ ... وشَحَطَتْ عن دارِها الظّعينهْ

ياليْتَ أنّا ضمنَا سَفينَهْ ... حتى يعود الوصلُ كَيّنُونَهْ

فهذه دلالةٌ قاطعةٌ على أنها « فَيْعلولة » .

وشيء آخر يدلّ على أنّه ليس أصْل « بينونة : فَعلولة » . وأنّه لو كان كذلك لقالوا : « بُونُونة » : أنّ مَنْ يقولُ في « فُعْل » من الياء بِيعٌ ، فيكسِرُ الأولَ ، وهو الخليلُ إذا تباعدت العينُ من الطّرَفِ قلبَها واواً لانضمام ماقبْلَها وقُوّتِها بتباعدها عن الطّرَف ، فيقولون في « فُعْلُلٍ » من كِلْتُ : كُوْلُلٌ » ، كما قالوا : « عُوطَطٌ » . والياء في بينونة ، لو كانت عَيْناً . وكان المرادُ بالكلمة بناء « فَعْلُولة » لقالوا : « بُوْنُونَةٌ » ، فقلبوا الياء واواً لانضمام ماقبلها وتباعدُها عن الطّرَف .
وهذا كلُّه يَدْفَع أنْ تكونَ : فُعْلُولَةً .

المـــبرّد

مُحمَّد بن يزيد الأزدي ، إمام نُحاة البصرة لعصره ، ولد سنة عشر ومئتين للهجرة ، وأكبّ منذ نشأته على التزوّد من اللغة على أعلام عصره من البصريين . وشغف بالنحو والتصريف ، فلزم أبا عمرو الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه حتّى إذا توفي ، لزم أبا عثمان المازني ، وتصدّر حلقته يقرأ عليه ، وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقبه بالمبرِّد بكسر الراء لحسن تثبتّه وتأتيه للعلل . وحوّر الكوفيون اللقب إلى المبرّد بفتح الراء عنتاً له .

يعدُّ المبرِّد بحقٍّ آخر أئمة المدرسة البصرية وقد ذكره ابن جنّي فقال : « يُعدُّ جبلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها ، وقررها . وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها . »

وإذا بحثنا في الأصول التي كان يرجع إليها المبرد وجدنا أنها الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة المدرسة البصرية ، فهو يعنى بالتعريف والعوامل والمعمولات والسماع والتعليل والقياس ، أمّا التعريف فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب .

وكان المبرد يحاول دائماً أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بدّ لكل رأي من علة تسوّغه . وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لاحاجة للنطق به .

ثمّ إنه كان يعنى بالسماع عناية شديدة إلا أنه مضى في إثر أستاذه المازني ولم يرتض بعض القراءات الشاذّة .

توفي المبرِّد سنة خمس وثمانين ومئتين للهجرة .

هـــذا باب

الابتـــداء

وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)

اعلم أنّ هذا الباب(١) عبرةٌ(٢) لكل كلام ، وهو خبرٌ ، والخبر ماجاز على قائله التصديقُ والتكذيب فإذا قلت : قام زيد ، فقيل لك : أخبرْ عن « زيد » ، فإنما يقول لك : ابنِ من « قام » فاعلاً ، وألحقْه الألف واللام على معنى « الذي » ، واجعل « زيداً » خبراً عنه ، وضع المضمر موضعه الذي كان فيه في الفعل .

فالجواب في ذلك أنْ تقول : القائم زيدٌ ، فتجعل الألف واللام في معنى الذي ، وصلتُهما على معنى صلة « الذي » ، وفي القائم ضميرٌ يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ، لأنك وضعته موضع « زيد » في الفعل ، و « زيد » خبر الابتداء .

وإنْ شئت قلته بـ « الذي » ، فقلت : الذي قام زيـــدٌ ، فـ « الذي » لايمتنع منه كلام يُخبر عنه ألبتَّةَ(٣) .

وقولك : الفاعل لايكون إلا من فعل خاصةً(٤) .

---

(١) هو من أساليب التحويل ، ينقل فيه الإسناد من التركيب الفعلي إلى التركيب الاسمي .

(٢) أي : شائع ومتـداول .

(٣) يريد أن الاسم الموصول « الذي » يصلح للابتداء به أياً كان شكل الإسناد بعده ، سواء أكان مؤلفاً من فعل متصرف أو جامد مع فاعله ، أم من مسند إليه وشبه جملة . ولما كان استخدام « الذي » عاماً صح استخدامه في موضع الألف واللام ، ذلك أن الألف واللام لا يستخدمان — كما سنرى — في هذا الباب إلا بشروط .

(٤) يريد المبرد بـ « وقولك » أي : وهذا الاستعمال أو وهذا التحويل لا يكون فيه الفاعل المنقول إلا من فعل خاصة . وقد جاء في شرح الكافية للرضي ٢/٤٢ : لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ... ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً إذ غير المتصرف ، نحو : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعـول ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه ، كالسين وسوف وحرف النفي ، وحرف الاستفهام .

ولو(١) قلت : زيد في الدار ، فقال : أخبر عن « زيد » بالألف واللام لم يجز ، لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد . فجعلت « هو » ضمير زيد ، ورفعت « هوَ » في صلة « الذي » بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيدٌ في الدار ، وجعلت « هو » . ترجع إلى الذي(٢) .

فإن قال لك : أخبر عن الدار(٣) في قولك : زيد في الدار ، قلت : التي زيدٌ فيها الدارُ . فالهاء(٤) في قولك « فيها » مخفوضٌ في موضع الدار . لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجهُ الإخبار .

---

(١) أرى أن العبارة تستقيم لو كانت : (« فلو قلت » بدلا من « ولو قلت »)

(٢) يتضح من هذا المثال عموم « الذي » وخصوص الألف واللام ، في هذ الأسلوب .

(٣) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور « قد » و « منذ » ، و « حتى » و « رب » ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ٢/٣٠١) .

(٤) هي « ها » من « فيها » وليست « الهاء » .

هــذا بــاب

الفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُالله أخاك ، وقتل عبدُالله زيداً .

فإن قيل لك : أخبرْ عن الفاعل في قولك : ضرب عبدُالله أخاكَ .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُالله ، وإن شئت قلت : الذي ضرب أخاك عبدُالله ، وفي « ضَرَبَ » اسم عبدالله فاعل(١) ، كما كان ذلك في قولك : ضَرَبَ عبدُالله ، وهو العائد إلى « الذي » حتى صلحت الصلة و « عبدُالله » خبر الابتداء .

فإن قال لك : أخبرْ عن المفعول ، قلت : الضّاربُهُ عبدُالله أخوك ، فالهاء ضمير الأخ ، وهي مفعول كما كان مفعولاً(٢) ، و « عبدالله » فاعل كما كان في المسألة ، و « أخوك » خبر الابتداء ، وهو الألف واللام في الحقيقة(٣) ، لأن كل ماتخبر عنه فـ « الذي » تقدمه له ، وهو خبر الابتداء ، وكلاهما تقصد به الذي تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيدٌ أخاك في الدار ، فقيل لك : أخبرْ عن « الدار » قلت : الضاربُ زيداً أخاك فيها الدارُ .

وتأويله بـ « الذي » : التي ضرب عبدُ لله أخاك فيها الدار . وقولك : « فيها » هو قولك : « في الدار » في المسألة . وقد مضى من التفسير مايدل على مايرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُالله أخاك قائماً ، فقيل : أخبرْ عن « قائم » فقد سألك

(١) يريد أن صيغة « ضرب » تحمل معنى الفاعل فهو ضمير مستكن فيها ، في حين أن الفاعل في عبارة « ضرب عبدالله » هو عبدالله نفسه ، و « ضرب » هنا لا تحمل إلا معنى الحدث المنسوب إلى زمن مضى وحسب .

(٢) أي أن الهاء مفعول به هاهنا كما كانت مفعولا به قبل التحويل أي في عبارة : « ضرب عبدالله أخاك » .

(٣) أي ان الخبر هو عين المبتدأ .

مُحالاً ، لأن الحال لاتكون إلا نكرة ، والمضمر لايكون إلا معرفة ، وكل ما أخبرت عنه فإضماره لابدّ منه ، فالإخبار عن الحال لايكون .

ولا يُخبَر عن النعت ، لأن النعت تَحْلِيةٌ ، والمضمر لايكون نعتاً لأنه لايكون تحْلِيةً ولا يُخبرُ عن التبيين(١) ، لأنه لايكون إلا نكرة .

ولا يخبرُ عن الظروف التي لاتستعمل اسماً ، لأن الرفع لايدخلها ، وخبر الابتداء لايكون إلا رفعاً .

ولا يخبرُ عن الأفعال ، ولا عن الحروف التي تقع لمعان ، لأنها لايكون لها ضمير . فكل ماكان ممّا ذكرتُهُ فقد أثبتُّ لك العلّةَ فيه ، وكلُّ اسم سوى ذلك فَمُخْبَرٌ منه . ولا يُخبَرُ عن « كيف » ، و « أينَ » ، وما أشبهه ، لأن ذلك لايكون إلا في أول الكلام ، لأنها للاستفهام .

ولا يُخْبَر عن أحد وأخواته(٢) .

---

(١) أي التمييز .

(٢) عريب وكريب وسوى ذلك .

هـذا باب
الفعل الذي يتعدّى الفاعلَ إلى مفعولين
ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت(١)

وذلك قولك : أعطيت زيداً درهماً ، وكَسَوْت زيداً ثوباً ، وما أشبهه ، لأنك إن شئت قلت : كسوتُ زيداً ، وأعطيتُ زيداً ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيداً درهماً ، فقال لك : أخبرْ عن « زيد » ، قلت : المعطيه أنا درهمـاً زيدٌ . فإن قال لك : أخبر عن « الدرهم » قلت : المعطي أنا زيداً إيّاه درهمٌ ، فهذا أحسن الإخبار ، أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه لئلا يدخلَ الكلامَ لَبْسٌ ، وإن لم يكن ذلك في الدرهم ، ولكن قد يقع في موضعه : أعطيتُ زيداً عمراً ، فالوجهُ أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز المعطيه أناً زيداً درهمٌ ، لأن هذا لايُلبس ، لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لَبْسٌ فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطي زيداً درهماً أنا .

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لايتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ماهو له لم يظهر فيه ضمير .

وإن جرى لمن ليس هو له خبراً ، أو نعتاً ، أ. حالاً ، أو صلةً لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل ، ألا تَرى أنك تقول : زيدٌ أضربُهُ . وعمرو تضرُبُه ؟

فإن وضعت في موضع « تضربه » « ضاربه » قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ، لأن الفعل الذي أظهرت قد جرى خبراً على غير نفسه .

فلذلك .. قال لك في قوله : « أعطيت زيداً درهماً » أخبرْ عن نفسك قلت :

---

(١) في سيبويه ١/١٦ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين : فان شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدالله زيداً درهماً .... » .

المعطي زيداً درهماً أنا فلم تظهر بعد المعطي مضمراً ، لأن الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه .

وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيداً أظهرت « أنا » فقلت : المعطيه أنا درهماً زيد ، لأن الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطي أناَ زيداً إياه درهم، لأن الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمر المنفصل . وذلك قولك إن أخبرت عن زيد : الذي أعطيته درهماً زيدٌ .

فإن أخبرت عن الدرهم قلت : الذي أعطيته زيداً درهمٌ ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيداً إيّاه درهمٌ .

هـذا بـاب

الفعل المتعدي إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر(١)

وتلك الأفعال هي أفعالُ الشكِّ واليقين ، نحو : علمت زيداً أخاكَ ، وظننت زيداً ذا مال ، وحسبتُ زيداً داخلاً دارَك ، وخلْتُ بكراً أبا عبدِ الله ، وما كان من نحوهنَّ .

وإنما امتنع : ظننتُ زيداً حتى تذكر المفعول الثاني ، لأنَّها ليست أفعالاً وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر .

فإذا قلت : ظننت زيداً منطلقاً فإنما معناه : زيد منطلقٌ في ظني ، فكما لابد للابتداء من خبر كذا لابد من مفعولها الثاني ، لأنَّه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .

إذا قلت : ظننت زيداً أخاك ، فقال لك : أخبرْ عن نفسك قلت : الظانُّ زيداً أخاك نفسُك . فإن قال : أخبرْ عن « زيد » قلت : الظانُّه أنا أخاك زيدٌ .

فإن قال : أخبرْ عن « الأخ » قلت : الظانُّ أنا زيداً إيّاه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبرْ بـ « الذي » عن نفسك قلت : الذي ظنَّ زيداً أخاك أنا فإن أخبرت عن « زيد » قلت : الذي ظننته أخاك زيدٌ .

فإن قيل : أخبرْ عن « الأخ » قلت : الذي ظننت زيداً إيّاه أخوك ، ويصحُّ أن تقول : الذي ظننته زيداً أخوك ، لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيداً أخاك ، فإنما يقع الشكُّ في الأخوة ، فإن قلت : ظننت أخاك زيداً أوقعت الشكَّ في التسمية . وإنما يصلحُ التقديم والتأخير إذا

---

(١) في سيبويه ١٨/١ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبدالله زيداً بكراً .... » .

كان الكلام موضّحاً عن المعنى ، نحو : ضرب زيداً عمرو . لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول . فإن كان المفعول الثاني مما يصحّ موضعه إن قدّمته فتقديمه حسن . نحو قولك : ظننتُ في الدار زيداً . وعلمتُ خلفَكَ زيداً .

فإن قال : أخبِرْ عن « الدار » قلت : الظانُّ أنا فيها زيداً الدارُ .

وبـ « الذي » تقول : التي ظننت فيها زيداً الدارُ . وكذلك الخلف ، تقول : تقول : الظانُّ أنا فيه زيداً خلفُك . وإن كان المفعول الثاني فعلاً ، نحو : ظننتُ زيداً يقومُ لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك ، وكذلك إن كان من الظروف التي لاتحُلُّ محلّ الأسماء .

هــذا بــاب

الفعل الذي يتعدى إلى مفعــول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

اعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت « كان » ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

وإنما صُرِّفْنَ تَصَرُّفَ الأفعال لِقُوَّتِهِنَّ ، وأنك تقول فيهن : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتي فيهن جميع أمثلة الفِعْل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبّرت عن « زيد » قلت : الكائن أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب . فإن أخبرت عن « الأخ » فإن بعض النحويين لايجيز الإخبار عنه ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا . فكما لايجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لايجوز أن تخبر عما وُضِع موضعه . وهو قول فاسد مردود ، لاوجهَ له ، لأنك إذا قلت : زيد منطلق فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسدُ الإخبار هناك لفسد هاهنا .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ، لأن معنى : « ظننت زيداً أخاك » إنما هو : ظننتُ زيداً من أمره كذا وكذا ، وكذلك : « إنَّ زيداً أخوك » إنما هو : إنَّ زيداً من أمره كذا وكذا .

فمن زعم أنه لايجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان يخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلة موجودة في هذا فقد ناقض . ١

فالإخبار عن المفعول في كان إذا قلت : كان زيداً أخاك أن تقول : الكائن زيد إيّاه أخوك . فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائنهُ زيدٌ أخوك ، فحسنٌ ، والأول أجود ، لما قد ذكرته لك في

باب « كان » من أن الذي يصح بعدها ابتداء وخبر . فإذا قال : الكائنه ، فوصل الضمير بـ « كان » فقد ذهب في اللفظ مايقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ، لأن له اللفظ والمعنى ، وقد قال الشاعر :

فإن لايكُنْهـا أو تكُنْهُ فإنـــــه   أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلبانهـا(١)

فهذا جائز ، والأحسن ماقال الشاعر :

ليست هذا الليلَ شهـرٌ   لانرى فيه عريبـا(٢)

ليس إيّايَ وإيّا   كَ ولا نخشى رقيبـا

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقيل : خبِّرْ عن « ضارب » وحده لم يجزْ لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبِّرْ عن « عمرو » جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرٌو .

فإن قيل : خبر عن « ضارب عمرا » قلت : الكائنه زيد ضاربٌ عمر. ، ولك أن تقول : إيّاه ضارب عمراً فتقول : الكائن زيد إيّاه ضاربٌ عمراً .

فإن قلت ذلك بـ « الذي » قلت : الذي كان زيد إيّاه ضاربٌ عمراً . فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربٌ عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إيّاه ، فإن « إيّاه » لايجوز حذفها ، لأن المتصل يحذف كما يحذف ماكان من الاسم في مواضع ، و « إيّاه » منفصلة فلا تحذف ، لأن هذا لايشبه ذلك .

ألا ترى أنك تقول : الذي ضربت زيدٌ ، ولا تقول : الذي مررت زيدٌ ، لأن الضمير قد فصلته بالباء .

---

(١) استشهد به سيبويه ٢١/١ على أن « كان » تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فأمره أبو الأسود بتناول نبيذ الزبيب لخفته بدلا من الخمرة لأنهما أخوان

(١) عريباً أي أحداً .

فأما « ليس » فلا يجوز أن تخبر عما فيه بالألف واللام ، لأنها ليس فيها « يَفْعل » ، ولا يُبْنى منها « فاعل » ، ، ولكن يخبر بالذي ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقاً ، وليس زيد إلا قائماً .

فإن قيل لك : أخبرْ عن « زيد » في قولك : ليس زيد منطلقاً قلت : الذي ليس منطلقاً زيدٌ . وإن قال : أخبرْ عن « منطلق » قلت : الذي ليس زيد إياه منطلق .

وإن قيل : أخبرْ عن زيد في قولك : ليس زيد إلا قائماً قلت : الذي ليس إلا قائماً زيــدٌ .

وإن قال : أخبرْ عن « قائم » قلت : الذي ليس زيد إلا إيّاه قائم(١) .

وكُلُّ شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لايكون إلاّ بالذي ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبرْ عن « زيد » قلت : الذي هو أخوك زيدٌ .

وإن قيل : أخبرْ عن « الأخ » قلت : الذي زيدٌ هو أخوك .

وتقول : إن زيداً منطلقٌ . فإن قال : أخبرْ عن « زيد » قلت : الذي إنه منطلقٌ زيدٌ .

فإن قال : أخبرْ عن « منطلق » قلت : الذي إن زيداً هو منطلقٌ ، فعلى هذا تجري الأخبار .

تقول : زيدٌ في الدار . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو في الدار زيدٌ .

وإن قال أخبر عن « الدار » قلت : التي زيدٌ فيها الدارُ .

وتقول كان زيد حسناً وجهُهُ . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الكائن حسناً وجهُهُ زيــدٌ .

فإن قال : أخبرْ عن « حسناً وجهه » قلت : الكائن زيد إيّاه حسنٌ وجهُهُ .

فإن قيل : أخبرْ عن « وجهه » لم يجز ذلك ، وذلك لأنه يضع في موضع « وجهه »

---

(٢) في المسبع ١٤٧/٢ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفي كـ : ليس ، وما زال ، وأخواتها .

ضميراً. فإن رجع ذلك الضمير إلى الذي لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام. وإنْ رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي، في صلته شيء.

وكذلك : كان زيدٌ أبوه منطلق ، إن قيل : أخبرْ عن « أبيه » لم يجز للعلة التي ذكرت لك ، ويبين هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت « هو » إلى زيد فَسَدَ من جهتين :

إحداهما : أن « هو » للأب . وقد جعلتها زيد . والآخـــر أنك لم تجعل في صلة الذي شيئاً يرجع إليه .

فإن قال : أرد « هو » إلى الذي لم يكن في خبر زيد مايرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبرْ عن « منطلق » لقلت : الذي كان زيدٌ أبوه هو منطلقٌ ، فكانت الهاء في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصحُّ الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ، وإن امتنع لم يجز ، ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسناً عمرو، وكذلك: كان زيد عمرو منطلقٌ لم يجـز .

فإن قلت : كان زيدٌ أبوه في داره جاز الإخبار عن « أبيه » ، لأنك لو قلت : كان زيدٌ عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن «أبيه» قلت : الكائن زيدٌ هو في داره أبوه. جعلت «هو» يرجع إلى الذي ، لأنه المُخبَرُ عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد .

فكلُّ ما كان من هذا فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا بابه ، وسنفرد باباً لمسائله بعد فراغنا منه إن شاء الله .

* * *

تعليق على النص :

إنّ باب الابتداء — كما أشار إلى ذلك المبرد — أسلوب من أساليب الكلام العربي ، شائع ومضطرد . وقد درج النحاة على تسميته بـ : الألف واللام أي تحلية المبتدأ — ويجب أن يكون معرفة — بالألف واللام ، بعد تحويل الإسناد من الصيغة الفعلية إلى الصيغة الاسمية .

وتعود هذه التسمية إلى سيبويه ، الذي اتكأ المبرد في عقد بابه هذا وما تلاه على كتابه اتكاء واضحاً .

فهو — أي المبرد — بدأ الحديث على هذا الأسلوب أسلوب الإخبار بالألف واللام، ثم جعل الفعل اللازم مجالاً لتطبيقه ، ثم أتبعه — وبالترتيب ذاته — بالحديث على الفعل المتعدي إلى واحد ، والمتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ثم المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، ثم على الأفعال الناقصة .

وأجرى على عناصر هذه الأسانيد ومُخصِّصاتها تطبيقات .

وقد ساعده على ذلك وضوح العبارة وسهولتها بشكل امتاز فيه من سيبويه الذي كان يشوب كتابه شيء من الغموض أو التعقيد .

غير أن مايؤخذ على المبرد هذه المتابعة اللصيقة لنص الكتاب(١) ومنهجه ، وتناول قضاياه ، كما يؤخذ عليه الحديث على أمور افتراضية ساقه إليها المنهج المعياري

فهو حين طبّق أسلوب الإخبار على المفاعيل الأساسيه ، وهي معمولات — وجاء بها الكلام العربي كان لابد له من الحديث على سائر المفاعيل المخصّصه — وهي معمولات أيضاً — كالنعت والحال والتمييز ، فيقول إنها لاتكون من مثل هذا الأسلوب ، وافترض مثالاً وحاول إخضاعه لهذا الأسلوب فامتنع المثال وأبى .

هذه الافتراضات وما يماثلها عبء على النحو ، فأن يذكر مثالاً يصطنعه هو ثم يرفضه ضربٌ من البعد عن حقيقة النحو .

وعلى كل فإن هذا الأسلوب أو الباب لشد مايقترب من المنهج التحويلي الحديث في النحو ، الذي تتجلى فوائده في حقول الترجمة ، ولا سيما الفورية منها ، فهو — على الرغم من تحول الصيغة يحافظ على المعنى العام الذي يحمله الإسناد ، وكذلك على العناصر الأساسية فيه ، وبذلك يكون لنحاتنا الأوائل فضل السبق في مثل هذه الإشارات .

---

(١) كتاب سيبويه .

أبواب من الخصائص لابن جنّي

١ — باب القول على الاطّراد والشذوذ ٩٦/١ — ١٠٠

٢ — باب في تعارض السماع والقياس ١١٧/١ — ١٣٣

٣ — باب في إصلاح اللفظ ٣١٢/١

٤ — باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١/١

٥ — باب في الاكتفاء بالسبب من المسبَّب، وبالمسبَّب من السبب ١٧٣/٣ .

٦ — باب في كثرة الثقيل وقلة الخفيف ١٧٧/٣

٧ — باب في تجاذب المعاني والإعراب ٢٥٥/٣

٨ — باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ٢٦٠/٣

٩ — باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ٢٦٤/٣ — ٢٦٩

١٠ — باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارىء عليها ٢٦٩/٣ — ٢٧٠

١١ — باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ٢٧٠/٣ — ٢٧٣

★ ★ ★

ابن جنّــــي

ولد لأب روميٍّ في بداية القرن الرابع الهجري ، ونشأ في الموصل ، وأخذ النحو عن أحمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش ، وتتلمذ بعد ذلك على أبي عليٍّ الفارسي ، وأكثر عنه الأخذ ، واهتدى بمذاهبه ، وصحبه أربعين سنة ، وهذه التلمذة تشبه تلمذة سيبويه على الخليل .

اجتمع ابن جني والمتنبي في بلاط سيف الدولة الحمداني بحلب ، والتقيا في شيراز عند عضد الدولة ، وكان المتنبي يجله ، ويقدِّر علمه ، ويقول : ابن جني أعرف بشعري منِّي . وقد شرح ابن جني ديوان المتنبي شرحين : الشرح الكبير والشرح الصغير ، وردّ بعض العلماء على ابن جني في شرحه .

ويعد ابن جني فيلسوف علم اللغة العربية ، والمتفنّن في تأصيل الأصول ، وتفريع الفروع ، والمدافع عن علل العربيّة التي إليها علماء اللغة ، والمبتكر لأفكار لغوية أساسية ، وقد حضّ على متابعة ابتكاراته هذه ، وحثّ على إغنائها والبحث فيها ، من هذه الأفكار الاشتقاق الأكبر ، وقد صرّح ابن جني أنّه استمدّ أغلب أفكاره من أستاذه أبي عليّ الفارسي ، إلا أنه زاد في هذه الأفكار ، وأغناها ، وأخرجها مُخرجاً جديداً ، فقد استمدّ فكرة الاشتقاق من أستاذه إلا أنّه هو الذي جعله قسماً من أقسام الاشتقاق ، وأعطاه اسمه .

ولابن جنّي أسلوب متميّز ، فالعبارة بليغة سامية ، والمعاني بيّنة واضحة ، والأداء له رونق وطلاوة . بهذه الطريقة ، وذلك الأسلوب الممتع عالج ابن جني مسائل جافّة بعيدة عن الخيال وتحليقه ، والفنّ وجماله .

توفي ابن جنّي عام ٣٩١ للهجرة .

باب القول على الاطّراد والشذوذ

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ، من ذلك: طردت الطريدة ، إذا اتّبعتها ، واستمرّت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، ألا ترى أن هناك كرّاً وفرّاً ، فكلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : رمح قصير يُطرد به الوحش ، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابيّ :

مالك لاتذكر أو تـــــزور   بيضـــاء بينَ حاجبيْهـــا نـــورُ

تمشي كما يطّرد الغديـــــر

ومنه بيت الأنصاري(١) :

أتعرفُ رسمـــاً كاطـــراد المذاهـــب

أي كتتابع المذاهب ، وهي جمع مُذهب ، وعليه قول الآخر(٢) :

سيكفيك الإلـــهُ ومُسْنَمـــاتٌ   كجندَل لُبن تَطّـــرد الصّلالاَ

أي تتابع إلى الأرضين الممطورة لتشرب منها ، فهي تسرع ، وتستمرٌّ إليها ، وعليه بقيّة الباب .

وأمّا موضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرُّق والتفرُّد ، من ذلك قوله :

يتركْنَ شُذّان الحصَى جَوافـــــلا

أي ماتطاير وتهافت منه . وشذّ الشيء يشِذُّ ويشُذُّ شذوذاً وشذّاً ، وأشذذته أنا ، وشذذته أيضاً أشُذُّه (بالضم لاغير) ، وأباها(٣) الأصمعي وقال : لاأعرف إلاّ شاذاً أي متفرّقاً . وجمع شاذّ شُذّاذ ، قال :

---

(١) الأنصاري : هو قيس بن الحطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في إثر بعض .

(٢) هو الراعي يصف الإبل واتباعها مواضع المطر . فالمسنمات : الإبل ، ولبن : يريد لُبنى ، وهو واد حوله هضب كثير شبه به الإبل ، وقوله : تطـرد الصلالا أي تتابع إليها ، فحذف الجار وأوصل الفعل ، والصلال جمع صلة وهي مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها .

(٣) يريد : « أنكر « شذ » متعدياً ولا يعرفها إلا فعلا لازماً في معنى تفرق .

كبعض من مـرّ مـن الشـذّاذ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة . ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب مااستمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً ، وجعلوا مافارق ماعليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثمّ اعلم من بعد هذا أنّ الكلام في الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطّرد في القياس ، شاذٌ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يذر ويدع ، وكذلك قولهم : « مكان مُبقِل » هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأوّل مسموع أيضاً ، قال أبو دُؤاد لابنه دؤاد : « يابنيّ ماأعاشك بعدي ؟ » فقال دؤاد :

أعاشني بعـدك واد مبقـــل آكلُ مِن حَوْذانِه وأنسِلُ(١)

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) : مكان مبقل . وممّا يقوى في في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعولُ(٢) عسى اسماً صريحاً ، نحو قولك : عسى زيد قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس ، غير أنّ السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم . و « عسى الله أن يأتي بالفتح » وقد جاء عنهم شيء من الأوّل ، أنشدنا أبو عليّ :

أكثرتَ في العـذل مُلِحّـاً دائماً لاتَعذُلاً إنّي عَسيتُ صائما(٣)

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبؤسا » .

والثالث المطّرد في الاستعمال ، الشاذّ في القياس ، نحو قولهم : أخوص(٤) الرمْثُ ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى

---

(١) الحوذان : اسم نبت . وأنسل . معناه أسمن حتى يسقط الشعر .

(٢) يريد بمفعول « عسى » خبرها .

(٣) تعذلا « » فعل أمر مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والتنوين هو نون التوكيد الخفيفة .

(٤) أخوص الرمث . بدا في شجر الرمث ورق ناعم ، وهذا الشجر ترعاه الإبل .

قال : يُقال : استصوبت الشيء . ولا يُقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ . وأغيلت(١) المرأة . واستنوق الجمل . واستتيست الشاة . وقول زهير :

هنالك إن يستخولوا المالَ يُخولوا(٢)

ومنه استفيل الجمل . قال أبو النجم :

يدير عَيْنَي مُصْعَبٍ مُسْتَفْيِلِ(٣)

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كتتميم مفعول ، فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون . ومسك مدووف(٤) ، وحكى البغداديُّون: فرس مقوُوود ورجل معوود من مرضه . وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه . ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية .

واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال ، وشذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع سمع الوارد به فيه نفسه ، لكنّه لايُتّخذ أصلاً يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوبت أدّيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لاتقول في استقام : استَقْوَمَ ، ولا في استساغ : استَسْوَغ ولا في استباع : استَبْيَع ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً على قولهم : أخوص الرِّمث . فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطّرداً في القياس تحاميت ماتحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك امتناعك من وَذَرَ ، ووَدَعَ ، لأنّهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ، نحو : وزَن . ووعد لو لم تسمعهما ، فأمّا قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الـــذي غاله في الحــبِّ حتّى وَدَعَــه

---

(١) أغيلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(٢) استخول المال : طلب ناقة لبنها أو فرساً للغزو عليه .

(٣) المصعب : الذي لم يذلل .

(٤) مدووف : مخلوط أو مبلول .

فشاذّ . وكذلك قراءة بعضهم « وما وَدَعك ربُّك وما قلى » فأمّا قولهم : ودع الشيء يَدِع – إذا سكن – ، فمسموع مُتّبع ، وعليه أنشد بيت الفرزدق :

وعضُّ زمانٍ يابن مروان لم يَـدَعِ   من المال إلا مُسْحتٌ أو مُجلّف

فمعنى « لم يَدِع » بكسر الدال – أي لم يتّدع ولم يثبت ، والجملة بعد « زمان » في موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدِع فيه أو لأجله من المال إلا مُسْحتٌ أو مجلّفُ ، فيرتفع « مسحت » بفعله و « مجلّف » عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال مافي الرواية الأخرى(١) . ويحكى عن معاوية أنّه قال : خير المجالس ماسافر فيه البصر ، واتّدع فيه البدن .

ومن ذلك استعمالك « أنْ » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم . هو قليل شاذّ في الاستعمال . وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبيّاً في القياس . ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هما(٢) ؟ إلاّ أن العرب لاتقوله إلاّ قاعدان . فتصل(٣) الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى فيها .،

تعليق على باب الاطّراد والشذوذ

الأفكار الأساسية :

١ – تحدّث ابن جني عن أصل مادتي « الاطراد » و « الشذوذ » وبيّن أن معنى « ط ر د » هو التتابع والاستمرار ، وجاء بشواهد تدل على هذا المعنى ، وأنّ معنى « ش ذ ذ » هو التفرّق .

---

(١) الرواية الأخرى : الا مسحتاً أو مجلف ، وخرجت على أن المراد : أو هو مجلف .

(٢) لأنه معطوف على المشتق المستغني بالفاعل عن الخبر ، ومرفوعه يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلا .

(٣) يريد الضمير المستتر في « قاعدان » فانه نوع من المتصل .

٢ — [illegible] «الاطراد» و «الشذوذ» مصطلحين لغويين [illegible] عن [illegible] اللغوي . فالمطرد ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره . والشاذ [illegible] بقية بابه .

٣ — وجد أن الكلام ينقسم إلى أربعة أضرب :

آ — مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ... الخ .

ب — مطرد في القياس ، وشاذ في الاستعمال . كاستعمال ماضي [illegible] المضارعين «يدع ويذر» وقولهم [illegible] مكان مبقل ... الخ

ج — مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس . كقولهم : استصوب واستحوذ واستنوق .

د — شاذ في القياس والاستعمال نحو : مصوون ومقوود ، ومعوود .

٤ — يغلّب ابن جنّي السماع أو الاستعمال على القياس ، ولكنّ السماع أصلاً يقاس عليه إذا كان لايتوافق والقياس . فلا يقال : استحاذ في استحوذ . [illegible] لايقاس على استحوذ ، فلا يقال : استقوم في استقام .

ملاحظات :

١ — هذا التقسيم الرباعي هو تقسيم منطقيٌ رياضيٌ ، فلدينا الاطّراد والشذوذ والقياس والاستعمال ، فإذا ماطبقنا هذه المصطلحات على الكلام فلا بدّ من أن نخرج بأربعة صور للكلام ، هذا مايقوله المنطق ، هذه الصور هي : الاطراد في القياس والاستعمال أو الشذوذ فيهما أو الاطراد في أحدهما والشذوذ في الآخر ، ولكنّ صورة الشاذ في القياس والاستعمال ليست من صور الكلام العربي . لأنه لم يتكلم العرب كلاماً يدخل تحت هذا القسم ، ومن تكلّم به من غيرهم فهو مخطىء . ولا يتبع العرب في كلامهم ولذلك قال ابن جني : «ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية» .

٢ — لماذا كان الفعل «ودع» شاذاً في الاستعمال وقد ورد في إحدى القراءات [illegible] وهو من [illegible] بكلامهم ، وواضع اللبنات الأولى لعلم

الأولى أن يكون هذا الفعل غير شاذ في الاستعمال . لأنّ القراءة القرآنيّة سنّة ، والاحتجاج بها أقوى .

٣ ـ أكثر ماورد في هذا التقسيم كانت أمثلته من الكلمات المفردة لا الداخلة في بناء الجملة العربية ، وإذا صحت بعض أجزاء هذا التقسيم على الكلمة المفردة فإنّها لاتصح على الجملة ، لأنّ بناء الجملة العربية يجب أن يكون مطّرداً في القياس والاستعمال أمّا تركيب الجملة المطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال فلا يجوز أن نبني على غرارها أبداً ، فلا يجوز أن يكون خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع اسماً صريحاً .

باب في تعارض السماع والقياس

إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ماجاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قول الله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » فهذا ليس بقياس . لكنّه لابدّ من قبوله لأنّك إنّما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثمّ إنّك من بعد لاتقيس عليه غيره ، ألا تراك لاتقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع استبيع .

فأمّا قولهم : « استنوق الجمل » و « استتيست الشاة » و « استفيل الجمل » فكأنه أسهل من استحوذ ، وذلك أنّ استحوذ قد تقدّمه الثلاثي معتلاً ، نحو قوله(١) :

يحوذهنّ ولـه حـوذيُّ   كما يحوذ الفئة الكميُّ

يروى بالذال والزاي : يحوذهن ويحوزهن — فلمّا كان استحوذ خارجاً عن معتل أعني : حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ، إلحاقاً في الإعلال به . وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستراد ، ممّا يسكن ماقبل عينه في الأصل ، ألا ترى أنّ أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعوذ ، فلو أُخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ماقبلها ، غير أنّه لمّا كان منقولاً ومخرجاً من معتل — هو قام ، وعاذ — أجريَ أيضاً في الإعلال عليه . وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استتيست الشاة » لأنّ هذا ليس منه فعل معتل ، ألا تراك لاتقول : ناق ولا تاس ، إنّما الناقة والتيس اسمان لجوهر ، لم يُصَرّفْ منهما فعل معتل . فكان خروجهما على الصحّة أمثل منه في باب استقام واستعاذ ، وكذلك استفيل .

ومع هذا أيضاً فإنّ استنوق ، واستتيس شاذ ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت : استطود ، ولا من الحُوت استحوت ، ولا من الخُوط(٢) استخوط ، ولكن القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاط .

---

(١) هو العجاج يصف ثوراً وكلاباً . يحوذهن ، يسوقهن ، والحوذي السائق المجد المستحث على السير .

(٢) الخوط : الغصن الناعم .

والعلة في وجوب إعلاله وإعلال استنوق . واستفيل . واستيست أنّا قد أحطنا علماً بأنّ الفعل إنّما يُشْتَقّ من الحدث لا من الجوهر . ألا ترى إلى قوله(١) : « وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء » وإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر . و[illegible] قياس مصدره أن يكون معتلاً . فيقال : استناقة كاستعانة . واستجارة . وذلك أنّه وإن لم يكن تحته ثلاثيٌّ معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الأعلال عليه . فإنّ باب الفعل إذا كانت عينه أحد [illegible] أن يجيء مُعْتَلاً ، إلا مايُستثنى من ذلك . [illegible] وحول . [illegible] . واجتوروا . واعتونوا . لتلك العلل [illegible] باب أفعل ولا استفعل منه . فلما كان الباب في الفعل [illegible] من وجوب [illegible] وجب أيضاً أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال ، لاطّراد [illegible] . كما أن الاسم [illegible] كان على فاعل كالكاهل والغارب . إلاّ أنّ عينه حرف عِلّة لم يأت عنهم إلاّ مهموزاً . [illegible] إن لم يجر على فعل ، ألا تراهم همزوا الحائش(٢) . وهو اسمٌ لاصفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فأعلُّوا عينَه ، وهو في الأصل واو من الحَوْش(٣) .

فإن قلت : فاعله جارٍ على حاش ، جريانَ قائم على قام . قيل : لم نرهم أجروه صفة . ولا أعملوه عمل الفعل . وإنّما الحائش : البستان بمنزلة الصَّوْر . وبمنزلة الحديقة . فإن قلت : فإنّ فيه معنى الفعل ، لأنه يحوش مافيه من النخل وغيره . وهذا يؤكّد كونه في الأصل صفة . وإن كان استعمل استعمال الأسماء كصاحب ووالد . قيل : مافيه من معنى [illegible] لايوجب كونه صفة . ألا ترى إلى قولهم : الكاهل والغارب(٤) [illegible] كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

---

(١) يريد سيبويه .

(٢) هو جماعة [illegible]

(٣) الحوش : [illegible]

(٤) الكاهل أعلى [illegible] البعير مابين السنام والعنق وكأن معنى الاكتهال في الكاهل القوة و[illegible] . والكهل من [illegible] الثلاثين ولا مرية في قوته ونضجه ، ومعنى الغروب في [illegible] كما [illegible] يغرب وينخفض .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معانيَ الأفعال . من ذلك قولهم . مفتاح . وميْسَح . ومُسْعُط . ومنديل . ودار . ونحو ذلك . نجد في كل واحد منها معنى الفعل . وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح . وميْسح من المسح . ومُسْعُط من الإسعاط . ومنديل من الندل . وهو التناول . قال الشاعر :

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيْقُ المالَ ندْلَ الثعالب(١)

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها . وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل . لا لشيء غير جريه على مايلزم اعتلالُ عينه . نحو قائم . وبائع . وصائم. فاعرف ذلك . وهو رأي أبي علي رحمه الله . وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً .

ومثله سواء الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف . وإن كان فيه معنى الحَوط . ومثله أيضاً العائر للرمد . وهو اسم مصدر بمنزلة الفالج(٢) . والباطل . والباغز(٣) . وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل . وهو كما تراه معتلّ .

فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلّ ؛ وليس تحته ثلاثيّ معتلّ . ألا تراك لاتقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم يُنطَق بثلاثيه فإنّه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يُعين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل . ألا تراهم قالوا : المعُونة ــ فأعلُّوها كالمثوبة ، والمَعُوضة(٤) . والإعانة ، والاستعانة . فأمّا المعاونة كالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلمّا اطّرد الإعلال في جميع ذلك دلّ أنّ ثلاثيّه وإنْ لم يكن مستعملاً فإنّه في حكمَ ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع « أنْ » لنصب الأفعال في تلك

---

(١) زريق رجل من الخزرج ، وكان ولاه علي رضي الله عنه على البحرين ، والندل : التناول والأخذ .
(٢) هو من الأمراض ، ومن مظاهره استرخاء لأحد شقي البدن .
(٣) نشاط في الإبل خاصــــة .
(٤) هو المســـوض .

الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقيّة ذلك ، وإن لم تستعمل قطُّ . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس(١) ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان : ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة ـ لاعتقاد كون الثلاثيّ من ذلك في حكم الملفوظ به ـ أحرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيّه بالعَوْن ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شكٌّ في الفعل الذي هو الفرع . قال لي أبو عليٍّ بالشام : إذا صَحَّت الصفة فالفعل في الكفّ . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأنّ المصدر أشدُّ ملابسة للفعل من الصفة ، ألا ترى أنّ في الصفة ماليس بمشتقٍّ نحو قولك : مررت بإبلٍ مئةٍ ، ومررت برجل أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاعٍ عرفج(٢) كلُّه ، ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها ، ومررت بحيّةٍ ذراعٍ طولها ، وليس هذا مِمّا يشاب به المصدر ، إنّما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أنّ في الناقة معنى الفعل ؟ وذلك أنها فَعَلَة من التنوّق في الشيء وتحسينه . قال ذو الرّمة :

كأنّ عليها سَحْقَ لفقٍ تنوّقت ... به حَضْرَميّاتُ الأكفِّ الحوائك(٣)

والتقاؤهما أنّ الناقة عندهم مِمّا يُتَحَسَّنُ به ، ويزدانُ بملكه . وبالإبل يتباهون وعليها يُحملون ويتحملون ، ولذلك قالوا لمذكّرها : الجمل . لأنّه فَعَلٌ من الجمال ، كما أن الناقة فَعَلَةٌ من التنوّق . وعلى هذا قالوا : قد كثُر عليه المشاءُ والمشّاء ، والوشاء إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فعال من الوَشْي . كأنّ المال عندهم زينة وجمال لهم . كما يلبس من الوشيِ للتحسّن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدّار دبّيج(٤) ، فهو

---

(١) في النفس لا في اللفظ .

(٢) العرفج : ينبت في السهل ، واحده عرفجة .

(٣) السحق : البالي ، والحضرميات منسوبات إلى حضرموت ، يريد ناسجات حوائك .

(٤) أي مابها أحـــد .

فيعَل من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض ، وبهم تحسن . وعلى أيديهم وبعمارتهم تجمُل . وعليه قالوا : إنسان ، لأنّه فِعْلان من الأنس .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء ، على انتشارها ، وتباين شعاعها ، وكونها عائدة إلى موضع واحد ، لأنّ التنوق ، والجمال ، والأنس ، والوشي ، والديباج ، ممّا يُؤثَرُ ويُستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي عليّ — رحمه الله — فرضيه وأحسن تقبُّله — فكذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ، من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوّق ، دون أن يكون بعيداً عنه ، كما رمت أنت في أوّل الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ماقدّمنا ، فأمّا ما في الناقة من معنى الفعليّة والتنوُّق ، فليس بأكثر ممّا في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة ، فكما أنّ استحجر الطين ، واستنسر البغاث من لفظ الحجر والنّسْر ، فكذلك استنوق من لفظ الناقة ، والجميع ناءٍ عن الفعل ، وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومِدُقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

وممّا ورد شاذّاً عن القياس ومطّرداً في الاستعمال قولهم : الحَوَكة ، والخونة ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ماترى ، وهو في الاستعمال غير متأب ، ولا تقول على هذا في جمع قائم : قَوَمة ، ولا في صائم : صومة ، ولو جاء على فَعَلة ماكان إلاّ مُعَلاًّ . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الياء : لم يأت عنهم في نحو بائع ، وسائر ، بَيَعة ولا سَيَرة . وإنّما شذّ ماشذّ من هذا ممّا عينه واوٌ لاياء ، نحو الحوكة ، والخَوَنة . والحَوَل ، والدَّوَل(١) . وعلته عندي قربُ الألف من الياء وبعدُها عن الواو . فإذا صحّحت نحو الحَوَكة كان أسهل من تصحيح نحو البَيَعة . وذلك أنّ الألف لما قربت من الياء أسرع انقلابُ الياء إليها ، فكان ذلك أسوغ من انقلاب

(١) الدول : هو النبل المتداول .

الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها . ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفاً استحساناً لاوجوباً ، نحو قولهم في طيِّئ : طائيّ ، وفي الحيرة : حاريّ . وقولهم في حيحيت ، وعيعيت ، وهيهيت : حاحيت ، وعاعيتُ ، وهاهيت وقلما ترى في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصَل والقُرَب . كان تصحيح نحو بَيَعة ، وسَيَرة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكة والخَوَنة ، لبعد الواو من الألف ، وبقدر بعدها عنها ما(١)يقلُّ انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما(١)كثُر عنهم نحو اجتوروا ، واعتونوا ، واهتوشوا . ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ، ألا تراهم لايقولون : ابتيعوا ولا استيروا ، ولا نحوَ ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلاً ، وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسايفوا ، ولم يقولوا : استيفوا ، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في هذا الموضع الذي قويت فيه داعية القلب .

وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ماكثُر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسُه إلى ماانتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغة التميميّة في « ما » هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسْيَر استعمالاً . وإنّما كانت التميميّة أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ « هل » في دخولها على الكلام مباشرة كلّ واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أنّ « هل » كذلك ، إلاّ أنّك إذا استعملتَ أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ماكثُر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أنّ القرآن بها نزل . وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميميّة ، فكأنّك من الحجازية على حَرْدٍ(٢) ، وإن كثُرت في النظم والنثر .

---

(١) « ما » زائدة أو مصدريـــــة .

(٢) الحرد : المنع أو الغضب ، كأنه غاضب على الحجازية غير مطمئن إليها يخرج منها ماتهيأت له الفرصة.

ويدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرُها أقوى في القياس عنده منها ماحدّثنا به أبو عليّ رحمه الله قال : عن أبي بكر(١) عن أبي العباس(١) أنّ عُمَارة(١) كان يقرأ « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت له : ماأردت ؟ فقال : أردت « سابقٌ النهارَ » قال : فقلت له فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن فقوله : أوزن أي أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرُها أقوى في نفسه منها .

واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثمّ سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ماكنت عليه ، إلى ماهم عليه ، فإن سمعت من آخر مثلَ ما أجزته فأنت فيه مخيّر : تستعمل أيّهما شئت . فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ماكان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولّد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنّه على قياس كلامهم .

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه ، نحوُ منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك ممّا هو فاشٍ في الاستعمال ، قويٌّ في القياس .

وأمّا ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمرذولٌ مُطّرَح ، غير أنّه قد يجيء منه الشيء إلاّ أنه قليل . وذلك نحو ماأنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضربَ عنك الهمومَ طارِقَهــا ضربَكَ بالسيف قونس الفــرس(٢)

قالوا أراد « اضربَنْ عنك » فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ماتراه ، ومن الضعف في القياس على ماأذكره لك . وذلك أنّ الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد . وهذا ممّا يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض ، فجرى وجوب استقباح هذا في

(١) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد ، وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير .
(٢) البيت مصنوع (وينسب إلى) طرفة . قونس الفرس : مابين أذنيه ، وقيل : مقدم رأسه .

القياس مجرى امتناعهم من ادّغام الملحق ، نحو مَهْدَد ، وقَرْدَد ، وجلبَبَ وشملَلَ ، وسَبَهْلَل(١) ، وقفعْدَدٍ(١) ، في تسليمه وترك التعرّض لِمَا اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين ، ليبلغ المثالُ الغرضَ المطلوبَ في حركاته وسكونه ، ولو ادّغمت لنقضت الغرض الذي اعتزمت .

ومثلُ امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد ، ألا ترى أنّه منع أن تقول : الذي ضربت نفسَه زيد ، على أنّ « نفسَه » توكيدٌ للهاء المحذوفة من الصلة .

ومِمّا ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنّهُ صوتُ حـــادٍ إذا طلب الوسيقَةَ أو زميرُ(٢)

فقوله : « كأنه(٣) » — بحذف الواو وتبقية الضمّة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنّه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكّن فيه واوه ، كما تمكّنَتْ في قوله في أوّل البيت « لَهُو زجل » والوقف يجب أن تُحذَفَ الواو والفتحة فيه جميعاً ، وتُسَكّنُ الهاء فيقال : « كأنّهْ » فضمُّ الهاء بغير واوٍ منزلة بين منزلتي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيّقٌ ، ومقام زَلَخ(٤) ، لايتقيك بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحق في نحو هذا إنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك ، لِمَا أريتك من أنّه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أُجْرِي من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف قول الآخر :

فظَلْتُ لدى البيتِ العتيقِ أُخيلُه ومِطواي مشتاقان لهْ أرِقـانِ(٥)

(١) سبهلل : فارغ ، يقال : جاء سبهللا أي لا شيء معه ، والقفعدد : القصير .
(٢) من أبيات كتاب سيبويه ، قائله الشماخ بن ضرار ، يصف حماراً وحشياً ، والوسيقة : أنثاه ، والزمير : الغناء في القصبة وهي الزمسارة .
(٣) كأنه : الضمة بلا إشباع بل باختلاس .
(٤) الزلخ : المكان الذي تزل به القدم . —
(٥) مطواي : صاحباي ، والضمير في أخيله يعود إلى البرق وكذا الضمير في له .

على أنّ أبا الحسن حكى أنّ سكون الهاء في هذا النحو لغةٌ لأزدِ السراةِ . ومثل هذا البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :

وأشربُ الماء مابي نحوَهُ عطـشٌ ... إلاّ لأنّ عيونَهْ سيلُ واديهـا

وروينا أيضاً عن غيره :

إنّ لنـــا لكنّـــــة ... مِبَقّــةً مِفَنّــــة

مِتْيَحَــــةً مِعَنّــــــة ... سِمْعَنّـــة نِظْرَنّة

كالذئـب وسـط القُنّـــة ... إلاّ تَرَهْ تَظُنّـــه(١)

فقوله « تره » ممّا أجري في الوصل مجراه في الوقف ، أراد : إلا ترَ ، ثمّ بيّن الحركة في الوقف بالهاء ، فقال « تره » ثم وصل ماكان وقف عليه .

فأمّا قوله :

أتوا ناري ، فقلت منونَ أنـتم ؟ ... فقالوا : الجنُّ ، قلت : عِموُا ظلاما(٢)

ويـروى :

أتوا نـاري ، فقلت منونَ قالـوا ... سراةُ الجنّ قلت : عِموُا ظلاما

فمن رواه هكذا فإنّه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنّه في الوقف إنّما يكون « منونْ » ساكن النون ، وأنت في البيت قد حرّكته ، فهذا إذاً ليس على نيّة الوقف ، ولا على نيّة الوصل ، فالجواب أنّه لمّا أجراه في الوصل على حدّه في الوقف ، فأثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذاً إنّما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف ، وانّما اضطرّ إليها الوصلُ .

---

(١) الكنة : امرأة الابن أو الأخ . مبقة : كثير الكلام ، مفنة : قادرة على فنون الكلام ، متيحة : تعرض في كل شيء ومعنة : تتعرض لكل شيء . وسمعنه نظرنه أي إذا تسمعت شيئاً أو تنظرت فلم تر شيئاً تظنت وعملت بظنها . القنه : الأكة أو الجبل المستطيل .

(٢) قال صاحب الخزانة : « ذكر في هذه القصيدة أن الجن طرقته وقد أوقد ناراً لطعامه ، فدعاهم إلى الأكل منه فلم يجيبوه ، وزعموا أنهم يحسدون الأنس في الأكل» .

وأمّا من رواه « منونَ أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنّه شبّه مَنْ بأيّ ، فقال : « منون أنتم » على قوله : أيّون أنتم ، وكما حمل هاسنا أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما في أن جُرِّد من الاستفهام كلٌّ منهما ، ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضرب مَنٌ منًا ، كقولك : ضرب رجل رجلاً . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت إليّ وأصحابي بأيّ وأينَما(١)

فجعل « أيّ » اسماً للجهة ، فلمّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

وأمّا قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنّه جرّده أيضاً من الاستفهام كما جرّد « أيّ » فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعدُ أمرين : أحدهما أن يكون جعل « أين » علَماً أيضاً للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأيّ ، فتكون الفتحة في آخر « أين » على هذا فتحة الجرّ وإعراباً ، مثلها في مررت بأحمد . فتكون « ما » على هذا زائدة ، و « أين » وحدها هي الاسم كما كانت « أيّ » وحدها هي الاسم . والآخر أن يكون ركّب « أينَ » مع « ما » فلمّا فعل ذلك فتح الأوّل منهما كفتحة الياء من حيّهَلَ ، لمّا ضمّ حيّ إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالّتي كانت في أينَ وهي استفهام ، لأنّ حركة التركيب خلَفتْها ، ونابتْ عنها . وإذا كانت فتحة التركيب تؤثّر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه خمسة ، معرب ، ثمّ تقول في التركيب : هذه خمسة عشرَ فتخلف فتحة التركيب ضمّة الإعراب ، على قوّة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز ، وأقربَ في القياس . وإن شئت قلت : إنّ فتحة النون في قوله : « بأيّ وأينَما » هي الفتحة الّتي كانت في أينَ ، وهي استفهام من قبل تجريدها ، أقرّها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحدِثْ خالفاً لها من فتحة التركيب ، واستدللت على ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتَ فالذالَ كما ترى ساكنة ، ثمّ لمّا ضمّ إليها « ما » وركّبها معها أقرّها على سكونها فقال :

---

(١) أدلجت : سارت في آخر الليل ، وهو يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه . وقوله : وأصحابي بأي وأينما أي بمكان مجهول يسأل عنه بأي المكان هو ، وأين يقع

إذ ما أتيتَ على الرسولِ فقلْ لـــه   حقّاً عليكَ إذا اطمأنّ المجلسُ(١)

فكما لايَشُكّ في أنّ هذا السكون في « إذْ ما » هو السكون في ذال « إذْ » فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من « أينما » هي فتحة النون من « أين » وهي استفهام .

والعلّةُ في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ماكانت عليه قبله عندي هي أنّ مايُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى ممّا يحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثّر في المبنيّ ، نحو : « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجر على قوته لايؤثر في حركة البناء فحدَثُ التركيب — على تقصيره عن حَدَثِ الجارّ — أحرى بألاّ يؤثّر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقاً ، وقس عليه تُصِبْ إن شاء الله .

وفي ألف « ما » من « أينما » — على هذا القول — تقدير حركة إعرابٍ : فتحة في موضع الجر ، لأنّه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأوّل ، ثمّ قال : « أنتم » أي أنتم المقصودون بهذا الاستثبات ، كقوله :

أرواح مودِّع أم بكـــور   أنت فانظر لأيِّ حالٍ تصـــير(٢)

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يرد في هذه اللغة ممّا يضعف في القياس ، ويقلّ في الاستعمال كثير جداً ، وإنْ تقصّيتُ بعضَه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ماتستدلُّ به ، وتستغني ببعضه من كلّه ، بإذن الله وطَوْلِه .

---

(١) هذا البيت لعباس بن مرداس ، وهو من قصيدة قالها في غزوة حنين .

(٢) البيت من قصيدة لعدي بن زيد ، وفي البيت خلافات بين الشراح والنحويين في توجيهه من ذلك أن المعنى : أتروح مودعاً أم تبكر ، أي لا بد لك من الرحيل في البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك وقوله مودع بكسر الدال على حد عيشة راضية أي مودع صاحبه ، وإنما الرواح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : « والنهار مبصراً » أي يبصر فيه .

تعليق على باب تعارض السماع والقياس

أفكار النـــص :

١) كــــرّر ماقاله في النص السابق : إذا تعارض السماع والقياس فلا بدّ من اتباع السماع ، ولكن لايقاس عليه ، يقال : استحوذ ، ويقال استقام ولا يقال استقوم قياساً على استحوذ .

٢) قارن بين « استحوذ » الذي اعتل فعله الثلاثي المجرد « حاذ » وبين « استنوق الجمل ، واستتيست الشاة ، واستفيل الجمل ، ورأى أن خروج القسم الثاني عن القياس أسهل من الأوّل ، فالثاني لافعل ثلاثياً له ، ولكنّ ذلك لايخرجه عن الشذوذ ، لأننا لو أردنا بناء « استفعل » من أمثال هذه الكلمات لأعللنا عينه ، فنقول من الطود استطاد على القياس .

٣) معالجته لبناء « استفعل » من بعض الأسماء جرّته إلى الاستطراد، والاستطراد جرّ إلى آخر ... فقد ذكر أنّ الاسم إذا كان على وزن فاعل وكانت عينه حرف علة لم يأت إلاّ مهموزاً كالحائش . وذكر أن الأسماء غير الجارية على الأفعال فيها معاني الأفعال ، ففي مفتاح معنى الفتح ، وفي مِنْسج معنى النسج ، وفي منديل معنى الندل وهو التناول ، وفي دار معنى الدوران ، لأنّ الناس يدورون فيها .

٤) بيّن أن « استعانَ » قد أُعِلّ وليس له ثلاثيٌّ مجرد ، لأنّ الثلاثيّ في حكم المنطوق به ، ولذلك أعلّوا ماستعمل من هذا الفعل ، فقالوا : أعان وإعانة واستعانة ، وتعلقوا بالمصدر « عون » .

٥) عاد إلى الفكرة التي تقول : إنّ في الاسم معنى الفعل ، ففي ناقة معنى التنوّق ، وفي الجمل معنى الجمال .... وأوضح المناسبة في التقاء معنى الاسم بمعنى الفعل .

٦) ذكر أن الأسماء التي شذّت عن القياس كانت عينها واواً لا ياء ، وعلّل ذلك أن الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، ولقرب الياء من الألف لم يحتاجوا إلى

تصحيح الياء في صيغة « افتعلوا » فقالوا استافوا بينما صححوا الواو في نحو ذلك لبعدها من الألف فقالوا اجتوروا واعتونوا .

٧) أوضح أن هناك سماعاً يعارض القياس ، وسماعاً يوازي القياس . ولا بدّ من اتباع السماع المعارض للقياس كاستخدام استحوذ واستنوق . فإن كان السماع يوازي القياس فالأحسن اتباع السماع إلاّ إذا جاء مايقوّي القياس . فلا بد حينئذ من اتباع القياس ، من ذلك مسألة « ما » التميميّة والحجازية .

٨) بيّن أن السماع هو الأساس فإذا أدّى القياس إلى شيء ما وعارضه السماع . فلا بدّ من ترك القياس واتباع السماع . فإن كان هنالك لغتان إحداهما قياسية والثانية تخالف القياس فالمتكلم بالخيار .

٩) أقوى اللغات ماكان قوياً في القياس والسماع . وأضعفها ماكان ضعيفاً فيهما .

ملاحظــــات :

١) استطرد ابن جنّي إلى قضايا وتعليلات لاعلاقة لها بالفكرة التي يتحدّث عنها، وإن كان يحاول أن يجد رابطاً بين الموضوع الأساس وما يستطرد إليه . ونجد ذلك في محاولته الربط بين الأسماء والأفعال .

٢) قدّم عللاً قد يعجب بها القارىء لغرابتها ، وقدرة الربط بين العلة والمعلول ، كالربط بين الدار ومعنى الفعل دار يدور ، وهذه العلل فكرية لالغوية ولا يمكن أن يطمئن اليها القارىء، لأنّه لاسند لها من الواقع أو اللغة ، وقد جرّت مثل هذه العلل إلى أشياء مضحكة حينما جرّب آخرون أن يعلّلوا بهذه الطريقة كلّ الأسماء. وبالغ بعضهم ، فعلل الكلمات المعرّبة وغير المعرّبة .

٣) يبدو أن العقلية اللغوية عقلية رياضية تلجأ إلى التقسيم والموازنة بين الأقسام .

٤) التفسير والتعليل في هذا النص — ولعله في الكتاب كله — هو تفسير عليمي ، إذا عرضت هذه العلل على المعيار العلمي بان ضعفها ، وبعدها عن الواقع اللغو ، وإن كان القارىء لها يأنس بها ويعجب ، ويجد المتعلم متعة في القدرة على استنباطها . وصدق من قال : « أضعف من حجّة نحويّ » .

باب في إصلاح اللفظ(١)

اعلم أنّه لمّا كانت الألفاظ للمعاني أزِمّة ، وعليها أدلّة ، وإليها موصِّلة ، وعلى المراد منها محصِّلة ، عُنيت العرب بها فأولتها صدر صالحاً من تثقيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين ، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك : أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو في معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنّما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ .

ووجه إصلاحه أنّ هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو أمّا . فتنكبوا ذلك لمّا ذكرنا ، ووسّطوه بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتي على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبي عليّ رحمه الله تعالى . وهو الصواب . ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو قمت وزيداً ، أي مع زيد . قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استُعملت فيه عاطفة لجاز(٢) .

ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس ، أي وانتظركَ طلوعُ الشّمس لم يجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري

---

(١) الخصائص لابن جني ٣١٢/١ وما يليها .

(٢) يريد أنه لايصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لايقع فيها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لايصح نصبه على المفعول معه . وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا . ومن الجائز عندهم : سرت والنيل والنيل لايسير .

الفاء غير العاطفة في نحو أمّا زيد فمنطلق مجرى العاطفة . فلا يؤتى بعدها بما لا تنبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة ، وبُسْرة ، ونحو ذلك : تَمَرات ، وبُسرات ، فكرهوا إقرار التاء تناكُراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النيّة مرادة البتّة لالشيء إلا لإصلاح اللفظ ، لأنها في المعنى مقدّرة منويّة لاغير . ألاتراك إذا قلت (تَمَرات) لم يعرض شك في أن الواحدة منها تمرة ؛ وهذا واضح . والعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها ، حاكم بموضعها .

ومن ذلك قولهم : إن زيداً لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أوّل الجملة وصدرُها ، لاآخرها وعجزُها ، فتقديرها أوّلُ : لَئِنّ زيداً منطلق ، فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أخّرت اللام إلى الخبر فصار إنّ زيداً لمنطلق .

فإن قيل : هلّا أخّرت (إنّ) وقدّمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أنّ اللام لو تقدّمت وتأخّرت (إنّ) لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمها الذي من عادتها نصبه ، من قِبَل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه ، وحمت من العوامل جانبه، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لَزَيدٌ إنّ قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلّفت نصب زيد — وقد أخّرت عنه (إنّ) — لأعملت (إنّ) فيما قبلها وإنّ لاتعمل أبداً إلا فيما بعدها . ومنها أنّ (إنّ) عاملة ، واللام غير عاملة ، والمبتدأ لايكون إلا اسماً ، وخبره قد يكون جملة وفعلاً وظرفاً وحرفاً ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ومنعت منه (إنّ) لأنها لاتعمل في الفعل ولا في الجملة كلّها النصب ، إنما تعمله في أحد جزأيها ، ولا تعمل أيضاً في الظرف ، ولا في حرف الجر . ويدل على أنّ موضع اللام في خبر (إنّ) أوّل الجملة قبل (إنّ) أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنّ) فيزولَ أيضاً ماكان مستكرَهاً من ذلك ، فقالوا (لَهِنّك قائم) أي لَئِنّك قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس (١) — :

(١) هو المبرد محمد بن يزيد الأزدي توفي سنة (٢٨٥ هـ) وقيل سنة (٢٨٦) هـ .

لام الابتداء . لازائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة ، لكنت قد قدّمت الحرف الزائد ، والحروف إنما تزاد لضرب من ضروب الاتّساع ، فإذا كانت للاتّساع كان آخر الكلام أولى بها من أوّله ، ألا تراك لاتزيد (كان) مبتدأة ، وإنما تزيدها حَشْواً أو آخِراً ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

فأما قول من قال : إن قولهم (لهنّك) إن أصله (لله إنك) فقد تقدّم ذكرنا ذلك مع ماعليه فيه في موضع آخر ، وعلى أنّ أبا عليّ قد كان قوّاه بأَخَرةٍ وفيه تعسُّف .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيداً عمرو : اعلم أن أصل هذا الكلام : زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا : إنّ زيداً كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عناية به ، وإعلاماً أن عقْد الكلام عليهِ ، فلمّا تقدّمت الكاف وهي جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنّها ينقطع عنها ماقبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا : كأنّ زيداً عمرو .

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال ، وعليك دَيْن ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رُمْتَ تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجز ، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر . وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُصْلِحاً لما فسد عندهم . وإنّما كان تأخُّره مستحسناً من قِبِل أنه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ . فأمّا مَن رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مئونة هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده . فإن قلت : فقد حكي عن العرب (أَمْتٌ في حَجَرٍ لافيك) وقولهم : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك سأستغفر لك ربّي) ، وقال : (ويل للمطفّفين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

قيل: أمّا قوله سلام عليك، وويل له، وأمت في حجر لافيك ، فإنه جاز لأنه ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، ليسلّم الله عليك ، وليُلزمه الويلّ ، وليكنِ الأمت في الحجارة لافيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ،

قال الله عزّ وجلّ : (لاترى فيها عِوَجاً ولا أمْتاً) أي اختلافاً . ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهي ممّا توصف بالخلود والبقاء ، ألا تراه كيف قال :

ما أطيبَ العيش لو أن الفتى حجرٌ   تنبو الحوادثُ عنه وهو ملمسوم

وقال :

ــ بقاء الوحي في الصُمّ الصِلاب ــ

وأما قولهم (شرٌّ أهرّ ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي ، أي ماأهرّ ذا ناب إلا شرّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبريّة عليه أقوى ، ألا ترى أنك لو قلت : أهرَّ ذا ناب شرٌّ لكنت على طَرَف من الإخبار غير مؤكّد ، فإذا قلت : ماأهرّ ذا ناب إلا شرٌّ كان ذلك أوكد ، ألا ترى أنّ قولك : ماقام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهمّاً . وذلك أنّ قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر . فقال : شرٌّ أهرّ ذا ناب ، أي ماأهرّ ذا ناب إلا شرّ ، تعظيماً عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يَطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . فلمّا عناه وأهمّه وكّدَ الإخبار عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخراً ، نحو أرطىً ، ومِعزىً ، وحَبَنْطىً ، وسَرَنْدىً ، وزِبَعْرى ، وصَلَخْدى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك ، فدلّ ذلك على قوّتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعُفت لذلك فلم تقوَ ، فيعلمَ بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت متحركه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتَم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها . وأدلّ على شدّة تمكّنها بتنوينها أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول [illegible] أنها للإلحاق به . وليست كذلك ألِف قبعثّرى ، وضَبَغْطَرى ، لأنها وإن كانت طرفاً ومنوّنة ، فإن المثال الذي هي فيه لامَصْعَد للأصول إليه فيلحَقَ هذا به ، لأنه لاأصل لنا سداسياً ، فإنما ألِف قبعثّرى قسم من الألِفات الزوائد في أربعة الكلم ثالثٌ ، لاللتأنيث ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمّا أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة – كما زادوا في آخر بنات الأربعة – خصّوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهى إلى آخرها إلا وقد مُلّت ، فلمّا تحمّلوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفّ الثلاث – وهي الألف – فخصّوها بها وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيق ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً وسداسيّين مع ثقلهما ، لظهرت الكُلْفة في تجشّمهما ، وكدّت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادّغام في المتقارب ، نحو ودّ في وتد ، ومن الناس (مَيّقول) في : (من يقول) ومنه جميع باب التقريب ، نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مَصْدر وبابه(١) .

ومن ذلك تسكينهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ ، نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْن ، وضربْنا وذلك أنهم أجْرَوا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل ، فكُره اجتماع الحركات الذي لايوجد في الواحد . فأسكنوا اللام ، إصلاحاً للفظ فقالوا : ضرَبْتُ ، ودخَلْنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات نحو : خرجتما ، فالاسكان إذاً أشدّ وجوباً . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ، فتفطّن له .

ومن ذلك أنهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا فيها النكرة ولم يجز أن يجرُوها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه .

---

(١) يقصد نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة .

باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس(١)

وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ، كاستغنائهم بقولهم : ماأجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه ، وكاستغنائهم بـ « كاد زيد يقوم » عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما خرج ذلك في كلامهم ، قال تأبّط شرّاً :

فأبت إلى فهم وما كدت آئبــــاً وكم مثلها فارقتهــــا وهي تصفرُ

هكذا صحّة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لايضبطه : وما كنت آئباً ، ولم أك آئباً فلبعده عن ضبطه . ويؤكّد ماروينا نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى عليه ، ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب . فأما (كنت) فلا وجه لها في هذا الموضع . ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجّب ، نحو قولهم : ماأحسن زيداً . ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة .

ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوّغاً قياساً وَذَرَ ، ووَدَعَ ، استُغني عنهما بتَرك . ومما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي ورت مصادرها ورفضت هي ، نحو قولهم : فاظ الميّت يفيظ فيْظاً وفَوْظاً . ولم يستعملوا من فَوْظ فعــلاً(٢) . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً .(٣) قال أبو زيد وقالوا : رجل مُدَرْهَم ولم يقولوا دُرْهِم . وحدثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم يقولون : دَرْهَمَت الخُبّازَى فهذا غير الأول وقالوا : رجل مفئود(٤) ولم يصرّفوا فعله . ومفعول الصفة إنما يأتي على الفعل ، نحو مضروب من ضُرِب ، ومقتول من قُتِل .

---

(١) الجزء الأول : ص ٣٩١ وما يليها .

(٢) روى ابن السكيت من الفوظ فعلا . ينظر في لسان العرب

(٣) أثبت ابن الأعرابي منه فعلا . ينظر في اللسان أيضاً .

(٤) أي أصيب فؤاده بوجع .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والوَيْل ، والوَيْس ، والوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع فيه . وذلك أنه لو صرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كباع ، فتحامَوا استعماله لِما كان يُعقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلاّ صُرِّفت هذه الأفعال واقتُصِر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلالين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لمّا وقعت عينها ولامها حرفي علّة صحّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوي كقوله : رمى يرمي ؟ قيل : لو فُعل ذلك في فعل وَيْح وويل لوجب أن تعلّ العين وتصحّح الفاء ، كما أنه لمّا وجب إعلال أحد حرفي شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلّوا اللام ، وصحّحوا العين ، ومحل الفاء من العين محل العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا والَ يَوِيل ، وواح يَوِيح وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت المواد تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ، ألا تراها هنالك إنما كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعد لو أخرجوه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ، لأن أكثر مافي ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضاً فيما صحّت لامه ، ألا ترى أنّ يَقُوم أصله يَقْوُم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليّتها أن تقع متحركة ثم سكّنت ، فقيل يقوم ، فأما ماصحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ، نحو يوعِد ، ويوزِن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجشّمت تصحيحها في يَوِيل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه .

فإن أحللت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون — لو تُكُلِّف — أثقلَ من باب يوعد ويوجد لو خرج على الصحّة . فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضعين .

ومما يجيزه القياس — غير أنه لم يرد به الاستعمال — خبر (العَمْر والايمُن) من قولهم : لعَمرُك لأقومنّ ، ولا يمُن الله لأنطلقنّ . فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ،

وأصلهما – لو خرج خبراهما – لعمرُك ماأقسم به لأقومنّ ، ولا يمنُ الله ماأحلف به لأنطلقن ، فحُذِف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر .

ومن ذلك قولهم : لاأدري أيُّ الجراد عاره ، أي ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه والقياس مقتضٍ له ، وبعضهم يقول : يَعُوره ، وكأنّهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمّا كان مَثَلاً جارياً في الأمر المنقضّي الفائت ، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمقتضٍ .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذِناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصحّحاً ، ليكون دليلاً على أصولَ ماغُيّر من نحوه ، كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تَعَرّف به (أمسِ) حتى اضطُرُّوا – لذلك – إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأمس بما فيه لـمّا كان خَلْفاً ولا خطأ . فأما قوله :

وإني وقفت اليـــوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابي : والأمسِ والأمسَ جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجَعَل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليومِ وأمسِ ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحقّ » زائدة ، واللام المعرّفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمّن لها ، فلذلك كُسِر فقال : والأمسِ ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرّفة له مرادة فيه ومحذوفة منه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه . وأما من قال : والأمسَ فنصب فإنه لم يضمّنه معنى اللام فيبنيَه ، ولكنه عرّفه بها كما عرّف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأمسَ فنصب هي تلك اللام التي هي في قول من قال والأمسِ فجرّ . تلك لاتظهر أبداً ، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ألا ترى أنّ من ينصب غير من يجرّ ، فلكل منهما لغته ، وقياسها على مانطق به منها ، لاتداخل أختها ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حدّ

الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحقّ » لأن الآن من قولهم (الآن حدُّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة » و « المَلَك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فمعنى هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حدّ الزمانين ، فاعرفــه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت : نِعم رجلاً زيد ، لأن المضمر على شريطة التفسير لايظهر ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه : هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمراً ، أي إذا فسّر بالنكرة في نحو نعم رجلاً زيد فإنه لايظهر أبداً .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

تزوّد مثل زاد أبيك فينــــا فنِعــم الزاد زاد أبيك زادا

وذلك أن فاعل (نعم) مُظْهَر فلا حاجة به إلى أن يفسّر ، فهذا يسقط اعتراض محمد ابن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطُرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يَرِد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ماالــــذي غاله في الحب حتى وَدَعــهُ

ومن ذلك قراءة بعضهم (ماوَدَعك ربك وما قلى) بالتخفيف أي ماتركك . دلّ عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضَرْب من القِلى فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ ، واستنوق الجمل لأن استعمال (ودع) مراجَعةُ أصلٍ ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحّح ترك أصلٍ ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها مالا خفاء به .

واعلم أن استعمال مارفضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العربيّــة مجرى اجتماع الضدّين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريَا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما

لايجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لاينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحلّ الواحد الضدّ الواحد دون مراسله . ونظير ذلك في إقامة غير المحل مُقام المحلّ مايعتقدونه في مضادّه الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لاعلى المحل، ألا ترى أن الجوهر لايحل الجوهر بل يتضمنه في حال التضادّ الوجود لاالمحلّ . فاللغة في هذه القضيّة كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مُقام صاحبه كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لاعلى المحلّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ماقبله .

وأجاز أبو الحسن ضُرِب الضربُ الشديدُ زيداً ، ودُفِـع الدفعُ الذي تعرف إلى محمّد ديناراً ، وقتل القتلُ يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال . فإن قلت فقد قال :(١)

ولو وَلَدت قُفَيرةُ جرو كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو الكلابــــــا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ومثله لايعتدّ أصلاً ، بل لايثبت إلا محتقراً شاذاً .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُنجّي) كما حذف مابعد حرف المضارعه في قول الله سبحانه « تَذَكّرون » أي تتذكرون .

ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نُجّي) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة . وعليه قول المثقّب العبْدي :

لمن ظُعُن تَطَالعُ من ضُبَيْبٍ فما خرجت من الوادي لحين

أي تتطالع فحذف الثانية على مامضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التي تُؤْثَر روايةً ولا تُتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله — عزّ اسمه — « بسم الله الرحمن الرحيم » فالسُنّة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح

---

(١) أي جرير يهجو الفرزدق .

أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم وهناك من قوّة غير هذا المقروء به مالا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حُسْنه ، كأن يُقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعاً عـــلى المدح . ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعاً عليه . ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني . ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني . كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ههنا وذلك أن الله تعالى إذا وُصِف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لايعترض شك فيه ، فيحتاجَ إلى وضعه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لايشارَك فيه على وجه . وبقيّة أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم .

وإذا لم يعترض شكٌ فيه لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مَجرى مايتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِل به عن إعرابه عِلم أنه للمدح أو الذمّ في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها ، ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .

★ ★ ★

باب في الاكتفاء بالسبب من المسبَّب ، وبالمسبَّب من السبب(١)

هذا موضع من العربية شريف لطيف ، وواسع لمتأمله كثير . وكان أبو علي — رحمه الله — يستحسنه ويُعنى به . وذكر منه مواضع قليلة . ومرَّ بنا منه مالا نكاد نحصيه .

فمن ذلك قول الله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) وتأويله — والله أعلم — : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفي بالمسبَّب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة .

وهذا أولى من تأوّل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا استعذت فاقرأ ، لأن فيه قلباً لاضرورة بك إليه ، وأيضاً فإنه ليس كل مستعيذ بالله واجبةً عليه القراءة ، ألا ترى إلى قوله :

أعوذ بالله وبابن مُصْعَب الفرع من قريش المهذّب

وليس أحد أوجب عليه من طريق الشرع القراءة في هذا الموضع .

وقد يكون على ماقدّمنا قوله عزّ اسمه (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي إذا أردتم القيام لها ، والانتصاب فيها .

ونحو منه ما أنشده أبو بكر :

قد علمتْ إن لم أجد معينا لأخلطنّ بالخَلُوق طينا

يعني امرأته . يقول : إن لم أجد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي ، فوقع الطين على خَلُوق يديها . فاكتفى بالمسبَّب الذي هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذي هو الاستقاء معه . ومثله قول الآخر :

ياعاذلاتي لاتردن ملامتي إن العواذل لسن لي بأمير

أراد : لاتلمنني ، فاكتفى بإرادة اللوم منه ، وهو تالٍ لها ومسبَّب عنها . وعليه قول

---

(١) ١٧٣/٣ وما يليها .

الله تعالى (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً) أي فضرب فانفجرت ، فاكتفى بالمسبّب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب .

وإن شئت أن تعكس هذا فتقول : اكتفى بالسبب الذي هو القول ، من المسبب الذي هو الضرب . ومثله قوله :

— إذا ما الماء خالطها سخينا —

إن شئت قلت : اكتفى بذكر مخالطة الماء لها — وهو السبب — من الشرب وهو المسبّب . وإن شئت قلت اكتفى بذكر السخاء — وهو المسبّب — من ذكر الشرب وهو السبب .

ومثله قول الله عز اسمه (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية) أي فحلق فعليه فدية ، وكذلك قوله : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدّة من أيام أخر) أي فأفطر فعليه كذا .

ومنه قول رؤبة :

يارب إن أخطأتُ أو نسيـــــتُ فأنت لاتنســـــى ولا تموت

وذلك أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبّباً عن الأول (نحو قوله : إن زرتني أكرمتك فالكرامة مسبّبة عن الزيادة) وليس كون الله سبحانه غير ناس ولا مخطئا أمراً مسبّباً عن خطأ رؤبة ، ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له — عزّ اسمه — من صفات نفسه . لكنه كلام محمول على معناه ، أي إن أخطأت أو نسيت فاعف عنّي ، لنقصي وفضلك . فاكتفى بذكر الكمال والفضل — وهو السبب — من العفو وهو المسبّب .

ومثله بيت الكتاب :

إني إذا ماخبّت نار لمُرْملـــة أُلْفَى بأرفع تلّ رافعا ناري

وذلك أنه إنما يفخر ببروز بيته لقِرى الضيف وإجارة المستصرخ ، كما أنه إنما يذمّ من أخفى بيته وضاءل شخصه ، بامتناعه من ذلك . فكأنه قال إذاً : إني إذا منع غيري وجبن ، أعطيت وشُجعت . فاكتفى بذكر السبب — وهو التضاؤل والشخوص — من المسبّب وهو المنع والعطاء .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سَدُوسُ بدرهميها فإن الريــــح طيّبة قَبولُ

أي إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها. فاكتفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها.

ومنه قول الآخر :

فإن تعافُوا العدل والإيمانــــا فإن في أيماننا نيرانــــا

يعني سيوفاً ، أي فإنا نضربكم بسيوفنا . فاكتفى بذكر السيوف من ذكر الضرب بها . وقال :

يا ناقَ ذات الوَخْد والعَنيــــق أما ترين وَضَح الطـــــريق

أي فعليك بالسير . وأنشد أبو العباس :

ذرِ الآكلين الماء ظلمـــا ، فما أرى ينالون خيراً بعد أكلهم المـــاء

وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بثمنه ما يأكلون ، فقال : الآكلين الماء ، لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرّ بهذا الموضع بعض مولّدي البصرة ، فقـــال :

جُزْتُ بالساباط يومـــــا فإذا القَيْنَةُ تَلْجَـــمْ

وهذا إنسان كانت له جارية تغني ، فباعها ، واشترى بثمنها برذونا ، فمرّ به هذا الشاعر وهو يلجَم ، فسمّاه قَيْنة ، إذ كان شراؤه مسبّباً عن ثمن القينة . وعليه قول الله سبحانه : (إني أراني أعصر خمرا) وإنما يعصر عنبا يصير خمرا فاكتفى بالمسبّب الذي كان هو الخمر من السبب الذي هو العنب . وقال الفرزدق :

قتلتُ قتيلاً لم يَرَ الناسُ مثلَــه أقبِّلُــه ذا تُومَتين مســوّرا

وإنما قتل حيّاً يصير بعد قتله قتيلا ، فاكتفى بالمسبّب من السبب . وقال :

قد سَبَق الأشقر وهو رابــضُ فكيف لا يَسبق إذ يراكــضُ

يعني مُهْراً سبَقت أمُّه وهو في جوفها ، فاكتفى بالمسبّب الذي هو المهر ، من السبب الذي هو الأم وهو كثير جداً . فإذا مرّ بك فاضممه إلى ما ذكرنا منه .

★ ★ ★

باب في كثرة الثقيل ، وقلّة الخفيف(١)

هذا موضع من كلامهم طريف . وذلك أنا قد أحطنا علماً بأنّ الضمة أثقل من الكسرة ، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ماتوالت فيه الضمّتان ، نحو طُنُبٍ ، وعُنُقٍ ، وفُنُقٍ ، وحُشُدٍ ، وجُمُدٍ ، وسُهُدٍ وطُنُفٍ ، وقِلّة نحو إبِلٍ . وهذا موضع محتاج إلى نظر .

وعلة ذلك عندي أن بين المفرد والجملة أشباها .

منها وقوعُ الجملة موقعَ المفرد في الصفة ، والخبر ، والحال . فالصفة نحو مررت برجل وجهُه حسن . والخبر نحو زيد قام أخوه . والحال كقولنا : مررت بزيد فرسه واقفة .

ومنها أن بعض الجُمَل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد . وذلك في الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه .

فالشرط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو ، والقَسَم نحوُ قولك : أُقسِمُ ليقومنّ زيد .

فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو زيد أخوك ، وقام أبوك .

ومنها أن المفرد قد أُوقع موقع الجملة في مواضع ، كنَعَمْ ، ولا ، لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة ، ألا ترى إلى قولك : نَعَمْ في موضع قد كان ذلك ، ولا في موضع لم يكن ذاك وكذلك صهْ ، ومَهْ ، وإيهِ ، وأفّ ، وآوّتاه ، وهيهات : كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه ، وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل . يدلّ على ذلك أنه لمّا ظهر في بعض أحواله ظهر مخالفاً للضمير في الفعل وذلك قول الله سبحانه : (هاؤم اقرؤوا كتابيه) وأنت لاتقول في الفعل : اضربُمْ ولا ادخلُمْ ولا اخرجُمْ ، ولا نحو ذلك .

فلما كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشياء والمقاربات وغيرها ، شبّهوا

---

(١) الجزء الثالث ص ١٧٧ وما يليهما .

توالي الضمتين في نحو سُرُح وعلط(١) بتواليهما في نحو زيد قائم ، ومحمد سائر . وعلى ذلك قال بعضهم : الحمدُ لله ، فضم لام الجر إتباعاً لضمّة الدال ، وليس كذلك الكسر في نحو : لأنه لايتوالى في الجملة الجرّان ، كما يتوالى الرفعان . فإن قلت : فقد قالوا : الحمد لِلّه ، فوالوا بين الكسرتين ، كما والوا بين الضمّتين ، قيل : الحمدُ لُلّه هو الأصل ، ثم شبِّه به الحمد لِلّه ، ألا ترى أن إتباع الثاني للأول — نحو مُدُّ وفِرِّ وضَنَّ — أكثر من إتباع الأولَ للثاني ، نحـــو : اقْتُلُ . وإنما كان كذلك لأن تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبّب لأنهما يجريان مجرى العلّة والمعلول ، وعلى أن ضمة الهمزة في نحو : اقْتُل لاتعتدّ ، لأن الوصل يزيلها ، فإنما هي عارضة ، وحركة نحو مُدُّ وفِرِّ وعَضَّ ثابتة مستمرّة في الوصل الذي العيار ، وبه الاعتبار . وأيضاً فإنه إذا انضمّ الأوّل ، وأريد تحريك الثاني كانت الضمّة أولى به من الكسرة والفتحة . أما الكسرة فلأنك تصير إلى لفظ فُعِل ، وهذا مثال لاحظّ فيه للاسم ، وإنما هو أمر يخصّ الفعل . وأما دُئل فشاذّ . وقد يجوز أن يكون منقولاً أيضاً كبدّر ، وعثّر(٢). فإن قيل : فإن دُئِلا نكرة غير علم ، وهذا النقل إنما هو أمر يخصّ العَلَم ، نحو ...كر ، ويزيد وتغلب .

قيل : قد يقع النقل في النكرة أيضاً . وذلك الينجلب(٣). فهذا منقول من مضارع انجلب الذي هو مطاوعُ جلبته ، ألا ترى إلى قولهم في التأخيذ ، أخذته بالينجلب . ... يَحُرْ ولم يغب . ومثله رجل أباترٌ . وهو منقول من مضارع باترت ، فنقل فوصف به . وله نظائـــر . فهذا حديث فُعِل .

وأما فُعَل فدون فُعُل أيضاً . وذلك أن كثيراً مايُعدَل عن أصول كلامهم ، نحو عُمَر ، وزُفَر ، وجُشَم وقُثَم ، وثُعَل وزُحَل . فلما كان كذلك لم يتمكّن عندهم تمكّن فُعُل الذي ليس معدولا . ويدل ، على انحراف فُعَل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات انحرافهم بتكسيره عن جمهور تكاسيرها . وذلك نحو جُعَل وجِعْلان ، وصُرَد وصِردان ، ونُغَر ونِغران وسُلَك وسِلْكان فاطراد هذا في فُعَل

---

(١) ناقة سرح : سريعة ، وناقة علط : لاسمة عليها ولا خطام .

(٢) بدر : اسم ماء بمكة ، عثر : اسم موضع .

(٣) هو خرزة للتأخيذ .. وهو نوع من السحر ....

مع عِزَّته في غيرِها ، يدلّك على أن له فيه خاصية انفرد بها ، وعُدِل عن نظائره إليها . نعم ، وقد ذهب أبو العباس إلى أنه كأنه منقوص من فُعَال . واستدل على ذلك باستمراره على فِعلان ، قال : فجِرذان وصِردان في بابه كغُراب وغِربان ، وعُقَاب وعِقبان .

وإذا كان كذلك ففيه تقوية لما نحن عليه ، ألا ترى أن فُعَالا أيضاً مِثال قد يؤلِف العدل نحو أُحاد ، ثُناء ، وثُلاث ، ورُباع . وكذلك إلى عشار ، قال :(١)

ولم يَستَريثوك حتى علَـــو   تَ فوق الرجال خِصالا عُشَــارا

ومما يُسأل عنه من هذا الباب كثرةُ الواو فاء ، وقِلّة الياء هناك . وذلك نحو وعد ، ووزن ، وورد ، ووقع ، ووضع ، ووفد ، على قلّة باب يمن ويسر .

وذلك أن سبب كثرة الواو هناك أنك قادر متى انضمّت أو انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو أُعِد وأُجوه ، وأُرقة وأُصلة وإِسادة وإِفادة . وإذا تغيّر الحرف الثقيل فكان تارة كذا وأخرى كذا ، كان أمثل من أن يلزم محجّة واحدة . والياء إذا وقعت أوّلاً وانضمّت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها .

فإن قلت فقد قالوا : باهلة بن أعْصُرَ ويَعْصُر ، وقالوا : (٢)

— طافَ والركب بصحراء يُسُر —

وأُسر ، وقالوا : قطع الله يَدَيه وأَدَيْه . قيل : أمّا أعصر [illegible] هي الأصل ، والياء في يَعصر بدل منها . يدلُّ على هذا أنّه إنما سُمّي بذلك [illegible] قاله [illegible] :

أبنيَّ إن أباك شيّبَ رأسَــه   كرُّ الليالي [illegible]

فالياء في يعصر إذاً بدل من همزة أعصر . وهذا ضدّ ماأردته ، وبخلاف ماتوهمته . وأما أُسُر ويُسُر فأصلان ، كلّ واحد منهما قائم بنفسه ، كيَتْن ، وأَتْن(٣) وأَلَملم ويلملم(٤). وأما أَدَيه ويَدَيه فلعمري إن الهمزة فيه بدل من الياء ، لدلالة يَدَيت

---

(١) البيت للكميت بن زيد .

(٢) الشطر من بيت لطرفة وصدره : أرق العين خيال لم يقر .

(٣) يقال : ولدته أمه يتنا وأتنا إذا خرجت رجلاه قبل رأسه .

(٤) أَلَملم ويلملم موضع . وهو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج .

إليه وأيدٍ ويُديّ ، ونحو ذلك ، لكنه ليس البدل من ضرب إبدال الواو همزة وذلك أن الياء مفتوحة ، والواو إذا كانت مفتوحة شذّ فيها البدل ، نحو أناة وأجَم(١) فإذا كان هذا حديث الواو التي يطّرد إبدالها ، فالياء حرى ألاّ يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتّساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال . فإن قلت : فالهمزة على كل حال أثقل من الواو ، فكيف عُدِل عن الأثقل إلى ماهو أثقل منه ؟ . قيل : الهمزة وإن كانت أثقل من المواد على الإطلاق ، فإن الواو إذا انضمّت كانت أثقل من الهمزة لأن ضمتها تزيدها ثقَلا . فأما إسادة وإعاء فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمّة في أقّتت ، فلذلك قلّ نحو إسادة ، وكثر نحو أجوه ، وأرقة ، حتى إنهم قالوا في الوُجنْة : الأجنْة فأبدلوها مع الضمّة البتّة ، ولم يقولوا : وُجنْة .

وأيضاً فإن الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة في نحو يَعِد ويَرِد حُذِفت ، والياء ليست كذلك ، ألا ترى إلى صحّتها في نحو يَيْعِر(٢) وييسِر(٣) وكأنهم إنما استكثروا مما هو معرّض تارة للقلب . وأخرى للحذف ، وهذا غير موجود في الياء . فلذلك قلّت بحيث كثرت الواو .

فإن قلت : فقد كثر عنهم توالي الكسرتين في نحو سِدِراتٍ ، وكِسِرات ، وعِجِلاتٍ .

قيل : هذا إنما احتُمِل لمكان الألف والتاء ، كما احتُمِل لهما صحّة الواو في نحو خطوات وخُطَوات . ولأجل ذلك ماأجاز في جمع ذيت إذا سمّيت بها ذيات بتخفيف الياء ، وإن كان يبقى معك من الاسم حرفان ، الثاني منهما حرف لين .

ولأجل ذلك ماصحّ في لغة هُذَيل قولهم : جَ ات وبَيَضات ، لمّا كان التحريك أمراً عرض مع تاء جماعة المؤنّث ، قال :

أبو بَيَضات رائح متأوّب .. رَنيق بمسح المنكبين سَبوحُ

فهذا طريق من الجواب عمّا تقدّم من السؤال في هذا الباب .

---

(١) وأصله وجم من الوجوم ، وهو العبوس .

(٢) يعرت الدنز : صاحت .

(٣) يسر الرجل إذا دخل في الميسر .

وإن شئت سلكت فيه مذهب الكِتاب ، فقلت : كثر فُعُل ، وقلّ فِعِل ، وكثرت الواو فاء وقلّت الياء هنالك لئلا يكثر في كلامهم مايستثقلون . ولعمري إنّ هذه مخافلة(١) في الجواب ، وربما أتعبت وترامت ألا ترى أن لقائل أن يقول : فإذا كان الأمر كذلك فهلاّ كثر أخف الأثقلين لا أثقلهمـا فكان يكون أقيس المذهبين لا أضعفهما .

وكذلك قولهم : سُرت سُوُراً(٢)، وغارت عينُه غُوُراً ، وحال عن العهد حُوُولا ؛ هذا مع عِزّة باب سُوُك الإسحل(٣) ، وفي غوور وسوور فصلُ واو ، وهي واو فعول . وجواب هذا أن الواو وإن زادت في عِدّة المعتدّ فإن الصوت أيضاً بلينها يمتدّ وينعَم ألا ترى أن غُورا وحوولا وإن كان أطول من سُوُك وسُوُر فإنه ليس فيه قلق سوك وسور فتوالي الضمتين مع الواو غير موفٍّ لك بلين الواو المنعّمة للصوت .

يدلّ على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسَيِّد حذفوا الياء المتحركة فقالوا : أسَيْدِيّ كراهية لتقارب أربع ياءات ، فإذا أضافوا إلى نحو مُهَيِّم لم يحذفوا ، فقالوا : مُهَيِّيمي ، فقاربوا بين خمس ياءات لمّا مُطِل الصوت فلانَ بياء المدّ . وهذا واضح ، فمذهب الكتاب — على شرفه وعلو طريقته — يدخل عليه هذا . وما قدّمناه نحن فيه لايكاد يعرض شيء من هذا الدَّخَل له(٤). فاعرفه وقِسه وتأتَّ له ولا تتحرّجْ صَدْراً بــه .

★ ★ ★

---

(١) كأنه يريد أن هذه مكاثرة لاغناء فيها .
(٢) يقال : سار الرجل : وثب وثار .
(٣) يقصد بيت عبدالرحمن بن حسان : أغر الثنايا أحم اللثات تمنحـه سوك الإسحل
(٤) هو الفساد والعيب .

باب في تجاذُب المعاني والإعراب(١)

هذا موضع كان أبو عليّ ــ رحمه الله ــ يعتاده ، ويُلمّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعُرْوة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب . فمن ذلك قول الله تعالى : (إنهُ على رَجعه لقادرٌ يومَ تُبلى السرائرُ) فمعنى هذا : إنه على رَجْعه يوم تُبلى السرائر لقادر ، فإنْ حملته في الإعراب على هذا كان خطأ ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) ، وبين ماهو مُعلّق به من المصدر الذي هو الرَّجْع ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبيّ أمر لايجوز . فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه ، احتلت له ، بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد : يَرجعه يوم تُبلى السرائر . ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله .

ونحوه قوله تعالى : (إنّ الذين كفروا يُنادَون لَمَقْتُ الله أكبرُ من مقتكم أنفسَكم إذْ تُدْعَون إلى الإيمان فتكفرون) فـ (إذْ) هذه في المعنى متعلِّقة بنفس قوله : لمقتُ الله ، أي يقال لهم : لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم ، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن ، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي إذ ، وبين الموصول الذي هو لمقتُ الله . فإذا كان المعنى عليه ومَنَع جانبُ الإعراب منه أضمرت ناصبا يتناول الظرف ويدلّ المصدر عليه ، حتى كأنه قال بأخَرَة : مَقَتَكم إذ تدعون .

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسعه في الشعر ! فمن ذلك ماأنشده أبو الحسن من قوله :

لَسْنا كَمَن حلّت إيادٍ دارَها ... تَكْرِيتَ ترقُب حَبَّها أن يُحْصَدا

فـ (إيادٍ) بدل مِن (مَن) ، وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها)

---

(١) ا[illegible] الثالث ص ٢ وما يليهما .

بـ (حلت) هذه الظاهرة . لما فيه من الفصل . فحينئذٍ ماتضمر له فعلاً يتناوله ، فكأنه قال فيما بعد : حلّت دارها . وإذا جازت دلالة المصدرِ على فعله ، والفعل على مصدره كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله أدنى إلى الجواز ، وأقرب مأخذاً في الاستعمال. ومثله قول الكُمَيّت في ناقته :

كذلك تيـك وكالناظـرات صواحبُها مايرى المسْحَل

أي وكالناظرات مايرى المسحل صواحبها . فإنْ حملْته على هذا كان فيه الفصل المكروه فإذا كان المعنى عليه ، ومنّع طريقُ الإعراب منه أضمر له مايتناوله ، ودلَّ (الناظرات) على ذلك المضمر . فكأنه قال فيما بعد : نظرن مايرى المسحل ، ألا تراك لو قلت : كالضارب زيدُ جعفر أو أنت تريد : كالضارب جعفراً زيد لم يجز ، كما أنك لو قلت : إنك على صومك لقادر شهرَ رمضان ، وأنت تريد : إنك على صومك شهر رمضان لقادر ، لم يجز شيء من ذلك للفصل .

وما أكثر استعمال الناس لهذا الموضع في محاوراتهم وتصرُّف الأنحاء في كلامهم ! وأحد من اجتاز به البحتريّ في قولـه :

لاهنَاك الشغلُ الجديد بحُزْوَى عن رسوم برامتين قفـار

فـ (عن) في المعنى متعلّقة (بالشغل) أي لاهناك الشغل عن هذه الأماكن ، إلا أنّ الإعراب مانع منه ، وإن كان المعنى متقاضياً له . وذلك أن قوله (الجديد) صفة للشغل ، والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه ، وانقضاء أجزائه . فإن ذهبْتَ تعلّق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى ، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته ، وهذا فاسد، ألا تراك لو قلت : عجبت من ضربك الشديد عمرا لم يجز لأنك وصفت المصدر وقد بقيتْ منه بقيّة ، فكان ذلك فصلاً بين الموصول وصلته بصفته . وصحّتها أن تقول : عجبتُ من ضربك الشديدَ عمرا ، لأنه مفعول الضرب وتنصب عمرا بدلاً من الشديد ، كقولك : مررت بالظريف عمروٍ ، ونظرت إلى الكريم جعفر . فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت : عجبت من ضربك الشديدَ عمرا الضعيف ، أي عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضرباً ضعيفاً . هذا تفسير المعنى .

وهذا الموضع من هذا العلم كثير في الشعر القديم والمولّد . فإذا اجتاز بك شيء منه

فقد عرفت طريق القول فيه ، والرفق به إلى أن يأخذ مأخذه بإذان الله تعالى .

ومنه قول الحطيئة :

أزمعتُ يأسا مبينا من نوالكـــم ولن ترى طاردا للحـــرّ كالياسِ

أي يأساً من نوالكم مبيناً . فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلّقاً بيأس وقد وصفه بمبين ، وإن كان المعنى يقتضيه ، لأن الإعرب مانع منه . لكن نضمر له ، حتى كأنك قدات : يئست من نوالكم .

ومن تجاذب الإعراب والمعنى ماجرى من المصادر وصفاً ، نحو قولك : هذا رجل دَنَف ، وقوم رِضا ، ورجل عَدْل . فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل دنِف ، وقوم مرضيّون ، ورجل عادل ، هذا هو الأصل ، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفَتْ بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعيّ ، والآخر معنويّ . أما الصناعيّ فليزيدك أنساً بشبَه المصدر للصفة التي أوقعتَه موقعها ، كما أُوقعت الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقائماً والناس قعود أي تقوم قياما والناس قعود ونحو ذلك .

وأما المعنويّ فلأنه إذا وَصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه . ويدلّ على أن هذا معنى لهم ، ومتصوَّر في نفوسهم قوله — فيما أنشدناه — :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبـــل وضَنّت علينا والضنينُ من البخل

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة مايأتي به منه . ومنه قول الآخر :

— وهُنّ من الإخلاف والوَلَعان —

وقوله : — وهنّ من الإخلاف بعدك والمطل —

وأصل هذا الباب عندي قول الله — عزّ وجلّ — (خُلِق الإنسان من عجل) . وقد ذكرنا هذا الفصل فيما مضى . فقولك إذاً : هذا رجل دنِف — بكسر النون — أقوى إعراباً ، لأنه هو الصفة المحصنة غير المتجوّزة . وقولك : رجل دَنَف أقوى معنى ، لما ذكرناه : من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لاتجده ، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة . فهذا أوجه تجاذب الإعراب والمعنى ، فاعرفه وأمضِ الحكم فيه على أيّ الأمرين شئت .

باب في التفسير على المعنى دون اللفظ(١)

اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى مامذلوا به وتتايعوا عليه ، حتى إن أكثر ماترى من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشفة ، إنما دعا إليها القائلين بها تعلّقهم بظواهر هذه الأماكن ، دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها ، ومعاقد أغراضها .

فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه : حتّى الناصبة للفعل ؛ يعني في نحو قولنا : اتّق الله حتى يدخلك الجنّة . فإذا سمع هذا مَن يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لايذكر معها ، فصارت في اللفظ كالخَلَف له ، والعوض منـــه ، وإنما هي في الحقيقة جارّة لا ناصبة . ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر :

أنا اقتسمنا خطّتينا بيننـــا فحملتُ برّة واحتملتَ فجـارِ

إنّ فَجَارِ معدولة عن الفَجْرة . وإنما غرضه أنها معدولة عن فجرة معرفة علما على ذا يدلّ هذا الموضع من الكتاب . ويقوّيه ورود برّة معه في البيت ، وهي — كما ترى — علَم . لكنه فسّره على المعنى دون اللفظ . وسوّغه ذلك أنه لمّا أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثّل ذلك بما تعرّف باللام ، لأنه لفظ معتاد ، وترك اللفظ فجرة ، لأنه لايعتاد ذلك علَماً ، وإنما يعتاد نكرة وجنساً نحو فجرت فجرة كقولك : تجرت تجارة ، ولو عُدِلت برّة هذه على هذا الحدّ لوجب أن يقال فيها : بَرَار كفجار .

ومنه قولهم : أهلَكَ والليل ، فإذا فسّروه قالوا : أراد : الحَقْ أهلك قبل الليل . وهذا — لعمري — تفسير المعنى لاتقدير الإعراب ، فإنه على : الحق أهلك وسابق الليل .

ومنه ماحكاه الفرّاء من قولهم : معي عشرة فاحدُهُنّ ، أي اجعلهنّ أحد عشر . وهذا تفسير المعنى ، أي أتبعهنّ مايليهنّ وهو من حدوث الشيء إذا جئت بعده .

(١) من الجزء الثالث ص ٢٦٠ وما يليها .

وأما اللفظ فإنه من (و ح د) لأن أصل أحَد وَحَد ، ألا ترى إلى قول النابغة(١) :

كأن رحلي وقد زال النهـــار بنـــا بذي الجليل على مستأنِس وَحَد

أي منفرد ، وكذلك الواحد إنما هو منفرد . وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذّ ومذكور في التصريف . قال لي أبو عليّ — رحمه الله — بحلب سنة ست وأربعين : إن الهمزة في قولهم : مابها أحد ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلاً من واو ، بل هي أصل في موضعها . قال: وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا: أحد عشر، وأحد وعشرون . قال : لأن الغرض في هذه الانفراد والذي نصف الاثنين ، قال : قال : وأما أحد في نحو قولنا : مابها أحد ، ودَيّار ، فإنما هي للإحاطة والعموم . والمعنيان — كما ترى — مختلفان . هكذا قال ، وهو الظاهر .

ومنه قول المفسرين في قوله تعالى : (مَن أنصاري إلى الله) أي مع الله ، ليس أنّ (إلى) في اللغة بمعنى مع ، ألا تراك لاتقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : سرت مع زيد ، هذا لايُعرف في كلامهم ، وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع ، لأن النبيّ إذا كان له أنصار فقد انضمُّوا في نُصرته إلى الله ، فكأنه قال : مَن أنصاري منضمِّين إلى الله ، كما تقول : زيد إلى خير ، وإلى دَعَة ، وستر ، أي آوٍ إلى هـــذه الأشياء ومنضمّ إليها . فإذا انضمّ إلى الله فهو معه لامحالة . فعلى هذا فسّر المفسرون هذا الموضع .

ومن ذلك قول الله — عزّ وجلّ — (يوم نقولُ لجهنّم هل امتلأت ، وتقولُ هل من مزيد) قالوا : معناه : قد امتلأتِ ، وهذا أيضاً تفسير على المعنى دون اللفظ ، و (هل) مبقّاة على استفهامها . وذلك كقولك للرجل لاتشك في ضعفه عن الأمر : هل ضعفت عنه ، وللإنسان يحب الحياة : هل تحب الحياة ، أي فكما تحبّها فليكن حفظك نفسك لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تتعرض لمثله مما تضعف عنه ، وكأن الاستفهام إنما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال : نعم فإن كان كذلك فيحتجّ عليه باعترافه به ، فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه أو تبكيته . ولو لم يعترف في ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قوّته إذا اعترف به لأن الاحتجاج

(١) ذو الجليل : موضع قرب مكة .

على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقّف ، فكذلك قوله سبحانه : هل امتلأتِ فكأنها قالت : لا ، فقيل لها : بالغي في إحراق المنكر كان لك فيكون هذا خطاباً في اللفظ لجهنم ، وفي المعنى للكفار . وكذلك جواب هذا من قولها : هل من مزيد ، أي أتعلم ياربنا أن عندي مزيداً ؟ فجواب هذا منه — عزّ اسمه — لا ، أي فكما أن لامزيد فحسبي ماعندي . فعليه قالوا في تفسيره : قد امتلأت ، فتقول : مامن مزيد . فاعرف هذا ونحوه وبالله التوفيق .

★ ★ ★

باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى (١)

هذا فصل من العربية حَسَن . ومنه قولهم : خَشُن واخشوشن . فمعنى خَشُن دون معنى اخشوشن ، لِما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر رضي الله عنه : اخشوشِنوا وتمعددوا : أي اصلُبوا وتناهَوا في الخُشْنة(٢) . وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العُشْب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله حلا واحلولى ، وخَلُق(٣) واخلولق ، وغدِن واغدودن(٤) . ومثله باب فَعَل وافتعل ، نحو قدر واقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم : قدر : كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، قال الله سبحانه : (أخذ عزيز مقتدر) ، فمقتدرها هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ . وعليه — عندي — قول الله — عزّ وجلّ — (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغَر . وذلك لقوله — عزّ اسمه — : (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها) أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها ، صِغر الواحد إلى العشرة ، ولمّا كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوّة فعل السيّئة على فعل الحسنة ، ولذلك قال — تبارك وتعالى — : (تكاد السموات يتفطّرن منه وتنشقّ الأرض وتخرّ الجبال هدّاً أن دعوا للرحمن ولدا) فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عُظّم قدرها وفُخّم لفظ العبارة عنها ، فقيل : ما كسبت وعليها ما اكتسبت . فزيد في لفظ فِعل السيئة وانتقِص من لفظ فعل الحسنة ، لما ذكرنا ، ومثله سواء بيت الكتاب :

أنا اقتسمنا خطّتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

فعبّر عن البرّ بالحمل ، وعن الفَجْرة بالاحتمال . وهذا هو ما قلناه في قوله — عزّ اسمه — : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) ، لا فرق بينهما . وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسُرّ به ، وحَسُن في نفسه .

---

(١) ٢٦٤/٢ حتى ٢٦٩ .
(٢) الخشنة مصدر خشن ، كالخشونة .
(٣) خلق : كان خليقاً وجديراً . ويقال : اخلولق السحاب : استوى وصار خليقاً للمطر .
(٤) الغدن : اللين .

ومن ذلك أيضاً قولهم : رجل جميل ، ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضّاء ، وجُمّال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه ، قال :

والمرءُ يلحقــه بفتيــان النّدَى خُلُقُ الكريم وليس بالوُضّـــاء

وقال :

تمشي بجتهم حسن مُـــــلاّح أجِمٌ حتى همٌّ بالصبـــاحِ

وقال : — منه صفيحة وجه غير جُدّال —

وكذلك حَسَن وحُسّان ، قال(١) :

دار الفتاة التي كنا نقول لها ياظبيةً عُطُــلاً حُسّانة الجيــد

وكأن أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال ، نحو قطّع وكسّر وبابهما . وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطّرد في بابه أشدّ من اطّراد باب الصفة . وذلك نحو قولك : قطّع وقطّع ، وقام الفرس وقوّمت الخيلُ ، ومات البعير وموّتت الإبل ، ولأن العين قد تضعّفت في الاسم الذي ليس بوصف ، نحو قبّر وتُمّر وحُمّر(٢) .

فدلّ ذلك على سعة زيادة العين . فأما قولهم : خُطّاف وإن كان اسماً فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة ، ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به ، وكذلك سكّين ، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به . وكذلك البزّاز والعطّار والقصّار ونحو ذلك ، إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل . وكذلك النُسّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثرة نسْفه بجناحيه . وكذلك الخضّارى للطائر أيضاً ، وكأنه قيل له ذلك لكثرة خُضْرته ، والحوّارى لقوة حَوَره وهو بياضه(٣) وكذلك الزُمّل والزُمّيل والزمّال ، إنما كررت عينه لقوّة حاجته إلى أن يكون تابعاً وزَمّيلا . وهو باب منقاد .

(١) الشمــاخ

(٢) قبـر واحدة قبرة من الطيور ، والتمر جمع التمرة . وهو طائـر أصغر من العصفور . وحمـر طائر واحدته حمـرة .

(٣) هو الدقيق الأبيض .

ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله . وذلك فُعّال في معنى فعيل ، نحو طُوّال ، فهو أبلغ معنى من طويل ، وعُراض ، فإنه أبلغ معنى من عريض . وكذلك خُفّاف من خفيف، وقُلال من قليل وسُرّاع من سريع ،ففُعال – لعمري – وإن كانت فعيل في باب الصفة . فإن فعيلاً أخص بالباب من فعال ، ألا تراه أشدّ انقياداً منه ، تقول : جميل ولا تقول : جُمّال وبطيء ولا تقول : بُطاء ، وشديد ولا تقول : شُداد ولحم غريض ولا يقال غُراض . فلما كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة ، عدلت إلى فُعّال ، فضارعت فُعال بذلك فُعّالا . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله . أما فعّال فبالزيادة ، وأمّا فُعّال فبالانحراف به عن فعيل .

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن انحرف به عن سَمْته وهَدْيته كان ذلك دليلاً على حادث متجدّد له . وأكثر ذلك أن يكون ماحدث له زائداً فيه ، لامنتقصاً منه ؛ ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد ، إلا أن أقوى التغييرين هو ماعرض لمثال التكسير . وذلك أنه أعرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدّة ، فكان أقوى من التحقير ؛ لأنه مُبَقٍّ للواحد على إفراده .

ولذلك لم يعتدّ التحقير سبباً مانعاً من الصرف ، كما اعتدّ التكسير مانعاً فيه ؛ ألا تراك تصرف دريهما ودنينرا ، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا . ومن هنا حمل سيبويه مثال التحقير على مثال التكسير ، فقال تقول : سريحين ؛ لقولك : سراحين ، وضبيعين ؛ لقولك : ضباعين : وتقول سكيران : لأنك لاتقول : سكارين . هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه . وسألت أبا عليّ عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفاً . فاعرف ذلك إلى ماتقدّمه .

★ ★ ★

باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارىء عليها(١)

من ذلك لفظ الاستفهام ، إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبراً . وذلك قولك مررت برجل أيّ رجل . فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً وكذلك مررت برجل أيّما رجل لأن ما زائدة . وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر . فكأن التعجب لمّا طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله : من الخبرية .

ومن ذلك لفظ الواجب ، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً . وذلك كقول الله سبحانه : (أأنت قلت للناس) أي ماقلت لهم ، (آلله أذن لكم) . أي لم يأذن لكم . وأما دخولها على النفي فكقوله — عز وجل : (ألستُ بربكم) أي أنا كذلك ، وقول جرير : ألستم خير من ركب المطايا .

أي أنتم كذلك . وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكِر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضدّه . فلذلك استحال به الإيجاب نفياً ، والنفي إيجاباً .

ومن ذلك أن تصف العَلَم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ماوُضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه . وذلك أنّ وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدّة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبتْه الصفة له ماكان في أصل وضعه مراداً فيه : من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . وقد ذكرنا هذا الموضع فيما مضى . فتأمّل هذه الطريقة ، حتى إذا ورد شي منها عرفت مذهبه .

* * *

(١) ٣/٢٦٩ – ٢٧٠ .

باب في الاستخلاص من الأعلام معانيَ الأوصاف(١)

من ذلك ماأنشدناه أبو علي — رحمه الله — من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعضَ الأحيـــان ليس عليَّ حَسَبِي بضُؤْلان(٢)

أنشدنيه — رحمه الله — ونحن في دار المَلِك . وسألني عما يتعلّق به الظرف الذي هو (بعض الأحيان) فخصنا فيه إلى أن برّد في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر قد عُرف من أبي المنهال هذا الغَنَاء والنجْدة . فإذا ذكر فكأنه قد ذُكرا ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغني في بعض الأحيان ، أو أنا النجد(٣) في بعض تلك الأوقات .

أفلا تراك كيف انتزعت من العَلَم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية .

ومنه قولهم في الخبر . إنما سُمِّيت هانئاً لتهنأ(٤) وعليه جاء نابغة ، لأنه نبغ فسمّي بذلك فهذا — لعمري — صفة غلبت ، فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيده من معنى الفعل من قبل . وعليه مذهب الكتاب في ترك صرف أحمر إذا سُمّي به ثم نكّر . وقد ذكرنا ذلك في غير موضع .

إلا أنك على الأحوال قد انتزعت من العَلَم معنى الصفة . وقد مرّ بهذا الموضع الطائي الكبير ، فأحسن فيه ، واستوفى معناه . فقال :(٥)

فلا تَحْسَبَا هِنْداً لها الغدرُ وحدهـــا سجيّةُ نفسٍ كلُّ غانية هنــد

فقوله كلُّ غانية هند متناه في معناه ، وآخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك .

(١) ٢٧٠/٣ — ٢٧٣ .
(٢) بضؤلان أي بضئيل .
(٣) الشجاع الماضي فيما يعجز غيره .
(٤) أي لتعطي ، يضرب لمن عرف بالاحسان .
(٥) من قصيدة لأبي تمام حبيب بن أوس .

ومنه قول الآخر :

إنّ الذئاب قد اخضرّت براثنهـــا والناس كلُّهُم بكْـــر إذا شبعوا

أي إذا شبعوا تعادَوا وتغادروا ، لأنّ بكرا هكذا فعلها .

ونحو من هذا — وإن لم يكن الاسم المقول عليه علَماً — قول الآخر :

ماأمّك اجتاحتِ المنايــــــا كلُّ فؤادٍ عليـــك أمّ

كأنه قال : كلّ فؤاد عليك حزين أو كئيب ، إذ كانت الأم هكذا غالب أمرها ، لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدّة .

ومثله في النكرة أيضاً قولهم : مررت برجلٍ صُوفٍ تِكّتُه ، أي خشنة ونظرت إلى رجل خزٍّ قميصه أي ناعم ، ومررت بقاع عرفجٍ كله أي جاف وخشن . وإن جعلت (كله) توكيداً لِما في (عرفج) من الضمير فالحال واحدة ؛ لأنه لم يتضمّن الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة . ومن العلَم أيضاً قوله(١) :

أنا أبو بُردة إذ جدّ الوَهَلْ

أي أنا المغني والمجدي عند اشتداد الأمر .

وقريب منه قوله :

أنا أبوها حينَ تستبغي أبـــا(٢)

أي أنا صاحبها ، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك .

ومثله وأحسن صنعة منه :

لاذعرتُ السَّوامَ في فلق الصبـــ ـــح مغيرا ولا دُعيتَ يزيـــدا(٣)

أي لادعيت الفاضل المغني ؛ هذا يريد وليس يتمدّح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعاً بعد النقل عن الفعلية إلا للعلَميّة . فإنما تمدّح هنا بما عرف من فضله وغنائه . وهو كثير . فإذا مرّ بك شيء منه فقد عرّفتك طريقه .

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى الأعرج المعني أو لعمرو بن يثربي . قاله في وقعة الجمل .
(٢) تستبغي : تبغي وتطلب .
(٣) الســوام : الإبل الراعيــة .

مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

١ ــ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم	المسألة الأولى
٢ ــ نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان	المسألة الرابعة عشرة
٣ ــ هل يجوز التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان	المسألة السادسة عشرة
٤ ــ القول في تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن	المسألة السابعة عشرة
٥ ــ القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر	المسألة الثامنة والعشرون
٦ ــ هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه	المسألة الثلاثون
٧ ــ القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه	المسألة الستون
٨ ــ هل يجوز العطف على الضمير المخفوض	
٩ ــ المسألة الزنبورية	المسألة التاسعة والتسعون
١٠ ــ هل يجوز مدّ المقصور وقصر الممدود في ضرورة الشعر	المسألة التاسعة بعد المئة
١١ ــ وزن سيّد وميّت ونحوهما	المسألة الخامسة عشرة بعد المئة
١٢ ــ وزن خطايا ونحوه	المسألة السادسة عشرة بعد المئة
١٣ ــ وزن إنسان وأصل اشتقاقه	المسألة السابعة عشرة بعد المئة
١٤ ــ وزن أشياء .	

★ ★ ★

أبو البركات الأنباري

أبو البركات عبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري الملقب كمال الدين النحوي المتفنن الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، سكن بغداد من صباه إلى أن مات وتفقّه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية ، وتصدّر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي ، وصحب هبة الله بن الشجري ، وتفقّه على سعيد بن الرزاز ، وصار معيداً في المدرسة النظامية . وكان يعقد مجلس الوعظ ، وكان إماماً ثقة صدوقاً ، فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لايقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء ، ودخل الأندلس ، فذكره ابن الزبير في الصلة .

وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمئة ، وتوفي ليلة الجمعة سنة سبع وسبعين وخمسمئة

كان زاهداً متقشفاً ، قيل إن المستضيء سيّر إليه خمسمئة دينار فردّها ، فقالوا له : اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه ، وكان لايوقد عليه ضوء ، وتحته حصير ، وعليه ثوب وعمامة ، ولسان حال ابن الأنباري يجيب عن زهده في الدنيا وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

لزم داره وانقطع للعلم والعبادة ، وأقبل على تأليف الكتب في الفقه وفي ... ، وعلم الكلام واللغة وفن الجدل والمناظرة ، وفنون العربية .

من مؤلفاته : هداية الذاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، وله في اللغة والنحو مايزيد على خمسين مصنفاً ، منها نزهة الألباء في طبقات الأدباء وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، واللمعة في صنعة الشعر .

مسألة

الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ – وهو العُلُوُّ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة هو العَلامة ، والاسمُ وَسْمٌ على المسمّى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلَّ على المسمى ، فصار كالوسْم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْمِ ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسْمُ سِمَةٌ تُوضَعُ على الشيء يعرف بها . والأصْلُ في اسم وَسْم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْمٍ ، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضاً عن المحذوف ، ووزنه إعْلٌ ، لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوِّ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العُلُوُّ ، يقال : سَمَا يَسْمُو سُمُوّاً ، إذا عَلاَ ، ومنه سميت السماء سَمَاء لعلوّها ، والاسم يَعْلُو على المسمى ، ويدل على ماتحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يَزِيد المبرِّد : الاسم مادلَّ على مسمًّى تحته ، وهذا القول كَافٍ في الاشتقاق ، لافي التحديد ، فلما سَمَا الاسمُ على مُسَمَّاهُ وعَلاَ على ماتحته من معناه دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ ، لا من الوَسْم .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق ن السُّمُوِّ وذلك لأن هذه الثلاثةَ الأقسامَ(١) – التي هي الاسم والفعل والحرف – ها ثلاثُ مَرَاتبَ ، فمنها مايُخْبَرَ به ويُخْبَرَ عنه وهو الاسمُ ، نحو « اللهُ رَبُّنَا ، ومحمدٌ نَبِيُّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالاسم وعنه ، ومنها مايُخْبَرَ به ولا يُخْبَرَ عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذَهَبَ

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة ، واقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تضف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بأل إلى المعدود المقترن بها أيضاً مذهب كوفي يرى المحققون من النحاة أنه بمعزل عن السماع والقياس .

زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرتَ بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذَهَبَ ضَرَبَ ، وانْطَلَقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِنْ ، ولَنْ ، ولَمْ ، وبَلْ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لايخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما (الاسمُ) على الفعل والحرف : أي عَلاَ ، فَدَلَّ على أنه من السُّمُوِّ. والأصلُ فيه سِمْوٌ على وزن فِعْلٍ — بكسر الفاء وسكون العين — فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عِوَضاً عنها ، ووزنه إفْعٌ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْم في اللغة العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمّى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ، فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوٍ عَوَّضوا عنها الهمزة في أوله فقالوا : ابْنٌ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وِعْدٍ لم يُعَوِّضُوا عنها الهمزةَ في أوله فلم يقولوا إعْدٌ ، وإنما عوّضوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَةٌ ؛ لأن القياس فيما حُذِف منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فاؤه أن يُعَوَّض بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ماحذف فاؤه وعُوِّض بالهمزة في أوله ، كما لايوجد في كلامهم ماحذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويضِ علمنا أنه محذوف اللام ، لامحذوف الفاء ؛ لأن حَمْلَه على ماله نَظيرٌ أوْلى من حَمْلِهِ على ماليس له نظير ؛ فدلّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْم .

والوجه الثاني : أنك تقول « أسْمَيْته » ولوكان مشتقاً من الوَسْم لوجب أن تقول « وَسَمْتُهُ » فلما لم تقل إلا « أَسْمَيْتُ » دَلَّ على أنّه من السُّمُوِّ ، وكان الأصل

فيه « أَسْمَوْتُ » ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعةً قلبت ياء ، كما قالوا : أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، فكذلك هاهنا .

وإنما وجب أن تُقْلَبَ الواو ياء رابعةً من هذا النحو حَمْلاً للماضي على المضارع والمضارعُ يجب قلبُ الواو فيه ياء نحو « يُعْلِي ، ويُدْعِي ، ويُسْمِي » والأصل فيه « يُعْلِوْ ، ويُدْعِوْ ، ويُسْمِوْ » وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة مكسوراً ماقبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسوراً ماقبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِيقات ، ومِيعاد ، ومِيزان ، والأصل : مِوْقَات ، ومِوْعَاد ، ومِوْزَان ؛ لأنه من الوَقْت ، والوَعْد ، والوَزْن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسوراً ماقبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك هاهنا . وإنما حملوا الماضي على المضارع مُرَاعاة لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والمحافظة على أن تجرى الأبوابُ على سَنَنٍ واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضميرُ جماعةِ النسوة نحو « تَضْرِبْنَ » وحذفوا الهمزة من أخوات « أُكْرِمُ » نحو « نُكرم ، وتُكرم ، ويُكرم » والأصل فيه « نُؤَكرم ، وتُؤَكرم ، ويُؤَكرم » كما قال :

— فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا —

حملا على أُكْرِمُ . وإنما حذفت إحدى الهمزتين من « أُكرم » لأن الأصل فيه « أُأَكرِمُ » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ، فحذفوا إحداهما تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُ ، نحو « أَعِدُ ، وتَعِد ونَعِدُ » والأصل فيها : أَوْعِدُ ، ونَوْعِدُ ، وتَوْعِدُ ، حملا على يَعِدُ ، وإنما حذفت الواو من « يعد » لوقوعها بين (١) ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر أخواتها

---

(١) جملة مايشترط لحذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويوائم وكما في نحو يوعد ويولد ويوزن — بالبناء المجهــول — لم تحذف الواو ، لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشد أزرها وتمنعها من تسلط الياء عليهــا .

والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويوضؤ ، أو كانت مفتوحة نحو يوجل ، ونحو يوصل ويوعد ويوفى — بالبناء المجهول — لم تحذف الواو ، لأن الفتحة التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلهــا فلا تتقوى بها اليــاء .

والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في اسم نحو يوعيد — على مثال يقطين من الوعد — لم تحذف الواو .

عليها في الحذف ، كُلُّ ذلك لتحصل التشاكل والفـرار من نَفْرَة الاختلاف ، فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع ، وبل أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أقْيَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب ، فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو « تغازَيْتُ ، وترجَّيْت » وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رجَّيت ، فزيدت التاء فيهما لتدلَّ على المطاوعة ، وغازيت ورجّيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ، ألا ترى أنك تقول في المضارع : أُغَازِي ، وأُرَجِّي ، فكذلك في الماضي ، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في « غازيت أُغَازِي ، ورَجَّيت أُرَجِّي » فكذلك بعد الزيادة في تغازيت وترجَّيْتُ ، حملا لتغازيت على غازيت ، وترجَّيْتُ على رجَّيْتُ ، مراعاة للتشاكل ، وفراراً من نَفْرَةِ الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره « سُمَيٌّ » ولو كان مشتقاً من الوَسْم لكان يجب أن تقول في تصغيره « وُسَيْم » كما يجب أن تقول في تصغير زِنَة : وُزَيْنَة ، وفي تصغير عِدة : وُعَيْدَة ؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمَيّ دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوّ ، لا من الوَسْم .

والأصل في سَمِيٍّ : سُمَيْو ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة ، كما قالوا : سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت . والأصل فيه : سَيْوِد وجَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت ؛ لأنه من السودد والجودة والهوان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة ، وكذلك أيضاً قالوا : طَوَيْتُ طَيّاً ، ولَوَيْتُ لَيّاً ، وشَوَيْتُ شَيّاً ، والأصل فيه : طَوْياً ولَوْياً وشَوْياً ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة ، وإنما وجب قلبُ الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخَفُّ من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأثْقَلِ إلى الأخَفِّ أولى من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسيره « أسْمَاء(١) » ولو كان مشتقاً من الوَسْم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ، فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

والأصل في أسْمَاء أسْمَاو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سَمَاء ، وكِسَاء ، ورَجَاء ، ونَجَاء . والأصل فيه : سماو ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سَمَوْت وكَسَوْت ورَجَوْتُ ونَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومنهم من قال : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة — والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ — لم يعتدُّوا بها ، فقدَّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سَمَا ، وعَلَا ، ودَعَا ، وغَزَا ، والأصل فيها سَمَوَ وعَلَوَ ودَعَوَ وغَزَوَ ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وعلوت ودعوت وغزوت ، إلا أنه لـمَّا تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً ، فكذلك هاهنا قلبوا الواو في أسْمَاوٍ ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لايجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ الحروفِ إليها ؛ لأن الهمزة هَوَائية كما أن الألف هَوَائية ، فلما كانت أقْرَبَ الحروف إليها ، كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

---

(١) وقد جمعوا « أسماء » على « أساميّ » بتشديد الياء — وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي منقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أسماء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منهما ساكناً قلبوا الواو ياء ثم أدغموا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامي » . تحذف هذه الياء الخفيفة في حالتي الرفع والجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسامٍ ماتليق بغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانا

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمَّى ، على مثال عُلًى ، والأصل فيه سُمَوٌ ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار سُمىً ، قال الشاعر :

وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمىً مُبَارَكَا ... آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكَا(1)

★ ★ ★

(1) هذا بيت من الرجز المشطور ، « أسماك » أراد : ألهم أهلك أن يسموك و « سمى » أي اسماً ، « مباركاً » أي ذا بركة ، « آثرك » ميّزك واختصك ، و « إيثاركا » هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب .

مسألة

القول في نِعْم وبئس ، أفِعْلانِ هما أم اسْمان ؟

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعْمَ » ، « وبِئْسَ » اسمان مُبْتَدَآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لايتصرّفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين :

أما الكوفيون فاحْتَجُّوا بأن قالوا : الدليلُ على أنهما اسمان دخولُ حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « مازيد بِنِعْمَ الرجُلُ » قال حسّان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا(١)

وحُكي عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال « نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ » وحكي أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ماهي بنعم المولودة : نُصْرَتُهَا بكاء ، وبِرُّها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودُخُولُ حرفِ الخَفْضِ يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يانِعْمَ المولى ويانِعْمَ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلا لما تَوَجَّهَ نحوهُ النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به — والتقدير فيه : ياألله نعم المولى ونعم النصير أنت — فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمرٍ وما جرى مَجْرَاه ،

---

(١) هذا البيت كما قال المؤلف — لحسان بن ثابت الأنصاري ، والجار : أراد به ههنا الذي يستجير به الناس من الفقر والحاجة فينزلون في حماه ويستظلون بظله ويحملون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته — بيناء الفعل للمعلوم : أي يجعل المقل يألف بيته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأخو القلة : الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذي لا يجد شيئاً وأصله من الصرم الذي هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقة مصرمة ، التي انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصيب الضرع شيء فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً .

كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحميد الأعرج : (ألاَ يااسْجُدُوا لله) أراد ياهؤلاء اسجدوا . وكما قال الأخطل :

ألاَ يَااسْلَمِي يَاهِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ ... وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ(١)

وقال الآخر ، وهو ذو الرُّمّةِ :

ألاَ يَااسْلَمِي يَادَارَمَيَّ عَلَى الْبِلَى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ(٢)

وقال الآخر ، وهو المرقش :

ألاَ يَااسْلَمِي لاَصَرْمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا ... وَلاَ أبَداً مَادَامَ وَصْلُكِ دَائِمَا(٣)

وقال الآخر :

ألاَ يَااسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينَا ... تَحِيَّةَ مَنْ أمْسَى إلَيْكِ حَزِينَا(٤)

وقال الآخر ، وهو الكُمَيْتُ :

ألا يَااسْلَمِي يَاتِرْبَ أسْمَاءَ مِنْ تِرْبِ ... ألا يَااسْلَمِي حُيِّيتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي(٥)

وقال الآخر ، وهو العَجّاجُ :

يَادَارَ سَلْمَى يَااسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ... بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ(٦)

---

(١) هذا البيت كما قال المؤلف للأخطل التغلبي ، واسمه غياث بن الغوث . وقوله « عدى » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف .

(٢) هذا البيت من كلام ذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . والبلى – بكسر الباء – مقصوراً مصدر بلي الثوب ونحوه يبلى بلاء وبلى ، إذا رث وقدم ، ومنهلا : اسم الفاعل من قولك : انهل المطر أي انسكب ، وانصب ، والجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً . والقطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله : « ياأسلمي » حيث دخل حرف النداء « يا » على الفعل ، ولم يخرج عن الفعلية ، لأن الكلام على تقدير اسم يدخل « يا » عليه ، وأصل الكلام : ألا يادار مية اسلمي .

(٣) الصرم – بالفتح والضم – الهجران والقطيعة وبت أواصر المحبة والألفة ، و « فاطما » أراد يافاطمة ، فحذف حرف النداء ، ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به كالاستشهاد بسابقه .

(٤) « ظعين » أراد ياظعينة ، فرخم .

(٥) الترب – بكسر التاء وسكون الراء – الذي يساويك في سنسك .

(٦) سمسم : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة .

وقال الآخر :

أَمُسْلِمَ يَاأسْمَعْ يَابْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ... وَيَاسَائِسَ الدُّنيا وَيَاجَبَلَ الأَرْضِ (١)

أراد « ياهذا اسمع » . وقال الآخر :

وَقَالَتْ : أَلاَ يَااسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ ... فَقُلْتُ : سَمِيعاً فَانْطِقِي وَأَصِيبِي (٢)

أراد « وقالت ياهذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادَى مخاطَبٌ ، والمأمور مخاطَبٌ ، فحذفوا الأول من المخاطَبَيْنِ اكتفاء بالثاني عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرفَ النداء فعلُ أمرٍ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ؛ فيجب أن لايقدَّر المنادى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لايكاد ينفكُّ عن الأمر أو ماجرى مجراه من الطلب والنهي ، ولذلك لايكاد يُوجَدُ في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : (ياأيها الناس ضُرِبَ مثلٌ) شفَعَه الأمرَ في قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لايكاد ينفكُّ عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يانعم المولى ونعم النصير » لأن نِعْمَ خَبَر ؛ فلا يجوز أن يقدَّر المنادى فيه محذوفاً .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لايحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لاتقول « نعم الرجل أمْسِ » ولا « نعم الرجل غَداً » وكذلك أيضاً لاتقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غَداً » فلما لم يحسن اقترانِ الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرَّفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

---

(١) « أمسلم » الهمزة لنداء القريب ، ومسلم — بفتح الميم الأولى — مرخم مسلمة ، وقوله « ياجبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة .

(٢) « نعظك » مجزوم لأنه جواب الطلب . والخطة : شبه القصة وهو أيضاً الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب « نَعِيمَ الرجُلُ زيدٌ » وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ ألبتة ، فدَلَّ على أنهما اسمان ، وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حَدِّ اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نِعْمَا رجلين ، ونِعْمُوا رجالاً » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعا مع ذلك المظْهَرَ في نحو « نعم الرجلُ ، وبئس الغلامُ » والمضمر في نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً غلاماً عمرٌو » فدلَّ على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لايقلبها أحَدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأةُ ، وبئست الجاريةُ » لأن هذه التاء يختص بها الفعلُ الماضي لاتتَعَدَّاه ، فلا يجوز الحكم باسمية مااتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم «إن هذه التاءيختص بها الفعلُ»ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف من قولهم « رُبَّتَ ، وثُمَّتَ ، ولاتَ » في قوله : (فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ) قال الشاعر :

مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ   شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ(١)

(١) هذا البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ، والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أي أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللذعة » مأخوذ من قولك « لذعته النار تلذعه » من باب قطع — أي أحرقته ، و «الميسم» بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لتشرب الماء . وموطن الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « ربتما » حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقترن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد .

وقال الآخر :

ثُمّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ   أعْرَافُهُنَّ لأيْدِينَا مَنَادِيلُ(١)

فلحاقها بالحرف يُبْطِل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رُبّتَ وثُمّتَ . هذا على أن نعم وبئس لاتلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلتزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة : وقعد الجارية » لايجوز في سَعَة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حَسَن في سَعَة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكروه ساقط ، وأما التاء التي اتصلت برُبّتَ وثُمّتَ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبئست الجاريةُ » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعلُ ، كما لحقت في قولهم « قامَت المرأةُ » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعلُ ، والتاء في « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ، لالتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبّتَ رجلٍ أهَنْتُ » كما تقول « رُبّتَ امرأة أكرمت » ولوكانت التاء في نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لايجوز أن تثبت مع المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء في رُبّتَ مع المذكر دلّ على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ، وأما « لاتَ » فلا نسلّم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربت وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن ، أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ، فاحتجّ بأنه سأل أبا فَقْعَسٍ الأسديَّ عنهما فقال : « وَلاَهْ » فإذا لاتكون بمنزلة التاء في رُبّتَ

---

(١) هذا البيت من قصيدة مستجادة لعبدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلمة ، والأعراف : جمع عرف — بالضم — وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والمناديل : جمع منديل ، وهو الذي تمسح به يديك من وضر الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلمة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بثم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف .

وثُمتَ ، ولا بمنزلة التاء في نعمت وبئست ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سلاَّم ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ، فيقولون : « فعلت هذا تَحينَ كذا ، وتأوانَ كذا ، وتالانَ » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السعدي :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَامِنْ عَاطِفٍ   وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ (١)

وقال أبو زبيد الطائي :

طلبُوا صُلْحَنَا وَلا تَأوَانٍ   فأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ (٢)

وقال الآخر :

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جمَانَــا   وَصِلِينا كَمَا زَعَمْتِ تَلاَنَا (٣)

واحتجَّ بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مَنَاقِبَ عثمان فقال له « اذهب بها تَالآنَ إلى أصحابك » واحتجَّ بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تَحِينَ) فدلَّ على ماقلناه .

---

(١) الاستشهاد بالبيت في قولـه « العاطفون تحين » وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما — وهو الذي ذكره المؤلف ههنا — أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وسمع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلا ن ، يريد الآن ، فزاد التاء » . والرأي الثاني : أن هذه التاء زائدة في قولـه « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجرى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفونت حين — إلخ » .

(٢) هذا البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد مغني اللبيب (رقم ٤١٦) والاستشهاد بهذا البيت في قولـه « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ، أحدهما : أنها مزيدة على لا النافية ، وأنها نظير التاء في ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأي الثاني أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن فقيل : تالآن ، وقيل : تلا ن .

(٣) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ى ن) ولم يعزه لقائل معين ، و « نول » أصل معناه أعطى وامنحي ، وأراد هنا صليني وكفي عن الهجر ، وما يؤدي هذا المعنى ، والنأي : البعد والفراق ، و « جمانا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « جمانة » فرخمه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تلانا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله .

وقولهم « إن التاء لاتلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و « قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أي جنسُ الرجال أفضلُ من جنس النساء ، وكقولهم « أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهم » أي الدراهم والدنانير ، وكوقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) أراد الناس . وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكيرُ أفعالها وتأنيثُها ؛ فلهذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث مَن حذفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ماقعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ماقعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية .

قلنا : هذا مُسَلَّم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شَحْماً » في قولك « تَفَقَّأ الكبشُ شَحْماً » غيرُ فاعلٍ ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ماقَعَدَ إلا المرأةُ » تنبيهاً على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيهاً على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لاعلة ها هنا توجب بناءهما . وهذا تمسكٌ باستِصْحابِ الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ماقدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخولُ حرف الجر عليهما في قوله :

* ألستُ بنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ *

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير . وقول الآخر : والله ماهي بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدّرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شُبْهة في فعليته ؛ قال الراجــز :

وَاللهِ مَالَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُــهُ ولاَ مُخَالِطِ اللّيَانِ جَانِبُهُ(١)

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ، لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسميّة لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لايجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

« أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ » .

ألست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بئس العير » (نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير) وكذلك التقدير في قول الآخر « والله ماهي بنعم المولودة » والله ماهي بمولودة مقولٍ فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله ماليْلِيَ بليْل مقولٍ فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوفَ وأقاموا الصفة مُقَامه ، كقوله تعالى : (أن اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أي دُرُوعاً سابغات ، وكقوله تعالى : (وذلكَ دِينُ القَيِّمَةِ) أي الملّة القيمة ، فصار التقدير فيها ألستُ بمقولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بئس العير ، وما هي بمقول فيها نعم المولودة ، وما ليلي بمقول فيه نام صاحبه ، ثم

(١) الليــان – بفتح اللام والياء جميعاً – أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين ليناً ولياناً ، إذا سهل . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بنام » حيث دخل حرف الجر – وهو البـاء – على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء فلـزم تقدير اسم يكون مجرورا لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما ليلي بليـل مقول فيــه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين إن نعم وبئس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة مـا أن تكون هذه الكلمـة اسماً ، لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمـة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره مؤلف الكتاب في هذا البيت أحد رأيين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصته أن « نام » ليس فعــلا باقياً على فعليته ، ولكنـه صار مع مابعده علماً ، فهو من باب الأعلام المحكية عن الجمل ، وأنت خبير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليهـا عوامل الأسماء ، ويجوز أن تضاف إليهــا الأسمـاء .

حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكّي بها مُقَامَها ، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى) أي يقولون : مانعبدهم ، وقال تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً) أي : يقولون ربنا ، وقال تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) أي يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أي يقولون : ربنا ، وقال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) أي يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : (فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ) أي تقولون : إنا لمغرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافـــة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلةً على غيره تقديراً في قوله :

مَالَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ ، وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ(١)

جَادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

أي : بِكَفَّيْ رَجُلٍ كان من أرمى البشر ، بحذف الموصوف الذي هو « رجل » وأقام الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لـ لاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً ، فكذلك هاهنا : دخل حرفُ الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلاً على غيره تقديراً .

(١) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد مغني اللبيب رقم ٢٦٦ والسهم : واحد السهام ، وهي النبال ، وهو أيضاً حجر يوضع فوق باب بيت يبنى لاصطياد الأسد فاذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء – بفتح فسكون – القوس إذا كانت واسعة المقبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والضمير المستتر في « ترمي » راجع على الكبداء التي هي القوس ، وأرمى البشر : أشدهم رمياً .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصْفاً في نحو قوله :

« جاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ » (١)

فقوله « هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قط » جملةٌ استفهامية في موضع وَصْفٍ لضيْحٍ ، وإن كانت لاتحتمل صدقاً ولاكذباً ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بضَيْحٍ يقولُ مَنْ رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله :

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أمْرِسْ أمْرِسِ	إمَّا عَلَى قَعْوٍ ، وَإمَّا اقْعَنْسِسِ (٢)

أراد بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس ، ذَمَّ مقاماً يقال له ذلك فيه ، و « أمرس » أعِدِ الحبل إلى موضعه من البكرة .

---

(١) ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نـزل بقـوم وانتظر طويلا عساهم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من المـاء ، فقال فيهـم :

بتنـا بحسـان ومعـزاه تئط	تلحس أذنيـه ، وحينـا تمتخط
مازلـت أسعى بينهم وألتبط	حتى إذا جـن الظلام واختلـط

« جاءوا بمـذق هل رأيت الذئب قط »

وحسان اسم رجل ، وتئط : تصوت . وجن الظلام : ستر كل شيء ، والمذق اللبن إذا كثر خلطه بالماء ، ويروى : بضيـح كما أنشده المؤلف ، والضيح هو اللبن الرقيـق الذي خلـط بالماء كثيراً .

(٢) انشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س — م ر س) ولم يعزها إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أمرس » فعل أمر أصلـه المرس ، والمرس : مصدر « مرس الحبل يمرس مرساً » وهو أن يقع الحبل في أحد جانبي البكـرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أمرس الحبل يمرسه ، مثل أكرمه يكرمه » إذا أعاده إلى موضعـه وتأمر من ذلك فتقول « أمرس حبلك » ، على مثال أكرم ضيفك أي أعده إلى مجراه ، والقعو — بفتح القاف وسكون العين المهملة — هو أحد خشبتين يكتنفان البكر وفيهما المحور ، وهمـا قعوان ، وقيل : القعوان الحديدتان اللتان تجرى البكرة بينهما ، وقال الأ[...]ـي : إذا كان ماتجرى البكرة وتدور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعـو ، [...]ـعنسس : تأخر وارجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إما على قعور وإما اقعنسس » قال ابن منظور : [...]ـه استقى المستقى ببكـرة فوقع حبلهـا في غير موضعـه قيل له : أمرس ، أي أعد حبلك إلى موضعه ، [...]ن كان يستقى بغير البكـرة ومتح حتى أوجعه ظهره فيقال له : اقعنـس واجذب الدلو .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسَعَة اللغة ، وحَسَّنَ ذلك ماذكرناه من إضمار القول ، فدلَّ على أن ماتمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يُستَند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يانعم المولى ويانعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : ياألله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرفُ النداء فعلَ أمر » فليس بصحيح ، لأنه لافرق بين الفعل الأمريّ والخبريّ في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدَّر بينهما اسمٌ يتوجه النداء إليه ، والذي يدل على أنه لافرق بينهما مجيءُ الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى . قال الشاعر :

يَالَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كلِّهِمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ(١)

أراد : ياهؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

يَالَعْنَةُ اللهِ عَلَى أهلِ الرَّقَمْ ... أهْلِ الحَمِيرِ وَالوَقِيرِ وَالخُزُمْ(٢)

---

(١) قوله « يالعنة الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار والمجرور الذي هو قوله « على سمعان » وذلك مبني على أن الرواية برفع « لعنة الله » فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى بيا أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : ياهؤلاء أستدعي لعنة الله ، ويكون الجار والمجرور متعلقاً لعنة ، وهذا أحد تخريجات ثلاثة في البيت ، والتخريج الثاني : أن تعتبر « يا » لمجرد التنبيه ، والثالث — ولا يتم إلا على رواية النصب — أن تكون اللعنة نفسها هي المنادى ، وكأنه قال : يالعنة الله انصبي على سمعان ، كما نودي الأسف في قوله تعالى : (ياأسفا على يوسف) وكما نوديت الحسرة في قوله تعالى : (ياحسرة على العباد) وفي قوله سبحانه (ياحسرتا على مافرطت في جنب الله) .

(٢) هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، ودارة أمه ، وقد أنشده ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه . والرقم — بفتح الراء والقاف جميعاً — جمع رقمة ، والرقمة : نبات إنه الخبازى ، وقيل : الرقمة من العشب العظام تنبت منسطحة وهي من أول العشب خروجاً ، تنبت في السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والحمير : جمع حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء والخزم — جمع خزومة — وهي البقرة .

وقال الآخر :

يَالَعَنَ اللهُ بَنِي السِّعْلاَتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ(١)

أراد بالنات الناسَ فحول السين تاء ، وقال الآخر :

يَاقَاتَلَ اللهُ صِبْيَاناً تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي(٢)

وهي جملة خبرية ، فدلّ على أنه لافرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم « يانِعْمَ المَوْلَى وَيَانِعْمَ النَّصِيرُ » .

والذي يدلّ على فساد ماذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمَلَ لاتُنَادى ، وأجمعنا على أن « نِعْمَ الرَّجُلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولُنا « يازيد منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يانعم الرجل » إلا على تقدير حذف المنادى على مابيّنا .

وأما قولهم « إن النداء لايكاد ينفك عن الأمر أو ماجرى مجراه ، ولذلك لايكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي » قلنا : لانسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرةَ الأمرِ والنهي ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (ياعِبادِي لاخَوْفٌ عليكُم اليوم ولا أنتم تحزنون) ، وقال تعالى في موضع آخر : (ياأَبَتِ إني أخافُ أنْ يَمَسَّكَ عذابٌ مِنَ الرحمن) ، وقال تعالى في موضع آخر : (ياأَبَتِ إني رَأَيْتُ أَحَدَ عشَرَ كَوْكَباً) ، وقال تعالى في موضع آخر : (ياأَبَتِ هذا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) وقال تعالى في موضع آخر : (يَاأَيُّها النَّاسُ إنَّما بغيكُم عَلَى

(١) ويروى « ياقاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهملة – أنثى الغول ، ويقال : هي ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة فأقامت دهراً في بني تميم وأولدها عمرو أولاداً ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولو جعلته معطوفاً عليه بعاطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به الأكياس : جمع كيس ، وهو الحاذق الفطن . ومحل الاستشهاد به ههنا قوله « ياقبح الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جملة ، فلزمهما جميعاً أن يقدر اسماً مفرداً ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : ياقوم قبح الله ، أو ياهؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه ، والثاني أن « يا » ههنا حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية .

٢) أم الهنيبر : الضبع وقيل : هي الحمارة الأهلية ، والهنبر ولد الضبع .

أَنْفُسَكُم) وقال تعالى في موضع آخر : (يَاأَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الفُقَرَاءُ إِلَى الله) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (ياأيُّها النَّبيُّ لِمَ تُحرِّمُ ماأحَلَّ اللهُ لَكَ ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (ياأيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا لِمَ تقُولونَ مالا تَفْعَلُون ؟) ، وقال تعالى في موضع آخر : (ياأبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مالا يَسْمعُ ولا يُبصِرُ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (وَيَاقَوْمِ مالِي أدْعُوكم إلَى النَّجَاةِ وتَدعُونَنِي إلى النارِ) إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهيَ فقد تكافآ في الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما عن الآخر . .

وأما قولهم « إنه لايحسن اقتران الزمان بهما ؛ فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بئس الغلام غداً ، ولا يجوز تصرفهما » فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضي ، وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « بئس » موضوع لغاية الذم ؛ فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم ، لابما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرَّجُلُ » فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قُطْرُبٌ ، وهي رواية شاذة ، ولئن صحت فليس فيها حجة ؛ لأن نِعْمَ أصله نَعِمَ على وزن فعل — بكسر العين — فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقادُ الصَّيَارِيفِ

أراد الدراهمَ والصيارفَ ، والذي يدلُّ على أن أصل نِعْمَ نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات : نَعِمَ — بفتح النون وكسر العين — على الأصل ، ونَعْمَ — بفتح النون وسكون العين — ونِعِمَ — بكسر النون والعين — ونِعْمَ — بكسر النون وسكون العين .

فمن قال نَعِمَ — بفتح النون وكسر العين — أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وخلف (فَنَعِمَّا) — بفتح النون وكسر العين — وكما قال طرفة :

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا   نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ المُبِرّْ(١)

ومَنْ قال نَعْمَ — بفتح النون وسكون العين — حذف كسرة العين ، كقراءة يحيى بن وثّاب (فَنَعْمَ عُقْبَى الدارِ) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :

فإن أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ   مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ(٢)

أراد « ضَجِرَ ، وَدَبِرَت » فحذف ، وقال الآخر :

إِذَا هَدَرْتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ   لَهُ الأَظْفَارُ تُرْكَ لَهُ المَدَارُ(٣)

أراد « نَشِبَتْ ، وتُرِكَ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

* هَيَّجَهَا نَضْحٌ مِنَ الطَّلِّ سَحَرْ *

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرْ   لَوْ عُصْرَ مِنْهَا البَانُ وَالمِسْكُ انْعَصَرْ(٤)

---

(١) « ما » مصدرية زمانية ، أقلت : حملت أو رفعت ، قدم : الرجل ، الناعل : لابس النعل ، الأمر المبر : الذي يعجز الناس عن دفعه لأنه يفوق طاقتهم ، ويزيد على قدر مايحملونه .

٢) هذا البيت للأخطل التغلبي ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جعيل . البازل : الجمل الذي انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء . والآدم : الأسمر اللون ، ودبرت : أصله بوزن فرح ، وخفف هنا باسكان ثانيه ومعناه جربت ، والدبر والجرب واحد في الوزن والمعنى . وصفحتاه : جانباه . وغاربه : أعلاه . والشاهد فيه قوله ضجر ودبرت ، فان أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثاني ، وقد خففه الشاعر باسكان ثانيه لأن الكسرة كما قلنا ثقيله وهم يطلبون التخفيف .

(٣) هدرت : أصله قولهم : هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته ، والشقاشق : جمع شقشقة بكسر الشينين جميعاً ، وأصله شيء كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذي يخطب فيجيد : هدرت شقشقته وهدرت شقاشقه . ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين ومعناه : علقت وقد خففه هنا باسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر وهو مايجري عليه غالباً والشاهد فيه قوله نشبت وترك . سكن ثاني الفعلين للتخفيف .

(٤) هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور وفي ثالثها موطن الاستشهاد وهي كلمة « عصر » فقد سكن الثاني للتخفيف ... النضح : رشاش الماء ، والطل : المطر الضعيف ، والندى : المطر ، والبان : شجر سبط القوام لين الورق يشبه به قدود الحسان ، له زهرة طيبة الريح .

أراد « عُصِرَ » وقال الآخر :

* رُجْمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ *(١)

أراد « رُجِمَ » وقال الآخر :

* وَنُفْخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا *(٢)

أراد « ونُفِخُوا » .

ومن قال نِعِمَ — بكسر النون والعين — كسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة (الحمدِ لِلَّهِ) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمدُ لُلَّهِ) بضم اللام إتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم « مِنْتِنٍ » بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً « مُنْتُن » بضم التاء إتباعاً لضمة الميم .

ومن قال نِعْمَ — بكسر النون وسكون العين — نقل كسرة العين من نَعِمَ — بفتح النون وكسر العين — إلى النون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلّ على أن أصلها نَعِم عَلَى وزن فَعِل ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِلَ من الاسم والفعل وعينُه حرفٌ من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذ وفِخِذ وفَخْذ ، والفعل نحو : قد شَهِدَ وشِهِدَ وشَهْدَ وشِهْدَ ، على مابينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نِعْمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِيمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الاسمية ؛ فدل على أنهما فعلان لااسمان ، والله أعلـــم .

---

(١) رجم : فعل ماض مبني للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ماذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلا رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتـل رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى القتـل في مواضع كثيرة ، ومحل الاستشهاد بهذا البيـت قوله « رجـم » وقد بينا وجهه .

(٢) هذا عجـز بيت من كلام القطامي ، وصدره قوله :

* ألم يحـزن التفـرق جنـد كسرى *

وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) ونسبه للقطامي ، والمدائن : جمع مدينـة ، ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « ونفخوا » فان أصلـه فعل ماض مبني للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففـه بإسكان الفـاء .

مسألـــة

القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألــــوان

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ماأفْعَلَهُ » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ماأبْيَضَهُ ، وهذا الشعر ماأسْوَدَهُ .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لايجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَّزْنا ذلك للنقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُمُ ... فأنت أبْيَضُهُمْ سِربالَ طبّاخِ (١)

وَجْهُ الاحتجاج أنه قال « أبيضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أفعلهم » جاز في « ماأفْعَلَهُ » و « أفْعِلْ بِهِ » ؛ لأنهما بمنزلةٍ واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

جاريةٌ في دِرْعِهـــا الفَضْفاضِ ... تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيمـــاضِ

أبيضُ من أختِ بني أباضِ

فقال « أبيض » وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز

---

(١) وقوله « إذا الرجال شتوا » أي صاروا في زمن الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجدب ، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء . ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنــه تعسر على أكثرهــم الحصول على مايأكلون ، وقوله : « فأنت أبيضهم سربال طباخ » معناه أن ثياب طباخك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض نقية من الوضر ودهــن الدسم وغيره ، يريد أنـه لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل .

والاستشهاد بالبيت في قوله « أبيضهم » حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض ، وهذا مما يجيزه الكوفيون ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للمنع ، فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتي أفعال الألوان على أحد مثالين : أولهما افعلّ — بتشديد اللام — نحو ابيض ، واسود ، والثاني : افعالّ — بزيادة ألف بعد العين وبتشديد اللام — نحو : ادهام ، وابياض ، واسواد ، وما أشبه ذلك .

في « ماأفْعَلَهُ » و « أفعِلْ به » ، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن مالا يجوز فيه ماأفعله لايجوز فيه أفعل من كذا ، وكذلك بالعكس منه ماجاز فيه ماأفعله جاز فيه أفعل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما مايمتنع في الآخر ، ويجوز فيه مايجوز في الآخر ، دلّ على أنهما بمنزلة واحدة ، وكذلك القول في « أفْعِلْ به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال « ماأفعلَهُ » من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جوّزْنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة ، والخضرة والصهبة ، والشُّهبة والكُهبة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوز استعمال « ماأفْعَلَهُ » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لايجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لايجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لايخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي عـــلى إفعَلّ ، نحو : احْمَرّ ، واصْفَرّ ، واخْضَرّ ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لاتكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد ، وبين سائر الألوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لايجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فأنتَ أبيَضُهُم سِرْبالَ طَبّاخِ *

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يقولُ الخنا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقا ... إلى رَبّنا صَوْتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ(١)

ويَسْتَخْرِجُ اليربوعَ من نافِقائِــهِ ... ومن جُحْرِهِ بالشّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

(١) هذان البيتان من كلام ذي الخرق الطهوي ، وليسا متتالين في كلامه : فبينهما بيتان لم يذكرهما المؤلف . الخنى : الفاحش من الكلام . أبغض : أفعل تفضيل من البغض . العجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم الحيوان . والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه عجمة ، شبهه بالحيوان الأعجم . اليجدع : الذي يقطع أنفه . اليربوع : دويبة تحفر الأرض . النافقاء : جحر اليربوع .

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لايقاسُ عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم . أو إلى مد المقصور على أصلكم . وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة ، فكذلك هاهنا . فسَقَطَ الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

« أبْيَضُ من أختِ بني أباضِ »

والوجه الثاني : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، كقولك : أبيض وبيضاء ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام في « أفعل » الذي يراد به المفاضلة ، نحو : « هذا أحسن منه وجهاً » ، وهو أحسنُ القوم وجهاً » فكأنه قال : مُبْيَضُّهم ، فلما أضافه انتصب مابعده عن تمام الاسم ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر ، أبيضُ من أخت بني أباض » ، ومعناه : في درعها جسدٌ مبيض من أخت بني أباض ، ويكون « مِنَ أختِ » هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيضُ كائنٌ من أخت ، كقولهم : « أنت كريمٌ من بني فلان » ، ونحوه قول الشاعر :

وأبْيَضُ من ماءِ الحديدِ كأنّــــهُ شِهابٌ بَدا والليلُ داجٍ عَساكِرُهْ(1)

فقوله : « من ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره : وأبيضُ كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

---

(1) أنشد البغدادي هذا البيت في الخزانة (٣/٤٨٥ ، بولاق) .
والشهاب : النجم ، داج : مظلم . والاستشهاد بالبيت في قوله : « وأبيض من ماء الحديد » فان أبيض في هذه العبارة ليس أفعل تفضيل لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست « من » التي تدخل على المفضول نحو قولك : فلان أكرم خلقاً من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأطهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بـ « أبيض » بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أي مأخوذ ومصنوع من ماء الحديد ، والكلام في وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتي صفة مشبهة كما في هذا البيت ، وفي الشاهد الذي يليه فانه لا يمتنع أن يكون أبيض في قول الراجز :

* أبيض من أخت بني أباض *

وفي البيت المنسوب إلى طرفة : .... أبيضهم سربال طباخ

لَمّا دعاني السَّمْهَرِيُّ أجَبْتُهُ ... بأبْيَضَ من ماء الحديدِ صقيلِ(١)

وأما قولهم « إنما جَوَّزْنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ، ويجوز أن يثبتَ للأصل مالا يثبتُ للفرع » قلنا : هذا لايستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها : ماأفْعَلَهُ »(٢)، و « أفْعَلُ منه »(٣)؛ لأنها لازمت مَحالها، فصارت كعضو من الأعضاء،فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزَمُ ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ماتزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم يجز مما كان متركباً منها لملازمته المحل فلأن لايجوز مما كان أصلاً في الوجود ، وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .

* * *

(١) أنشد ابن يعيش (ص ١٠٤٦) عجز هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل ، والظاهر أن السمهري هنا اسم وأصل السمهري الرمح منسوب إلى رجل كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته ردينة ، فأحياناً ينسبون الرماح إليه هو فيقولون : رمح سمهري ، ورماح سمهرية ، وأحياناً يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديني .

(٢) في التعجب .

(٣) في التفضيل .

مسألة

القول في تقديم خبر « ما زال » وأخواتها عليهن

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لايجوز تقديم خبر « مادامَ » عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مازال » ليس بنفي للفعل ؛ وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حالُه في الفعل متطاولة ، والذي يدُلُّ على أنه ليس بنفي أنَّ « زال » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضداً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي ، نحو : « ماانتفى » صار موجباً فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مازال » ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها ؛ ولذلك لم يقولوا : « مازال زيدٌ إلاّ قائماً » كما لم يقولوا : « كان زيد إلا قائماً » ؛ لأن « إلاّ » إنما يؤتى بها لنقض النفي ، كقولك : « مامررت إلا بزيد » ، و « ماضربتُ إلا زيداً » نفيت المرور والضرب أولاً ، وأدخلت « إلاّ » فأثبتهما لزيد ، وأبطلت النفي ونقضته ؛ ولهذا إذاً قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ؛ فإذا دخلت « إلاّ » عليها أبطلت معنى النفي ؛ فزاد شبهها بليس فبطل عملها ؛ فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « مررت إلا بأحد » لم يجز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال ، فدل على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لايقال « كان زيد إلا قائماً » فكذلك لايقال : « مازال زيد إلا قائماً » فأما قول الشاعر :

حَرَاجيجُ ماتَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قفرا(١)

(١) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيبويه ١/٤٢٨ .

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يُروى « ماتنفك آلاً مناخة » والآل : الشخص ؛ يقال : « هذا آلٌ قد بدا » أي شخصٌ ؛ وبه سمي الآلُ ؛ لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

— كأننا رَعْنُ قُفٌ يرفعُ الآلا(١) —

أي يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثاني : أنه يروى : « ماتنفك إلا مناخةٌ » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روي بالنصب ، ولكن ليس هو منصوباً ؛ لأنه خبر « ماتنفك » وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ماتنفك على الخسف ، أي تظلم إلا أن تُناخ .

والوجه الرابع : أنه جعل « ماتنفك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول : « انفكت يد » فتوهم فيه التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر « مازال » عليها ؛ لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يأتي قبلهما لابعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لايعمل مابعده فيما قبله فكذلك هاهنا ؛ ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام « زيداً أضَرَبْتَ » ؟ لم يجز ؛ لأنك تقدم ماهو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك هاهنا ؛ إذا قلت : « قائماً مازال زيدٌ » ينبغي أن لايجوز ؛ لأنك تقدم ماهو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم « إن مازال ليس بنفي للفعل »

(١) هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدي ، وصدره : * حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا *
وتعدي فوارسنا: أي تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن بفتح الراء وسكون العين — أنف الجبل ، والقف — بضم القاف ، وتشديد الفاء — الجبل ، غير أنه ليس بطويل في السماء ، والآل : الذي تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخوص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : « الآل » ومعناه : ماذكرنا . يريد المؤلف أن الذي في بيت ذي الرمة هو « الآل » كالذي في هذا البيت . وقد تبين لك من تفسيرنا وجه قول المؤلف « وهو من المقلوب » يعني أن المعروف أن الآل هو الذي يرفع الشخوص ، وقد جاء في هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف في ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجاري على ألسنة العرب أن تجعل الآل رافعاً والشخوص التي نها عن القف مرفوعة .

وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً » قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنا كما أجمعنا على أن « مازال » ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ماهو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام .

وأما « مادام » فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها ؛ لأن « ما » فيها مصدرية لانافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « لاأفعل هذا مادام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائماً ، كقولك « جئتك مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفُوقَ النجم » أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حَذَفَ المضاف الذي هو الزمن ، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مُقامَهُ ، وإذا كانت « ما » في « مادام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لايتقدم عليه ، والله أعلم .

★ ★ ★

مسألـــة

القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : « ضَرَبَ ضرباً ، وقام قياماً » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : « قاوَم قواماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول « قامَ قياماً » فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صَحَّ لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : « الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « ضربتُ ضرباً » فتنصب ضرباً بضربتُ ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعـل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذكرُ تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكَّدِ قبل رتبة المؤكِّد ؛ فدل على أن الفعل أصلٌ ، والمصدر فرع .

والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً لامصادر لها خصوصاً على أصلكم ، وهي : نعم وبئس وعسى وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لاأصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لايتصور معناه مالم يكن فعلُ فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ ، ويَفْعَلُ ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه » ؛ لأنا نقول : لانسلم ،

بل سمي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : « مركبٌ فاره » ، و « مَشربٌ عذبٌ » أي : مركوب فاره ، ومشروبٌ عذبٌ ، والمراد به المفعول لاالموضع ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدراً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لااختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلةً تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصلٌ للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لايقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد ، نحو : الضربِ والقتْلِ ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصورٌ مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على مايدل عليه المصدر ، والمصدر لايدل على مايدل عليه الفعل ، ألا ترى أن ضَرَبَ يدل على مايدل عليه الضَرْبُ ، والضرب لايدل على مايدل عليه « ضَرَبَ »

وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة ؛ والفضة لاتدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلافَ الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفع , قولهم : « أكرم إكراماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو : « مكرِمٌ » و « مُكْرَمٌ » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه ؛ ولهذ قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » فلما سُمِّيَ مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وهذا دليل لابأس به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في د لهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنّ المصدر الذي لاعلة فيه ولا زيادة لايأتي إلا صحيحاً ، نحو :

« ضَرَبْتُهُ ضرْباً » وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر ، لافي فروعها .

الثاني : أنّا نقول : إنما صَحَّ لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لايدل على الأصلية والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : « يَعِدُ » ، والأصل فيه « يَوْعِدُ » فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ » والأصل فيها أَوْعِدُ ونَوْعِدُ ، وتَوْعِدُ . فحذفوا الواو — وإن لم تقع بين ياء وكسرة — حملاً على يَعِدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا : « أُكرِمُ » والأصل فيه « أأكرِمُ » فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ ، وتُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤَكْرِمُ ، وتُؤَكْرِمُ ، ويُؤَكْرِمُ ، كما قال الشاعر :

— فإنه أهْلٌ لأن يُؤَكْرَما —

فحذفوا الهمزة — وإن لم يجتمع فيها همزتان — حملاً على أُكرِمُ ؛ ليجريَ الباب على سَنَنٍ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم فكذلك هاهنا .

والثالث : أنّا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة ، نحو : « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ، فيجب أن يكون أصلاً » قلنا : كونه عاملاً فيه لايدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنّا أجمعنا على أن الحروف والأمثال تعمل في الأسماء ، لا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثاني أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضرباً » أي أوقع ضرباً ، كذولك « ضَرَبَ زيداً » في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « اضربْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكَّد » قلنا : وهذا أيضاً لايدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد زيدٌ ، ورأيتُ زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ » فإن زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ، ولا فرعاً عليه . فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إنّا نجد أفعالاً ولا مصادرَ لها » ، قلنا : خُلُوُّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لايخرج بذلك عن كونه أصلاً ، وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ؛ ألا ترى أنهم قالوا : « طيرٌ عَبَاديد » أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الاصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طيراً أبابيل » قال الله تعالى : « وأرسل عليهم طيراً أبابيلَ » أي جماعات في تفرقة وهو جمع لاواحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده « إبّوْلٌ » ، وزعم بعضهم أن واحده إبِّيلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولاً وإبيلاً قياساً وحملاً ، لااستعمالاً ونقلاً ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لافي قياس كلامهم .

ثم نقول : ماذكرتموه معارَضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيْلَهُ » ، و « وَيْحَهُ » ، و « وَيْهَهُ » ، و « وَيْبَهُ » ، و « وَيْسَهُ » ، و « أهلاً وسهلاً ومرحباً ، وسقياً ورعياً ، وأُفّةً وتُفّةً ، وتعساً ونكساً ، وبُؤساً ، وبُعداً ، وسُحْقاً ، وجوعاً ونُوعاً ، وجَدعاً ، وعَقراً ، وخيبةً ، ودَفْراً ، وتَبّاً وبَهْراً » . قال ابن ميادة :

تفاقد قومي إذ يَبيعونَ مُهْجتي ... بجاريةٍ بَهْراً لَهُمْ بعدها بَهْراً(۱)

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ماذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم : « إن المصدر لايتصور مالم يكن فعلَ فاعل ، والفعل وضع له « فَعَلَ ويَفْعَلُ » قلنا هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة مايدل عليه المصدر نحو : الضرب والقتل ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ ويَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : « ضرب زيدٌ » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لاتعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ماذكرناه تسميته مصدراً ، قولهم : « إن المراد به المفعول لا الموضعُ كقولهم مركب فاره ، ومشربٌ عذب أي مركوب فاره ، ومشروب عذب » قلنا : هذا باطلٌ من وجهين ؛ أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه .

والثاني : أن قولهم : « مركب فاره ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب ، وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال : « جرى النهر » والنهر لايجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : (تجري من تحتها الأنهارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم : « بَلَدٌ آمِنٌ » و « مكانٌ آمنٌ » فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : (وإذ قال إبراهيمُ رَبِّ اجعل هذا البلد آمناً) وقال تعالى : (أوَلَم يَرَوْا أنّا جعلنا حَرَماً آمناً) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بل مكرُ الليل والنهار) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : « ليلٌ نائمٌ » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

---

(۱) هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد — كما قال المؤلف — وقد أنشده ابن منظور في اللسان مرتين . وتفاقد قومي : يريد فقد بعضهم بعضاً ، وقد اختلف أهل اللغة في تفسير قوله : « بهراً » فقال قوم : أراد : خيبة لهم ، وقيل : أراد تعساً لهم ، وقيل معناه : غلبة لهم وقهراً ، أي غلبوا وقهروا ، قال الأعلم : « يقول : فقد بعض قومي بعضاً حيث لم يعينوني على جارية شغفت بحبها ، وعرضوني لتلف مهجتي حيالها ، فقهرهم العدو قهراً » .

لقد لُمتِنا ياأمَّ غَيْلانَ في السُّرَى ونِمْتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائِمِ(١)

أي بمنوم فيه ، ومنه قولهم « يومٌ فاجرٌ » فأضافوا الفجورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعــر :

ولـمّا رأيتُ الخيْلَ تَتْرى أثائجـاً علمتُ بأنَّ اليومَ أحمسُ فاجرُ(٢)

أي مفجور فيه ؛ والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ، وكلام العرب أكثر من أن تُحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشربٌ عذبٌ » موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف الفراهةَ والعذوبة للمجاورة على مابيّنا .

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

★ ★ ★

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة في ديوانه (٥٥٣) ، وهي إحدى النقائض بينه وبين الفرزدق .

(٢) لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وتترى : من المواترة ، وهي التتابع فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من « تخمـة » « أثائجاً » : جمع وثيج يريدون أنه قوي .

مسألة

هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : « ياآلَ عامِ » في ياآلَ عامر ، و « ياآلَ مالِ » في ياآلَ مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سُلْمَى :

خذوا حَظَّكُم ياآلَ عِكرمَ واحفظوا   أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغيبِ تُذكَرُ

أراد : « ياآل عِكرِمَةَ » إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس ، وقال الآخرُ :

أبا عُرْوَ لاتَبْعَدْ فكُلُّ ابن حُرَّةٍ   سَيَدْعوه داعي ميتةٍ فيُجيبُ(1)

أراد : « أبا عروة » . وقال الآخر :

إمّا تَرَيْني اليَوْمَ أُمَّ حَمْزِ   قاربْتُ بين عَنَقي وجَمْزِي

أراد : « أم حمزة » والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه ؛ ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛

---

(1) هذا البيت من شواهد شرح المفصل ص /١٨٥/ . « لا تبعد » أصل معناه : لاتهلك ، ولكنهم يريدون لاينقطع ذكرك . وموطن الاستشهاد بالبيت هو في قوله : « أبا عرو » فان هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رخمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه فان أصله : « يا أبا عروة » .

(2) العنق : ضرب من السير ، والجمز : أشد من العنق ويشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أم حمز » ، وشأنه شأن البيت السابق تماماً .

لأنهم لايرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لايقولون في حالة الاختيار في غير النداء ، « قامَ عامِ » في عامر ، ولا « ذَهَبَ مالِ » في مالك فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل الغداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ماكان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سوّغَهُ تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف فوجب أن لايدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وفَعِيلة كقولهم في النسب إلى جُهينة « جُهَنِي » وإلى ربيعة « ربَعِي » وإثباتها في باب فُعَيل وفَعِيل كقولهم في النسب إلى قُشَيْر « قُشَيْرِي » وإلى جرير « جَرِيرِيّ » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعيلة وفَعيلة دون باب فُعَيل وفَعِيل لأن النسب أثّر فيه وغَيّره ُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف باب فُعَيل وفَعيل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قريش « قُرَشِيّ » وإلى « هُذَيل » « هُذَلِيّ » وإلى ثقيف « ثَقَفِيّ » — بحذف الياء في إحدى اللغتين — فهو من الشاذ الذي لايُقاس عليه ؛ واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهي أن تقول : « قُرَيْشِيّ » و « هُذَيْلي » و « ثقيفيّ » ، وهو القياس ، قال الشاعر :

بكل قُرَيْشِيٍّ عليه مَهابَـــةٌ سَرِيعٌ إلى داعي النّدى والتكرُّمِ(١)

وقال الآخر :

هُذَيلِيّةٌ تدعو إذا هي فاخَرَتْ أباً هُذَلِيّاً من غَطارِفَةٍ نُجُدِ(٢)

وكما أن الحذف هاهنا إنما اختص بما غَيّرهُ النسب دون غيره ، فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنما يختص بما غَيّره النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والنكرة .

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ٢/٧٠ ولم يعزه .

(٢) هذا البيت من شواهد الزمخشري في المفصل ، والاستشهاد بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله : « هذيلية » والثاني في قوله « أبا هذليا » فان الشاعر قد جمع فيه بين اثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما مااستشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

أودَى ابنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ إنَّ ابن جُلْهُمَ أمسى حَيَّةَ الوادي(١)

أراد « جُلْهُمَةَ » فحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

ألا أضحت حِبالُكُمُ رِمامـــا وأضحت منك شاسعة أمامـــا(٢)

أراد « أمامة » وقال الآخر :(٣)

إنَّ ابنَ حارثَ إنْ أشتقْ لرؤيتــه أو أمتدحه فإنَّ الناس قد علمــوا

---

(١) هذا البيت من كلام الأسود بن يعفر — بالفاء — وهو من شواهد سيبويه ١/٣٤٤ . أودى بها : ذهب بها . الصرمة : القطعة من الإبل مابين الثلاثين إلى الأربعين . حية الوادي : كناية عن حمايته ناحيته . ومحل الاستشهاد هو : « جلهم » ، والعرب سمت المرأة جلهم والرجل جلهمة ، فيجوز أن يكون الشاعر قد عنى أمه أو أباه ، فان كان عنى أباه فقد رخم مع أنه غير منادى ، وقد أبقى الشاعر فتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف . وإن كان عنى أمه فليس في البيت ترخيم ولا استشهاد ، وتكون فتحة « جلهم » نائبة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، كزينب ورباب .

(٢) هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، وروايته في الديوان على قلق في وزنه (ص ٥٠٢) : :

أصبح حبل وصلكم رمامــا وما عهد كعهدك ياأمامــا

أما الاستشهاد بالبيت على رواية النحاة ففي قوله : « أماما » إذ رخمه الشاعر فحذف التاء في غير النداء وأبقى الفتحة قبل التاء المحذوفة ، فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة يجيء على الوجهين اللذين يجيء عليهما ترخيم المنادى ، تعني أنه يجوز عند الضرورة ترخيم الاسم الذي ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتعامل الحرف الذي صار آخر الكلمة بالذي يستحقه من حركات الإعراب ، ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة على حركته التي كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركة الإعراب مقدرة على الحرف الذي حذف : وهذه لغة من ينتظر ؛ أما الأولى فلغة من لا ينتظر .

(٣) هذا البيت من كلام أوس بن حبناء ، وهو من شواهد سيبويه ١/٣٤٣ ، والمراد بـ ابن حارث ابن حارثة بن بدر الغداني سيد بني غدانة بن يربوع بن تميم . وقد رخم الشاعر « حارث » فحذف التاء منه وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته على لغة من ينتظر ، لهذا لايجوز إعرابه إعراب الأسماء الممنوعة من الصرف ، لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث .

أراد « ابن حارثة » . وقال الآخر :

أبو حنشٍ يُؤرِّقني وطَلْـــقٌ ... وعمّارٌ وآونَةً أُثَـــالا(١)

أراد « أثالة » . وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أُثال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونةً أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقني » كأنه قال : يؤرقني وأثالا . وقال بعض بني عبس :

أرِقَّ لأرحامٍ أراها قريبـةً ... لحارِ بنِ كعْبٍ لا لِجَرْمٍ وراسِبِ(٢)

أراد : « الحارث بن كعب » وعَبْسٌ والحارث بن كعب بن ضَبّة إخوةٌ فيما يزعمون .

وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لاخلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع مااستشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم : « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لوكان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ماذهبتم إليه ، والله أعلم .

---

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن أحمر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ .

(٢) أرق : أعطف . الأرحام : جمع رحم ، وهو في الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به القرابة مطلقاً . وجرم : قبيلة من قضاعة ، وراسب : قبيلة أيضاً . وقد حذف الشاعر الثاء من « الحارث » ترخيماً في غير المنادى وأبقى الحرف قبل الثاء على حركته على لغة من ينتظر كما رأينا .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذي وقع من العرب في أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين الإبقاء على حركة ماقبل المحذوف وهو لغة من ينتظر ، والثاني : تحريك الحرف بالحركة التي يقتضيها العامل ويسمى هذا لغة من لاينتظر ، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعاً نظراً منه إلى ماورد عن العرب .

★ ★ ★

مسألـــة

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

فزجَجْتُهـــا بِـمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَةَ(١)

والتقدير : زَجَّ أبي مزادةَ القلوصَ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقَلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمُرُّ على ماتَسْتَمِرُّ ، وقد شَفَتْ غلائلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنها صُدُورِهَا(٢)

والتقدير : شَفَتْ غلائلَ صُدورِها عَبْدُ القيس منها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

يُطِفْنَ بحوزِيِّ المراتِـــعِ لَمْ تُرَعْ بواديه من قرعِ القِسِيِّ الكنائنِ(٣)

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لايعرف قائلها : زججتها : طعنتها بالزج ، والزج – بضم الزاي ، وتشديد الجيم – الحديدة التي تركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدة التي تركب في أعلى الرمح فهي السنان بزنة الكتاب .

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها أيضاً ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع .
وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، ويراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « شفت غلائل عبد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله غلائل ، والمضاف إليه الذي هو قوله صدورها بأجنبي ، وهو فاعل شفت .

(٣) هذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم ، انظر الديوان / ١٦٩ / ، والبيت في وصف بقر الوحش ، و « تطفن » أي : تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً ؛ أي : استدار ، وأطاف فلان بالأمر ، إذا أحاط به .

والتقدير : من قَرْعِ الكنائنِ القِسِيِّ .

وقال الآخر :

فأصْبَحَتْ بعد خَطَّ بَهْجَتِهـــــا ‌ ‌ ‌ كأنَّ قفراً رُسُومَها قَلَما(١)

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصلَ بين المضاف الذي هو « بعدَ » والمضاف إليه الذي هو « بهجتها » بالفعل الذي هو « خَطَّ » وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومَها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلامُ واللهِ زَيْدٍ . وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعضَ العرب يقول : إن الشاة تجترُّ فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، بقوله : « والله » . وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أوْلى ، وقد قرأ ابن عامر أحدُ القراء السبعة (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركينَ قتلُ أولادَهم شُرَكائِهم) بنصب « أولادهم » وجر « شُرَكائهم » ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : أولادهم ، والتقدير فيه : قَتْلُ شُرَكائهم أولادَهُمْ ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أوْلى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ذلك لأنالمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة :

---

(١) أنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يعزه ، وهذا البيت مهلهل النسج مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأنيس ، وذهاب المعالم ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها ، ففصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله وبين كأن واسمها وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، فصار أحجية من الأحاجي ، واستشهاد المؤلف به في قوله « بعد خط بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « بعد » والمضاف إليه ، وهو قوله « بهجتها » بأجنبي وهو قوله « خط » وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذي في آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله « رسومها » وأصل هذه العبارة : كأن قلماً خط (هو) رسومها . .

لَمّا رَأَتْ ساتيدَما استَعْبَرَتْ   لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها(١)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير لِلّه دَرُّ مَن لامَها اليومَ ، وقال أبو حَيّة النميري :

كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يَوْماً   يَهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ(٢)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكفِّ يَهوديٍّ يوماً . وقال ذو الرمة :

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا   أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ(٣)

وقالت امرأةٌ من العرب دُرْنا بنتُ عَبْعَبَةَ الجَحْدَرِيَّةَ ، وقيلَ : عَمْرَةُ الخُثَمِيَّةُ :

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا لَهُ   إذا خافَ يوماً نَبْوَةً فَدَعاهُما(٤)

---

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن قميئة صاحب امرىء القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذي يقول فيه :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه   وأيقن أنا لا حقان بقيصرا

والبيت من شواهد سيبويه ٩١/١ . وساتيدما : جبل عند ميافارقين ، واستعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدها عن أهلها ، والعرب تقول « لله در فلان » إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغاية في شيء ما ؛ وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقاً إليها ، ثم قال : لله در من لا مها اليوم على بكائها ، يتعجب من شأن لائمها وينكر عليه فعله لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للومها . ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله : « فان قوله « در » مضاف ، وقوله « من لامها » اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله « اليوم » .

(٢) هذا البيت من كلام أبي حية النميري ، واسمه الهيثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١ .

وصف أبو حية رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودي لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابته بعضها متقارباً وبعضها مفترقاً متبايناً لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله « يزيل » يفرق مابينها ويباعده .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بكف يوماً يهودي » فان قوله « كف » مضاف إلى قوله « يهودي » وقد فصل بينهما بالظرف « يوماً » .

(٣) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيبويه ٩٢/١ .

(٤) هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة في تسميتها ، والبيت من شواهد سيبويه ٩٢/١ . وأصل النبوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة ، رثت أخويها فهي تقول لقد كانا لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين ينصرانه إذا دهمه العدو ، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه . وهنا أيضاً فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو قوله « في الحرب » .

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من أخا له في الحرب ؛ لأن الظرف(١) وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ماأنشدوه فهو مع قلته لايعرفُ قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ماحكى الكسائي من قولهم « هذا غلامُ والله زيد » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : « فتسمع صوتَ والله ربِّها » فنقول إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغواً » لزيادتها في الكلام في وقوعها غيرَ موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أنّا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) فلا يسوغُ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لاتقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ، ووهْم القارىء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة ؛ وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشأم « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل(٢) على صحة ماذهبنا إليه ، واللهُ أعلم .

---

(١) قوله : «لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق « وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » .

(٢) أي مدل وهي القراءة ، وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ماذهبنا إليه .

مسألـــة

(هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بكَ وزيد » وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزةالزيات — وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبدالوارث ، وقال تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهنّ وما يتلى عليكم) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى: (لكنِ الرّاسخونّ في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة) فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى : (وصدٌ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومَن لستم له برازقين) فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

فاليوم قرّبتَ تهجونـــا وتشتمنـــــا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ(١)

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام . وقال الآخر :

---

(١) معنى البيت : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لايتعجب منها . والاستشهاد في قوله : « فما بك والأيام » ، حيث عطف قوله « الأيام » بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء في قولـه « بك » من غير أن يعيـد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر .

أكثُر على الكتيبـــــــة لا أبالي ... أفيها كان حتفي أم سِواهـــــا

فعطف « سواها » بأم على الضمير في « فيها » والتقدير : أم في سواها .

وقال الآخر :

تُعلّقُ في مِثلِ السّواري سيُوفُنـــا ... وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانِفُ(١)

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في « بينها » والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفانف ، يعني أنّ قومه طوال ، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط — وهو المكان المطمئن من الأرض — ونفانف : واسعة ، أي بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب » على الضمير المخفوض في « بينها » . وقال الآخر :

هلا سألتَ بذي الجماجمِ عنهمُ ... وأبي نُعيمٍ ذي اللواء المُحْرِقِ(٢)

فأبي نعيم : خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « عنهم » ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور — والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لايكون إلا متصلاً ، بخلاف ضمير المرفوع

---

(١) من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٠٠) . الغوط : جمع غائط وهو المطمئن من الأرض ، ونفانف جمع نفنف — بوزن جعفر — الهواء بين الشيئين . وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف. وفسر الأصمعي النفنف بالمهواة بين الجبلين. ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «فما بينها والكعب» حيث عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المخفوض باضافة الظرف — وهو قوله بين — إليه ، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، وهو يدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروه على حال الضرورة .

(٢) ذو الجماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتحه ، قال ياقوت « جماجم بالضم وهو من أبنية التكثير ، والمبالغة ، وذو جماجم : من مياه العمق ، على مسيرة يوم منه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً » . وقال ابن منظور « والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع في ديار تميم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب في الإسلام معروف » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « عنهم وأبي نعيم » حيث عطف قوله « أبي نعيم » بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بعن ، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه — وهو حرف الجر الذي هو عن — مع المعطوف . وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

والمنصوب — فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار . وعطفُ الاسم على الحرف لا يجــوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لايجوز العطف عليه . كما لايجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « ياغلامِ » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لايُفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لايجوز عطف المضمر المجرور ؛ على المظهر المجرور فلا يجوز أن يقال « مررتُ بزيدٍ وكَ » فكذلك ينبغي أن لايجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال «مررتُ بك وزيدٍ» لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لايجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) فلا حجة لهم فيه مــــن وجهين ؛ أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم . وجوابُ القسم قولُه : (إنّ الله كان عليكم رقيباً) والوجـــه الثاني : أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سنذكر طرفاً منها مستوفىً في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (ويستفتونك في النساء ، قلِ اللهُ يفتيكم فيهنّ وما يُتلى عليكم) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن مايتلى عليكم ، وهو القرآن . وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لاعلى الضمير المجرور في (فيهنّ) .

وأما قوله تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل . وتقديره أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابنَ السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضرّاء) فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب :(١)

لايَبعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازلون بكلِّ معتركٍ ... والطيِّبين معاقدَ الأُزْرِ

فنصبتْ الطيبين على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضاً « الطيِّبون » بالرفع أي : وهم الطيبون ، وقال الشاعر :(٢)

إلى الملكِ القرْمِ وابنِ الهمامِ ... وليثِ الكتيبة في المزدَحَمْ
وذا الرأي حينَ تُغمُّ الأمورُ ... بذاتِ الصليل وذاتِ اللجُمْ

---

(١) هذان البيتان من كلام الخرنق أخت طرفة بن العبد . هما من شواهد سيبويه . المعترك : اسم مكان الازدحام في الحرب . ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفاً لايحله لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغلبة على العدو وبالكرم ونحر الإبل للأضياف وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعفة عن الفواحش لا يدنون منها ولا يقربونها .

(٢) أنشد الزمخشري أول هذين البيتين في الكشاف ١/١٥ ط بولاق ، والقرم : الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث الكتيبة الشجاع الفاتك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة . تغم الأمور : أي تتغطى.. وذات الصليل وذات اللجم : معارك الحرب وأصل الصليل : صوت السيوف ، واللجم جمع لجام : العنان الذي يقود به الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا في قوله « وذا الرأي » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعني .

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك هاهنا ، وقال الآخر :(١)

وكلُّ قومٍ أطاعــوا أمرَ مُرشدهمْ ... إلا نُميراً أطاعتْ أمــرَ غاويهـــا
الظاعنينَ ولمّا يُظعنوا أحـــــداً ... والقائلونَ : لِمَنْ دارٌ نُخلّيها

فرفع « القائلون » على الاستئناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لاخلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله (بماأنزل إليك) فكأنه قال: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روي عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : وما أكتب ؟ فقيل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المحلّ أعمل قوله « اكتبْ » في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ماقبلها فكتبها على لفظ المحلّ .

وأما قوله تعالى : (وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ) فلا حجة لهم فيه ، لأن المسجد الحرام ، مجرور بالعطف على (سبيل الله) لابالعطف على (به) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صددته عن المسجد » ولا يكادون يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومَنْ لستم له برازقين) فلا حجة لكم فيه ، لأنّ (مَن) في موضع نصب بالعطف على (معايش) أي : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيدَ والإماء .

وأما قول الشاعر : فاذهبْ فما بك والأيام مِن عجبِ .

---

(١) هذان البيتان من شواهد سيبويه ١/٢٤٩ . غاويها : مغويها أي باعثها على الغي . وقوله : « الظاعنين ... » يريد أنهم يفارقون ديارهم خوفاً من عدوهم وأنهم لا يستطيعون أن يحملوا أحداً على مفارقة داره . والاستشهاد بـه في « والقائلون » حيث رفعه على القطع باضمار مبتدأ . والتقدير هم القائلون . ويجوز أن يكون قوله « الظاعنين » تابعاً لقوله « نميرا » .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القسم ، لابالعطف على الكاف في « بك » . وأما قول الآخر : أفيها كان حتفي أم سواهـا

فلا حجة فيه أيضاً ، لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف ، وليس مجروراً على العطف لأنها لاتقع إلا منصوبة على الظرف . وقد ذكرنا ذلك في موضعه .

وأما قول الآخر : وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ماذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ماكل بيضاء شحمةً ولا سوداء تمرة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية لدلالة الأولى عليها . وقال الشاعر :

أكلَّ امرئٍ تحسبيـــن امـــرأً ونارٍ توقّـــدُ بالليـــل نـــارا

أراد « وكل نار(1) » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم . وبهذا يبطل قول من توهّم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيميَّ تيمِ عَدِيٍ » اسمٌ في موضع خفض ؛ لأنه أبدل فيها « تيمِ عدي » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدي ، فحذف « صاحب » وجر مابعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير الثّبات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر : وأبي نُعيمٍ ذي اللــواء المُحْرِقِ

ثم لو حمل ماأنشدوه من الأبيات على ماادعوه لكان من الشاذ الذي لايقاس عليه ، والله أعلم .

---

(1) البيت من شواهد سيبويه ، وينسب إلى أبي داود الإيادي . ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل ناراً ؟ . والاسـ اد بالبيت ههنا في قوله : « ونار » فان هذه الواو عاطفة و « نار » يحتمل وجهين من الإعراب : الأول : يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل في قوله « كل امرىء » وعلى هذا الوجه يكون الشاعر قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام أتحسبين كل امرىء امرأ وكل نار نارا ، فكل امرىء : مفعول أول لتحسبين ، وامرأ : مفعوله الثاني ، وكل نار : معطوف على كل امرىء ، ونارا معطوف على امرأ ، فعطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ؛ فهو عطف اثنين على معمولين لعامل واحد وهو تحسبين ، وكل مافيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذي يعنيه المؤلف باستشهاده بهذا البيت في هذا الموضع . والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت على جملة ، فتقدر فعلا كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولا أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : أتحسبين كل امرىء امرأ وتحسبين كل نار ناراً ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولا من الوجه السابق لما فيه من كثرة المحذوفات .

مسألة (المسألة الزنبورية)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : « كنتُ أظنُّ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنبُور فإذا هو إياها » . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هي » .

اما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ؛ حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومَن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال سيبويه : هذا سوءُ أدبٍ ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عَجَلَة وحِدَّة . ولكن ماتقول في من قال « هؤلاء أبُونَ ومررت بأبينَ » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدَّر فأخطأ . فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لاأكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظنُّ أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؛ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقال له الكسائي : لَحَنْتَ ثم سأله عن مسائل من هذا النحو : « خرجت فإذا عبدالله القائمُ والقائمَ » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجزْ النصبَ ، فقال له يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوبٍ ووفدت عليك من كل صقعٍ ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المِصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم . فيحضرون ويُسألون فقال له يحيى وجعفر قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثَرْوان ، فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي

وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع . وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملا ، فإن رأيت أن لاترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي ، وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ، فدل على صحة ماذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان والظرف يرفع مابعده ، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ ، لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجَدْتُ على ماقدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هاهنا مايصلح أن يكون خبراً عنه ، إلا ماوقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال « فإذا هو هي » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما ماروَوه عن العرب من قولهم « فإذا هو إياها » فمن الشاذ الذي لايُعبأ به كالجزم بلن والنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم أُعطوا على متابعة الكسائي جُعْلاً ، فلن يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدْتُ » فباطل ، لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل ويُنصب بها مفعولان كقولهم « وجدتُ زيداً قائماً » فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم : « حسبُك زيدٌ » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل . وكقولهم « أحسِنْ بزيدٍ » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم « رحم

الله فلاناً » لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء وكقوله تعالى في قراءة من قرأ بالرفع (لاتُضارُّ والدةٌ بولدها) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي . وكقوله تعالى : (فهل أنتم منتهون) أي : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر . وكقوله تعالى : (فليمدُدْ له الرحمن مدّا) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : (والوالداتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ) أي : ليرضعن ، لفظه الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأماكن التي لاتحصى كثرة . فكذلك نقول نحن هاهنا : « إذا » بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده . فوجب أن يقال « فإذا هو هي » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعملَ وجدت ، فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثاني على أنهما فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين . وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل . وأما قول أبي العباس ثعلب « إنَّ هو في قولهم فإذا هو إيّاها عمادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين لأن العماد عند الكوفيين — الذي يسميه البصريون الفصلَ — يجوز حذفه من الكلام ولا يختلُّ معنى الكلام بحذفه . ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذي هو الفصل من قولك « كان زيدٌ هو القائمَ » فقلت « كان زيدٌ القائمَ » لم يختلَّ معنى الكلام بحذفه ، وكان الكلام صحيحاً . وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه . ولو حذفته هاهنا من قولهم « فإذا هو إياها » لاختلَّ معنى الكلام ، وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير (فإذا إياها) وهذا لامعنى له ولا فائدة فيه ، فبطل ماذهبوا إليه . والله أعلم .

★ ★ ★

مسألة

(هل يجوزُ مَدُّ المقصور في ضرورةِ الشعر ؟)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قَصْرُ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ؛ فذهب إلى أنه لايجوز أن يمد من المقصور مالا يجيء في بابه ممدود ، نحو فَعْلَى تأنيث فَعْلانَ نحو سَكْرَى وعَطْشَى ؛ فهذا لايجوز أن يمدّ ؛ لأن مذكره سكران وعطشان ، وفَعْلَى تأنيث فَعْلانَ لا تجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل مايقتضي القياسُ أن يكون مقصوراً وكذلك لايجوز أن يُقْصَرَ من الممدود مالا يجيء في بابه مقصور ، نحو تأنيث أفعل نحو بيضاء وسوداء ؛ فهذا لايجوز أن يُقْصَر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفَعْلاء تأنيث أفْعَلَ لايكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون ممدوداً ، فأما ماعدا مايوجبُ القياسُ أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مَدُّ « رَحًى ، وهُدًى ، ورحجىً » لأنهما إذا مدت صارت إلى مثال سَمَاء ودُعَاء ورِداء ، ويجوز عنده قصر « سماء ، ودعاء ، ورداء » لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رَحىً وهُدًى ورحجىً ، فأمّا مالا مثال له من المقصور والممدود إذا مُدَّ وقُصِرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر؛فهذاتفصيلالمذاهب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مدّ المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :(١)

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعْلاء وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَرَاء
أنْ نِعْمَ مأكُولاً عَلَى الخَوَاء يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاء
« يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاء »

(١) هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور في مادة (ل ه ا) . والسعلاء – بكسر السين وسكون العين – أصله السعلاة ، قيل : هي الغول ، وقيل : ساحرة الجن ، وتجمع على السعالي ، والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلاة .

والسعلاءُ والحواء واللهاءُ كله مقصور في الأصل ، ومَدَّه لضرورة الشعر ؛ فدلّ على جَوَازه ، وقال الآخر :

١ – إنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللهِ ؛ فهذَا يُعْطَى، وَهذَا يُحَدُّ(١)

فمدّ الغناء وهو مقصور ، فدلّ على جَوَازه ، وقال الآخر :

٢ – سَيُغْنِيني الذي أغْنَاكَ عَنِّي فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَـاءُ(٢)

وقول الآخر :

٣– لَمْ تُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتَ، وَلكنْ مَرْحَبًا بالرِّضَاء مِنْكَ وَأهْلا(٣)

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباعُ الحركاتِ التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ، فإشباع الضمة كقوله : « كأنَّ في أنْيَابِهَا القَرَنْفُولُ »

أراد « القَرَنْفُلَ » وإشباعُ الكسرة كقوله :

« لا عَهْدَ لي بِنِيضَــالْ »

أراد بِنِضَالٍ ، وإشباعُ الفتحة كقوله :

« أقُولُ إذْ خَرَّتْ على الْكَلْكَال »

---

(١) يحد – بالبناء المجهول – أي يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « والغناء » فان هذه الكلمة في الأصل مقصورة ، والغنى – بكسر الغين مقصورا – ضد الفقر ، وفي الحديث : « خير الصدقة ماأبقت غنى » وفي رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غني يغنى » بوزن رضي يرضى ، وقد مده الشاعر في هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) ومحل الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فان أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصوراً ، ولكن الشاعر مده حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٣) شخص الرجل يشخص – مثل فتح يفتح – شخوصاً ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ومحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « بالرضاء » فان أصله الرضا مقصوراً ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامة الوزن مده ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود .

أراد الكلكل ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لاتكون في الممدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مَدَّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردَّه إلى غير أصل ، وذلك لايجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ؛ فإنه إنما جاز لأنه رَدٌّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رَدٌّ إلى غير أصله ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصله ، وهذا لاإشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

• قَدْ عَلِمَتْ أمُّ أبي السِّعْلاءِ •

الأبيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ؛ لأنها لاتعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

• إنَّما الفَقْرُ والغِنَاءُ مِنَ اللهِ •

وقول الآخر :

• فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ •

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغَنَاء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :

وَلا تَجْعَلِيني كَامْرِئٍ لَيْسَ هَمُّهُ ... كَهَمِّي ، وَلا يُغْني غَنَائِي وَمَشْهَدي(١)

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أي فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما تقول : وَالَيْتُه أوَالِيهِ وِلاء ، وعاديته أعاديه عِدَاء بمعنى وَالَيْتُهُ ، قال امرؤ القيس :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ ... دِرَاكاً ، وَلَمْ يُنْضَحْ بماء فَيُغْسَلِ(٢)

فكذلك هاهنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... ... وَلكِــــــــن ... مَرْحَبَاً بالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلا

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مُرَاضاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف — إلى آخر ماذكروه » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هنا لئيؤدّي إلى تغييرٍ واحدٍ ،

(١) هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكري المعلقة (انظر شرح التبريزي ص ٩٦) ليس همه كهمي : يريد ليس عزمه مثل عزمي ولا طلبه للمعالي مثل طلبي ، ولا يغني غنائي : أي لا ينفع في المواطن التي أنفع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد يريد أنه لا يكون مثله في المواطن التي تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات .

(٢) هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندي (انظر شرح التبريزي على المعلقات ص ٤٦ ط السلفية) . وعادى : معناه والى بين اثنين في طلق واحد ولم يعرق ، تقول : عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طعنهما طعنتين متواليتين ، والعداء : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخــر في طلق واحد ، ودراكاً : أي مداركة ، وهو مصــدر في موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة وأنه يدرك الوحــش ويمكن راكبه من صيدهـا من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى انه لا يعرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فانه بكسر العين المهملة مصدر عادي ، وهو ممدود قياسي ، وغرض المؤلف من إنشاد هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » في البيتين اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكــن لا على أنهما مصدر غني كرضي ، بل على أنهمـا مصدر « غاني » أي فاخر في الغنى ، ولست في حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تعسف » وقد وافق الكوفيين في هــذه المسألة ابن ولاد ابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف في قوله تعالى (يكاد سنا برقــه يذهب بالأبصار) بمد السنا وأصلــه مقصور ، فاذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور في سعة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ها هنا فإنه يؤدّي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز مايؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز مايؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ماذهب إليه الفراء — من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

وَالْقَارِحَ الْعَدَّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ   مَا إنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا(١)

فقصر « العَدَّاء » وهو فَعَّال من العَدْو ، وفَعَّال لتكثير الفعل ، نحو « ضَرَّاب وقَتَّال » ولا يجيء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

وَلكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً   بِفِيَّ مِنِ اهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إثْلِبِ(٢)

فقصر « إهْدَاهَا » وهو مصدر أَهْدَى يُهْدِي إهداء ، ولا يجيء في بابه مقصور ، ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشْبَهَ ذلك ، وقال الآخر :

---

(١) هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة الأعشى ميمون مطلعها قوله :

رحلت سمية غدوة أجمالها   غضبى عليك ، فما تقول بدالها ؟!

القارح : أراد به الفرس الذي اكتمل سنه ، والطمرة — بكسر الطاء والميم جميعاً مع تشديد الراء — الوثابة ، ويقال : هي المشرفة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فان أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) أنشد ابن منظور هذا البيت (ش ل ب) ولم يعزه ، وقوله « بفي » أي بفمي ، وهو متعلق بقوله أهدي ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر إثلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر إثلب من إهدائي إياها ، والإثلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : الأثلب بلغة أهل الحجاز الحجر . وبلغة تميم التراب ، وهمزة الإثلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « أهداها » فان أصل هذه الكلمة « إهداءها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداء — مثل أكرمه يكرمه إكراماً — فهو ممدود قياسي ، ولم يجيء في باب المصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحمل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يعطي إعطاء ، وأبقى يبقي إبقاء ، وأرضى يرضي إرضاء ، وهلم جراً ، وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ماذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

فَلَوْ أنَّ الأطِبّا كَانَ حَوْلِي وكَانَ مَعَ الأطِبّاءِ الأسَاة

فقصر « الأطِبّاء » وهو جمع طبيب ، ولا يجيء في بابه مقصور ، لأن القياس يوجب مَدَّه ، لأن الأصل في طبيب أن يجمع على طُبُبَاء على مثال فُعَلاء ، كشريف وشُرَفَاء وظريف وظُرَفَاء ، إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعَلاء إلى أفْعِلاء فصار أطْبِبَاء ، فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستثقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أطِبَّاء ، وكذلك حكم ماجاء على هذا المثال في جمع فَعِيل من المضاعف ، كقولهم : حَبِيب وأحِبَّاء ، وخَلِيل وأخِلاَّء ، وجَلِيل وأجِلاَّء ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأطِبّا » فقصر مايوجب القياسُ مَدَّه دلَّ على فساد ماذهب إليه ، والله أعلم .

★ ★ ★

مسألة

(وزن « سَيِّد ومَيِّت » ونحوهما)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدٍ ، وَهَيِّنٍ ، وَمَيِّتٍ » في الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوِيد وَهَوِين وَمَوِيت .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيْعِلٌ — بكسر العين — وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيْعَلٍ بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن أصله فَعِيلٌ نحو : سَوِيد وهَوِين ومَوِيت لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف فَيْعَل ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلُّوا عين الفعل كما أعلت في « سَادَ يَسُودُ » وفي « مَاتَ يَمُوتُ » فقدمت الياء الساكنةُ على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله سَوِيد وهَوِين ومَوِيت ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في « سَادَ وَمَاتَ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل بفَعَل ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفَعَل ويخرج على هذا نحو سَوِيق وعَوِيل ، وأنه إنما صح لأنه غيرُ جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فَيْعَل ؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فمنها فُعَلَة في جمع فاعل نحو قاض وقُضَاة ، ومنها فَيْعَلُولة نحو كَيْنُونة وقَيْدُودة ، والأصلُ كَيَّنونة وقَيَّدُودة .

والذي يدلُّ على ذلك أن الشاعر يردُّه إلى الأصل في حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

قَــدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا القَرِينَهْ ... وَشَحَطَتْ عَــنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ

يَالَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَـــــا سَفِينَهْ ... حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيْنُونَهْ(١)

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحان ، وأصله رَيِّحان ـ بالتشديد ـ على فَيْعَلَان ، وأصل رَيِّحان « رَيْوَحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشدودة ، وكما خففوا سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت ، إلا أن التخفيف في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحـــــو كَيْنُونة وقَيْدُودة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مـــــع الياء على سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهيباب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قلّت حروفُه نحو سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كَيْنونة وقَيْدودة . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضَّى . كما يقال : غازٍ وغُزَّى ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا وعوّضوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عِدَة ، فعوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيْنُونه وقَيْدُودة فالأصل كونونة

---

(١) هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدهـا ابن منظور (ك و ن) . وشحطت : بعدت ، والظعينة : أصلها المرأة مادامـت في الهودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلـق على المرأة إطلاقاً وقوله « ياليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « ياليت أنـا ضمنا » ومحل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله « كينونـة » فان البصريين ذهبوا إلى أن الأصـل في هذه الكلمـة هو ماورد في هذه الأبيات بفتح الكاف وتشديد الياء مفتوحة – وأن الأصل الأصيل في هذه الكلمـة كيونونـة – بفتح الكاف وسكون الياء وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما وهي الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وذلك لأنهـا أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيموعة وديمومة وقيدودة « لأنها من هاع يهوع هواعا – بضم ففتح – وهيموعة ، أي قاء ، ومن دام يدوم دواما – بفتح الدال – وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدودة ، كل هذا أصله بياء ساكنة فواو مفتوحة ، بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنـا ، ثم أدغمت الياء في اليـاء ، وهذا الوزن قليل في واوي العين كثير فيمـا كانت عينـه ياء ، نحو طار يطير طيرانـاً وطيرورة ، وحاد يحيد حيودا وحيدة وحيدودة ، كل هذا أصلـه بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى اليائين ، فصار بياء ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيـد وميت وطيب وهين ، فان الأصـل في هذه الألفاظ تشديد اليـاء .

وقودودة على فَعْلُولة نحو بُهْلُول وصُنْدُوق. إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر مايجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرورَةً وصار صَيْرورة وسار سَيْرورة وحاد حَيْدودة ، ففتحوه حتى تسلم الياء(١) ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بنائها : وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقلبوا الواو ياء في نحو كَيْنُونة وقَيْدودة . كما قالوا الشَّكَاية وهي من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدِّرَاية والرِّوَاية والسِّقَاية والرِّمَاية فكذلك هاهنا » لأنا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضِّى كما يقال غاز وغُزَّى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضِّى كغاز وغُزَّى لكان ينبغي أن لايلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قضًّى وقُضَاة كما قالوا : غُزَّى وغُزَاة ، لأن فُعَّلاً ليس بمهجور في أبنيتهم ، وهو كثير في كلامهم . فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ماذكرتموه مجرد دعوى لايستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فَعْلُولة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُونة وقُودُودة » ؛ لأنه لم يوجد هاهنا مايوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَّبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ماجاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيعوعة — من الهُوَاع وهو القيء — فليس كجَعْلُ الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لاوجه له .

والذي يدلُّ على صحة ماصرنا إليه أن فَيْعَلُولا بناء يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيْتَعور ، وعَيْطَموس ، وفَعْلُول لايكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوقُ » قال الراجز :

---

(١) لأنه إذا بقيت الضمة لوجب قلب الياء واواً ، لسكونها بعد ضمة كما قلبوها في موسر اسم الفاعل من أيسر .

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأتْباعٍ أُخَرْ   الطّامِعِينَ لايُبالُونَ الغُمَرْ(١)

وهم خَوَلٌ باليمامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ؛ فما صرنا إليه له نظير في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لانظير له في شيء من كلام ، ثم ألزموا — مع حمله على شيء لانظير له في كلامهم — قَلْبًا لانظير له في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيْعَلا — بفتح العين — » فاحتجّ بأنه وجد فَيْعَلاً بفتح العين له نَظيرٌ في كلامهم ، ولم يجدوا فَيْعِلابكسر العين فجعله فيعلا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيّ بِصْرِي وكما قالوا في أُمَوِي: أَمَوِي، وكما قالوا «أُخْتٌ» والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أَخَوَة ، وكما قالوا « دُهْرِي » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدَّهْر ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتلّ فَيْعَل ؛ قال الشاعر :

« مَابَالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ »(٢)

فدل على أنه فَيْعَل بفتح العين ، والشَّعِيب : المَزَادة الضخمة ، والعَيَّن : المتعينة ، وهي التي يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أي خُرَزها ، فينفتح السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيِّنْ قِرْبَتَكَ » أي صُبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخَرْزِ .

---

(١) هذان البيتان من مشطور الرجـز ، من رجز للعجاج بن رؤبة يمدح فيه عمر بن عبيدالله بن معمر ، صعفوق : أصلهم خول — أي خدم وأتباع — باليمامة . وقال ابن الأعرابي : هم قوم من بقايـا الأمم الخاليـة باليمامة ضلت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، وعلى كل حال فان العجاج يريد في هذا الموضع أرذال الناس وضعافهـم الذين لا قديم لهم يردعهـم عن إتيان المنكرات . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « صعفوق » فقد رواه نقلة اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يجيء في كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم ينكرون هذا الوزن بتة ، ومن هؤلاء المنكرين من رووه بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمي ، قال الجوهري « بنو صعفوق : خول باليمامة » وهو اسم أعجمي ، لاينصرف للعجمـة والمعرفة ، ولم يجيء على فعلول شيء غيره » .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج . وقوله « مابال ... » أي ماحالها وما شأنهـا ، والشعيب — بفتح الشين وكسر العين — المزادة الصغيرة ، والعين — بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة — المتخرقـة التي فيهـا عيون فهي لاتمسك الماء ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العين » . بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعْيِل إلا أنهم أعلّوا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لانظير له في الصحيح ، لأن ياء فَعْيِل لاتتقدم على عينه في شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لايوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لايوجد مثله في الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لئلا يلتبس فعيل بفَعْل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لوكان الأمر على مازعمتم لكان ينبغي أن لايجوز فيه التخفيف فيقال : سَيْد ومَيْت وهَيْن ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالاجماع دل على فساد ماذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيْعَل بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بِصْرِيّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لوكان فَيْعَلاً لكان ينبغي أن يقال سَيَّد وهَيَّن ومَيَّت — بالفتح — ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيَّن وتَيَّحان وهَيَّبان — بفتح العين — والتَّيَّحان : هو الذي يعترض في كل شيء ، والهَيَّبَان : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلّ على فساد ماذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بِصْرِي — بكسر الباء — وكذلك جميع مااستشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيل بِصْر ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بِصْرِيّ ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيْعِل في كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ، فلا حاجة إلى أن تجعل فَيْعَلا مثل عَيَّن مع شذوذه وندوره في بابه ، وقد وجدنا سبيلاً إلى أن نجعل فَيْعِلاً على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيَّن — بفتح العين — مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعتهم يقولون جاءت الصَّيْقِل — بكسر القاف — وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلما رأتنا أرخت البُرقع فقلت : يرحمك الله ! إنا سَفْر ، وفينا أجْر ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاحكت ، وهي تقول :

وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِداً
لِقَلْبِكَ يَوْماً أَتْعَبَتْكَ المَنَاظِـرُ(١)

رَأَيْتَ الَّذِي لاكُلُّـهُ أَنْتَ قَادِرٌ
عَلَيْهِ وَلاَ عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرُ

فَصَيْقِـل – بكسر العين – في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عَيِّن في المعتل ، وكما لايُعْتَدّ به في الصَّيْقِل لشذوذه فكذلك في عَيِّنٍ ، والله أعلـم .

★ ★ ★

(١) هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢٢/٤) ولم يعز البيتين إلى قائل معين ، وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأصمعي إلى أنه متثبت من رواية الصيقل – بكسر القاف – وتقول : صقل السيف وغيره يصقله صقلا – مثل نصره ينصره نصرا – وصقالا ، فهو مصقول وصقيل – تريد جلاه ، والصاقل : الذي يجلوه ويشحذه ، وجمعه صقلة على مثال فاجر وفجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشحاذ السيوف وجلائها : صيقل – بفتح الصاد وسكون الياء وفتح القاف – وجمعه صياقل وصياقلة ، والخلاصة أن العرب قد خصت معتل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجيء على زنة فيعل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصت صحيح العين بالمجيء على وزن فيعل بفتح العين نحو صيرف وحيدر وجيأل وبيطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والنميمة ، وهذا هو الأمثل الذي جرى عليه كلامهم ، لكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة «العين» التي وردت في الشاهد السابق وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الوزن الذي خص به المعتل مثل كلمة الصيقل التي حكاها الأصمعي في هذه القصة ، وهذا وذاك شاذان ، فاعرف ذلك .

مسألة

(وزن « خَطَايَا » ونحوه)

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَايَا » جمع خطيئة على وزن فَعَالى ، وإليه ذهب الخليلُ بن أحْمَدَ . وذهب البصريون إلى أن « خَطَايَا » على وزن فَعَائِلَ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأنه قالوا : إنما قلنا إن وزنه فَعَالى ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطايىء » مثل خطايع ، إلا أنه قُدِّمَتِ الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يجرون ماقبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألفٌ زائدةٌ همزةً ، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايىء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فَإِنَّكَ لاتَدْرِي مَتَى المَوْتُ جائِىءٌ وَلَكِنَّ أقْصَى مُدَّةِ المَوْتِ عَاجِلُ

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مَقْلُوبة ، ووزنه فالعة ، فصارت خطائى مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاعا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فَعَالى ، على مابيّنا .

ومنهم من قال : إنه على فَعَالى ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فَعِيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيّة وحشيّة فإنه يجمع على فَعَالى دونَ فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختلّ الكلام وقلّ ، فجمعت على فَعَالى ، فقالوا : وَصَايَا ، وَحَشَايَا ، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدها ، لأن الواو صارت ياء في حَشِيّة ، فدل على أنّ خطايا على وزن فَعَالَى على مابيّنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا

جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطايىء » مثل خطايع ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ، كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ؛ فصار خَطَـئىء مثل خطاعع ؛ وقد حكى أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائئه ؛ مثل خطاععه : فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحه ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خَطَايَا .

وكأنَّ الذي رَغَّبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعَوْد من خطائيَ إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطائيء منقلبة عن اليء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايا » لأن الهمزة في جاءٍ منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصليَّ على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ماألحقوا الزائـــد

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هِراوة « هَرَاوَى » وإداوة « أدَاوَى » وكان الأصل هو هَرَائو وأدائو مثل هَراعِو وأداعِو على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هِراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هرائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ، فصار هرائي وأدائي مثل هراعِي وأداعِي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هرَاءا وَأداءا مثل هَراعا وأداعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ماكان في الواحد طلبا للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فَرْعٌ على الواحد ، فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له

والذي يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة أن مالا يكون في واحده واو لايجيء فيــه ذلك ، فدل على ماقلناه .

أما الجواب على كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايىء مثل خطايع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولِمَ قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين وهـــــو مرفوض » قلنا : ولِمَ - قلتم إنه موجود هاهنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ماقبلها ، فالكسرة توجب قلبَ الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم وآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذي هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فالِعَة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جايئة مثل جايعة ، فأبدلوا من الياء همزة فصار جائئة مثل جاععة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ماقبلها .

وأما الخليل فإنما قَدَّرَ فيه القلبَ لئلا يجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وأخّر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلبُ الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لايعتدُّ به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لايصح حرفُ العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ماقبله وجب إعلاله نحو عَصَوٌ ورَحَيٌ ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ماقبلها لايجب إعلالها نحو كَلَأ ورَشَأ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان « أصَيْلال » فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرفِ العلة ، لأنه الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن هاهنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصلِ ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر الهمزة فيها فصارت بمنزلة فَعِيلة من ذوات الواو والياء وهي

تجمع على فَعَالَى » قلنا : لانسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل » إلا أنه يجب قلب الياء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف ، لأنهم يُجرون ماقبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع مُجْرَى الطرفِ في الإبدال ، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً ، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حَشِيّة حشائي على فعائل على لفظ المُضِيفِ إلى نفسه الْحَشَا إذا مَدَّ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً فصار حشاءا فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزة ياءً على ما بيّنا في خَطَايَا ، والله أعلم .

★ ★ ★

مسألـــة

(وزن « إنسان » وأصل اشتقاقـه)

ذهب الكوفيون إلى أن « إنْسَان » وزنه إفْعَان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فِعْلاَن ، وإليه ذهب بعض الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنْسَان إنْسِيَان على إفْعِلاَن من النِّسْيان ، إلا أنه لما كثُر في كلامهم وجرى على ألْسنتهم حذفوا منه الياء – التي هي اللام – لكثرته في استعمالهم ، والحذفُ لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلامهم . كقولهم « أيْشٍ » في أي شيء ، و « عِمْ صَبَاحاً » في انْعِمْ صَبَاحاً ، و « وَيْلُمِّهِ » في وَيْلَ أُمِّهِ ، قال الهذلي :

وَيْلُمِّهِ رَجُلاً تَأبَى بِهِ غَبَناً ... إذَا تَجَرَّدَ ، لاخَالٌ ، وَلاَ بَخَلُ (١)

وقال الآخر :

وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ إذَا ... أُلْقِيَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيـــــــل (٢)

والذي يدل على أن « إنْسَان » مأخوذٌ من النِّسْيان أنهم قالوا في تصغيره « أُنَيْسِيان » فردُّوا الياء في حال التصغير ، لأن الاسم لايكثر استعمالُه مصغراً كثرةَ استعماله مُكَبَّراً ، والتصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها . فدلَّ على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فِعْلان لأن الإنسان مأخوذ من الإنس ، وسمي الإنس إنساً لظهورهم ، كما سمي الجِنّ جِنّاً لاجتنانهم أي استتارهم ، ويقال « آنَسْتُ الشيء » إذا أبصرته . قال الله تعالى : (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ ناراً) أي : أبْصَرَ . وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونونٌ فيه موجودتان ، فكذلك الهمزة أصلية في إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً

---

(١) هذا هو البيت الخامس من قصيدة للمتنخل الهذلي (ديوان الهذليين ٢/٣٣ – ٣٧) .
(٢) أصل المسعر – بزنة المنبر – والمسعار : ماأججت به النار ، أو ماتحرك به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤرثها .

لأن هذا الجنس يُستأنس به ويوجد فيه من الانس وعدم الاستيحاش مالا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلاَن .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنْسِيَان » ، إلا أنهم لما كثُر في كلامهم حذَفُوا منه الياء لكثْرة الاستعمال ، كقولهم أيش في أي شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويلمه في ويل أمه » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أيُّ شيء ، وانْعَمْ صباحاً ، وويل أمه — على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيارٍ ولا ضرورةٍ دل على بطلان ماذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أُنَيْسِيَان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لُيَيْلية » في تصغير ليلة ، و « عُشَيْشية » في تصغير عَشِيّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغَيْرِبان » في تصغير مَغْرِب ، و « رُوَيجل » في تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

* * *

— مسألة —

(وزن أشياء)

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفْعَاء ، والأصْلُ أفْعِلاَء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفْعَال .

وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفْعاء ، والأصل فَعْلاَء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفْعَاء لأنه جمع شَيْء على الأصل . وأصْلُ شَيْء شَيِّء مثل شَيِّـع ، فقالوا في جمعه أشْيِئاء على أفْعِلاَء ، كما قالوا في جمع لَيِّن : أَلْيِنَاء ، إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَائية « سَوَاية » فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأوْلى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع مالا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القَلْبَ ، وأبدلوا في ذوائب من الهمزة الأولى(١) واواً ، وكل ذلك لاستثقالهم في الجمع مالا يستثقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شَيْء بالتخفيف ، وجمع فعْل على أفْعِلاَء كما يجمعونه على فُعَلاَء ، فيقولون : سَمْح وسُمَحَاء ، وفُعَلاَء نظير أفْعِلاء ، فكما جاز أن يجيء جمعُ فَعْلٍ على فُعَلاء جاز أن يجيء على أفْعِلاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَبِيبٌ وأطِبَّاء ، وحَبِيب وأحِبَّاء ، والأصل

(١) أصل ذوائب « ذآئب » لأن مفرده « ذؤابة » .

فيه طُبَبَاء وحُبَبَاء ، نحو ظريف وظُرَفاء ، وشريف وشُرَفاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلاَء إلى أفْعِلاء ، فصار أطْبِبَاء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أطِبَّاء ، فنقلوه من فُعَلاَء إلى أفْعِلاء ، فدلّ على ماقلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شَيْء ، وشَيْء على وزن فَعْل ، وفَعْل يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : بَيْت وأبيات وسَيْف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْد وأزناد ، وفَرْخ وأفراخ ، وأنْف وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مطرداً ؛ فدل على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطَرْفاء قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجز ، فلما جاز هاهنا أن يقال « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » دلّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء » ولو كانت كطَرْفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ، كما كنت تقول مثلاً : ثلاث غرفة ، لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاء لأن الأصل فيه شيئاً بهمزتين على فَعْلاَء كَطَرْفَاء وحَلْفَاء ، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير

حصين ؛ فقَدَّمُوا الهمزة التي هي اللام على الفاء ؛ كما غيروا بالقلب في قولهم : قِسِيّ في جمع قَوْسٍ ، والأصل أن يقال في جمعها : قُوُوس ؛ إلاّ أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين ؛ فصار قُسُوو ؛ فأبدلوا من الضمة كسرة(١) ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كِسَاء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورداء كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في عَصَىً ورَحَىً ؛ فكما وجب قلبه في عصى ورَحى ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . فكذلك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ماقبلها ؛ فصار : قُسُويٌ ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجُعِلت ياء مشددة فصار قُسِيّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قِسِيّ كما قالوا عِصِيّ وحِقِيّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غَيَّرُوا أيضاً بالقلب في ذَوَائب وبالحذف في سَوَاية ، وبَلْ أولى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذأائب بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذوائب ، وحذفوها من سَوَائية فقالوا سَوَاية ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفّة فقالوا « أَيِسَ » في يَئِسَ ،و « بِئْرٌ مَعِيقَةٌ » في عميقة ، وعقاب « عَبَنْقَاة وبَعَنْقَاة » في عقَنْباة ، و « ما أَيْطَبَه » في ماأطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لايؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لَفْعَاء .

والذي يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فَعَالَى فقالوا في جمعه « أشَاوَى » كما قالوا في جمع صحراء « صَحَارَى » والأصل في صَحَارَى صحاريّ بالتشديد . كما قال الشاعر :

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ماقبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب ياء .

ــ لَقَدْ أَغْدُوا عَلَى أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا(١)

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ماقبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزةً في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلى ، لامنقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ، فصار صَحَارِي مثل مَدَارِي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها

(١) ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان . وأغدو : أذهب – أو أخرج ، أو أسير – في وقت الغدوة ، والغدوة – بضم فسكون – الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس ، والأشقر : الذي لونه الشقرة ، وهي في الخيل الحمرة الصافية ، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض ، وعنى هنا بالأشقر فرساً ، ويغتال : أصل معناه يهلك ، واستعاره هنا لمعنى يقطع المسافة الطويلة في سرعة فائقة والصحاري : جمع صحراء ، وهي الأرض الواسعة . ومحل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصحاريا » بتشديد الياء – وهذا هو الأصل في جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، وبيان ذلك أن في صحراء وبيداء وبطحاء وأسماء ألف مد قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة منقلبة عن ألف التأنيث ، فاذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا ألف المد التي قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصابيح وقراطيس ، فاذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التأنيث التي هي الهمزة ياء أيضاً ،فتصير صحاري وبيادي وبطاحي وأسامي – بياءات مشددة في أواخرها – ومع أن هذا هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الجارية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله العرب في كلامهم استثقالا له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لهم بعد حذف إحدى الياءين طريقان ، أولهما : أن يبقوا كسرة الحرف الذي بعد ألف التكسير على حالها فتبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما : أن يقلبوا كسرة الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

ويوم عقرت للعذارى مطيّتي ... فيا عجباً من كورها المتحمل

فظل العذارى يرتمين بلحمها ... وشحم كهداب الدمقس المفتل

فجاء به بفتح ماقبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :

بخبت يظل به الفضاء معضلا ... يدع الإكام كأنهن صحارى

فجاء به بكسر ماقبل الياء .

والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى القياس عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما في بيت الشاهد ، وكما في قول الآخر :

إذا حاشت حواليه ترامت ... ومدته البطاحي الرغاب

جمع بطحاء على القياس ، فجاء بالياء المشددة في آخره .

كما فعلوا في مَدَارَى فصارت صَحَارَى ، وكذلك « أشَاوَى » أصلهـا أشَايِيُّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في صحاريّ ، ثم فعل به مافعل بصحاريّ فصار أشَايَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واواً فصار أشَاوَى ، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهـم « جَبَيتُ الخراجَ جِبَاوَةً ، وأتيته أتْوَةً » والأصل فيه جباية وأتْيَةً ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أُصيلال في أصيلان ، وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قبلها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ماقبلها نحو مُوسر ومُوقِن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فَعَالَى فقيل أشَاوَى دل على ماقلناه .

والذي يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أشْيَاوات » كما قالوا في جمع فَعْلاَء فَعْلاَوات نحو صَحْرَاء وصَحْرَاوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على مابينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أفْعِلاَء لأنه جمع شَيِّىء على الأصل كقولهم لَيِّن وأليناء » قلنا : قولكم إن أصل شيء شَيِّىء مجرد دعوى لايقوم عليها دليل ، ثم لوكان كما زعمتم لكان يجيء ذلك في شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيْد وهَيْن ومَيْت لما كان مخففاً من سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يجيء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم — لا في حالة الاختيار ، ولا في حالة الضرورة — دل على أن ماصرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشْيَاء في الأصل على أفْعِلاَء » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لوكان كما زعمتم لكان ينبغي أن لايجوز جمعه على فَعَالَى ؛ لأنه ليس في كلام العرب أفْعِلاَء جمع على فَعَالَى ، فلما جاز هاهنا دل على بطلان ماذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شَيْء بالتخفيف وإنهم جمعوه

على أفْعِلاَء كما جمعوه على فُعَلاَء لأنه نظيره نحو سَمْح وسُمَحاء ؛ فإن فَعْلاً لايكسر على أفْعِلاء ، وإنما يكسر على فُعُول وفِعَال ، نحو فُلُوس وكِعَاب .

والذي يدل على أنه ليس بأفْعِلاَء أنه قال في تصغيرها أشَيَّاء ، وأفعلاء لايجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يُرَدّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء ، فيقال « شُيَيْئَاتٌ » وإنما لم يجز تصغيره أفْعِلاَء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثْرة ، والتصغير عَلَمٌ القلة ، فلو صغرت مثالاً موضوعاً للكثْرة لكنت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لايجوز .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شَيْء وأنه جمع على أفعال كبَيْت وأبيات فظاهر البطلان ؛ لأنه لوكان الأمر على مازعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن لاتُجرَى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لافرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لايضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رَجْلَة — وإن كان مفرداً لفظاً — لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نَفَر ، وثلاثة قَوْم ، وتسعة رَهْط ، قال الله تعالى: (وكانَ في المدينةِ تسعة رَهْطٍ يُفْسِدُونَ في الأرضِ) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء — وإن كانت مفردة لفظاً — لأنها مجموعة معنى ، فكذلك هاهنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطَرْفَاء ، وحَلْفَاء ، وقَصْبَاء ، فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطَرْفَاء لما جاز تذكير ثلاثة(١) ، فيقال ثلاثة أشياء . وكان يجب أن يقال : « ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء — وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فتنزلت منزلة أفْعَالٍ من حيث إنه جمع شيء في المعنَى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم : مائة درهم ، ولو كان ذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسماً لجمع شيء علِمْتَ أنّ أشياء في المعنَى جمع شيء ، فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت في قولهم : « ثلاثة أثواب ، وعشرة أبيات » وما أشبه ذلك . والله أعلم .

★ ★ ★

---

(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأنيثه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ، وأنت خبير أن لفظ ثلاثة يقرن بالتاء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدود مؤنثاً .

مصادر الكتاب

ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محيي الدين عبدالحميد ــ نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر ــ مطبعة السعادة في مصر . جزءان في مجلد ط ٤ ١٣٨٠ هـ ــ ١٩٦١ م

ابن جنّي : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ــ طبع دار الكتب المصرية ، ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٥٢ م

ــ المنصف(١) ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين . نشر البابي الحلبي بمصر . ط أولى ١٩٥٤ م

سيبويه : الكتاب ، طبعة بولاق ، مصر جزءان ، ١٣١٦ هـ

الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ــ بيروت ، خمسة أجزاء ، د . ت

المبرّد : المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ــ نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ــ أربعة أجزاء . ط أولى ١٣٨٥ هـ ــ ١٣٨٨ هـ

(١) يعرف أيضاً باسم « شرح تصريف المازني »

محتويات الكتاب

المـــــــــادة	الصفحة
المقدّمـــــة	٣
ترجمـــة سيبويـــه	٥
أبواب من كتاب سيبويه	**٦ — ٢٧**
. باب ماعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها	٦
. باب أتمّ فيه الاسم ...	١١
. باب ماجاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه	١٥
. باب تقلب الواو فيه ياء ...	١٧
. باب ماتقلب فيه الياء واواً	٢٠
. باب ماتقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ...	٢١
. باب مايكسر عليه الواحـــد	٢٥
. باب مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل	٢٧
. ترجمة المازني	٢٨
نصوص من المنصف « شرح تصريف المازني » :	**٢٧ — ٣٨**
. قال أبو عثمان	٢٨
ترجمة المبرد	٣٩

أبواب من المقتضب للمبرد : ٤٠ — ٥٠

. باب الابتداء ٤٠
. باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول .. ٤٢
. باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ٤٤
. باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ٤٦
. باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد .. ٤٨
تعليق على النـــص ٥١

أبواب من الخصائص لابن جني : ٥٣ — ١٠٥

ترجمة ابن جني ٥٤
. باب القول على الاطراد والشذوذ ٥٥
تعليق على باب الاطراد والشذوذ ٥٨
. باب في تعارض السماع والقياس ٦١
تعليق على باب السماع والقياس ٧٢
. باب في إصلاح اللفظ ٧٤
. باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز فيه القياس ٨٠
. باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب ٨٦
. باب في كثرة الثقيل وقلة الخفيف ٨٩
. باب في تجاذب المعاني والإعراب ٩٤
. باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ٩٧
. باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ١٠٠
. باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارىء عليها ١٠٣
. باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ١٠٤

مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ١٠٦ — ١٨٤

ترجمة ابن الأنباري ١٠٧

. مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم ١٠٨
. مسألة القول في نعم وبئس ١١٤
. مسألة القول في جواز التعجب من البياض والسواد ١٢٩
. مسألة القول في تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن ١٣٣
. مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر ١٣٦
. مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ١٤٣
. مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ١٤٧
. مسألة هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ١٥١
. المسألة الزنبورية ١٥٧
. مسألة هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر ١٦٠
. مسألة وزن « سيّد وميّت » ونحوهما ١٦٦
. مسألة وزن « خطايا » ونحوه ١٧٢
. مسألة وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه ١٧٦
. مسألة وزن « أشياء » ١٧٨
مصادر مادة الكتاب ١٨٥

صدر هذا الكتاب تحت اشراف
لجنة انجاز الكتاب الجامعي
١٩٩٦

سعر البيع للطلاب (٦٠) ل٠س